بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك - كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

العدول الصرفي في القرآن الكريم

إعداد الطالب:
رائد فريد نجيب طافش

بإشراف الأستاذ الدكتور:
سمير شريف ستيتية

١٩٩٨م

جامعة اليرموك - كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

العدول الصرفي في القرآن الكريم

إعداد الطالب:
رائد فريد نجيب طافش
بكالوريوس لغة عربية - جامعة اليرموك
١٩٩٥م.

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية تخصص لغة ونحو - جامعة اليرموك

لجنة المناقشة

أ. د. سمير ستيتية .... مشرفاً ورئيساً

د. علي الحمد .... عضواً

د. عودة أبو عودة .... عضواً

١٩٩٨م

الإهـداء

إلى من ربياني صغيراً

أمي التي حملتني وسهرت على الليالي

أبي الذي رعاني وشجعني

أمدّ الله في عمرهما، ورزقني طاعتهما ورضاهما

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل أخ ساعدني في إخراج هذا البحث.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

الملخـــص:

يتناول هذا البحث بالدراسة "العدول الصرفي في القرآن الكريم". فقد تمثل هذا العدول بصور وأشكال متنوعة، هي:

١- العدول الصرفي في الجنس: وذلك بتذكير ما حقّه التأنيث، أو بتأنيث ما حقّه التذكير.

٢- العدول الصرفي في العدد: وذلك بالتعبير عن صيغة الجمع بالإفراد، أو بالتعبير عن صيغة المفرد بالجمع، أو بوضع الجمع موضع التثنية، أو بوضع المفرد موضع التثنية.

وتكمن أهمية البحث في محاولته الوقوف على بعض مظاهر الإعجاز اللغوي لكتاب الله عز وجل في ظاهرة العدول الصرفي في الجنس والعدد، لِتَلَمُّسِ بعض المعاني البلاغية، والإيحاءات الدلالية التي أرادها الحق سبحانه وتعالى. وكان ذلك بالاستعانة بما قاله علماء اللغة والتفسير الذين تناولوا هذا الجانب وحاولوا الكشف عن بعض أسرار هذا الإعجاز في كتاب الله عز وجل.

ولما كان البحث في هذا الجانب من مظاهر العدول الصرفي في القرآن الكريم، من حيث الدلالة، نادراً في كتب القدماء والمحدثين، حاول الباحث أن يقدم دراسة مستقلةً رأى أنها قد تَسُدُّ جزءاً في بحث هذه الظاهرة بحثاً لغوياً يسهم في إيجاد فهم جديد لأساليب العدول في الجنس والعدد.

وقد انقسم هذا البحث إلى مقدمة وفصلين ملحقين، ففي المقدمة عرض الباحث لمفهوم "العدول" لغةً واصطلاحاً، وبين أهمية الوقوف على دراسة بعض الجوانب اللغوية الإعجازية لكتاب الله عز وجل؛ لتتكامل حلقات الدراسات القرآنية، ثم عرض الباحث لأشكال العدول الصرفي وصوره في القرآن الكريم من حيث الجنس والعدد.

وفي الفصل الأول تناول الباحث بالدراسة "العدول الصرفي في الجنس"، مبتدئاً بعرضٍ لظاهرة التذكير والتأنيث في العربية؛ إذ إنّ هذه الظاهرة من المسائل اللغوية

الشائكة التي وقف عندها كثيرون من العلماء قديماً وحديثاً، لما فيها من مشكلات عديدة تتمثل في: المذكر والمؤنث المجازيين وحالات تأنيث الفعل وتذكيره المتعددة مع مرفوعه المجازي التأنيث، وأصالة التاء علامة للتأنيث ودخول الجمل على المعنى في تفسير مُذكَّرٍ أُنِّثَ، أو مؤنَّثٍ ذُكِّرَ. وقد عرض الباحث بعد ذلك لنماذج من آيات القرآن الكريم التي يتمثل فيها أسلوب العدول الصرفي في الجنس، مناقشاً آراء العلماء فيها، وبخاصَّةٍ النحاةُ المفسرون، وحاول أن يقدم فيها رأياً متواضعاً وإلاّ فهو يعتمد رأياً من آراء العلماء اللغويين أو المفسرين، يكون أقرب إلى المعنى المقصود من العدول في تلك الآيات.

وفي الفصل الثاني تناول الباحث بالدراسة "العدول الصرفي في العدد"، وقصد الباحث بالعدد ما عناه الدرس اللغوي المعاصر، فالعدد ما دَلَّ على إفراد أو تثنية أو جمع. وقد وقف الباحث في هذا الفصل على جملة من المسائل التي تنسجم وموضع العدول في العدد، منها الإفراد والجمع ومراحل التمييز بينهما، والتثنية بالجمع، وجمع المصادر. وعرض الباحث بعد ذلك لنماذج من آيات القرآن الكريم التي يظهر فيها أسلوب العدول الصرفي في العدد، مناقشاً أقوال العلماء فيها.

وأخيراً رَفَدَ الباحث بحثه بمُلْحقين، رَصَدَ في أولهما الآيات القرآنية التي فيها عدول صرفي في الجنس، ورصد في الثاني الآيات القرآنية التي فيها عدول صرفي في العدد.

وانتهى الباحث إلى النتائج التالية:

١- التذكير والتأنيث من المسائل اللغوية التي تحتاج إلى صرف الجهد في البحث فيها؛ لبيان الضوابط الفارقة بين المذكر والمؤنث.

٢- العدول الصرفي بتذكير المؤنث في القرآن الكريم أكثر منه بتأنيث المذكر، وذلك أن تذكير المؤنث رَدٌّ فرع إلى أصل.

٣- يمكن تحديد مراحل التمييز بين المفرد والجمع في العربية بمرحلتين:

الأولى: كان اللفظ فيها يستعمل للدلالة على المفرد والجمع، دون أن يضاف إليه شيء من زيادة أو علامة، وذلك نحو: فُلْك وضَيْف وطِفْل والمنون والطاغوت. فقد استعملت هذه الألفاظ للدلالة على المعنيين.

الثانية: مرحلة التمييز بين المفرد والجمع بالقياس، ومنها وضع صِيَغ جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير.

٤- العدول الصرفي في الجنس والعدد مظهرٌ من مظاهر الإعجاز اللغوي والبياني للقرآن الكريم.

٥- العدول الصرفي في الجنس والعدد يبين مدى سَعَة العربية، وما تُتيحُه من إمكانات لغوية، وإيحاءات دلالية.

الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فاللغة مظهر من مظاهر الحضارة لأية أمة من الأمم، فحضارات الأمم تقاس بلغاتها، ومدى استيعابها لما ينتجه الفكر الإنساني في مختلف مجالات العلوم والفنون. لذا فإنه من الطبيعي أن نشهد من علماء الأمم اهتماماً خاصاً بلغاتهم؛ للحفاظ عليها، والارتقاء بها، وتخليصها مما قد يعلق بها من أدران مع مرور الزمان. والعربية من اللغات التي شهدت مثل هذا الاعتناء، بل إنّه ما من لغةٍ حظيت بعناية ودراسة مثل ما حظيت به العربية؛ لما تحمله في نفوس أبنائها من قدسية، وبخاصة بعدما كرّمها الله بأن جعلها لغة القرآن الكريم.

جاءت الدراسات اللغوية خدمة للقرآن الكريم ولغته التي صانت الحضارة والتراث والفكر الإسلامي العربي، ونقلته من جيل إلى جيل، ومن أمّة إلى أمّة. وقد كانت هذه الدراسات التي اهتممت بالقرآن الكريم كثيرةً ومتنوعةً، فمنها ما اهتم بتفسير القرآن: ألفاظه وآياته، ومنها ما انصب على دراسة أسباب نزول آياته، ومنها تلك الدراسات التي ركّزت على استنباط الأحكام الشرعية والفقهية باعتباره المصدر الأول للتشريع الإسلامي.

وقد تتابعت حلقات الدراسات القرآنية بأقسامها المختلفة في سلسة متصلة، لا تنفك تبرز ما لهذا الكتاب العظيم من قدسية في نفوس المسلمين بعامة والعرب بخاصة؛ فهو الحافظ الأمين للغتهم وحضارتهم وفكرهم ودينهم.

ولما كان القرآن الكريم معجزة الرسول الخالدة، بألفاظه ومعانيه، وسَمْت نظمه، انبَرى جُلُّ علماء اللغة لدراسة جوانب إعجازه اللغوي، وبلاغة عباراته، وسحر بيانه.

ومهما يكن من أمر فإن هذه الدراسات ستظل قاصرة عن إيفاء هذا الكتاب العظيم حقَّه، وسيظل معيناً لا يَنْضب من الإعجاز والبيان والسحر الذي تتولى الأجيال جيلاً بعد جيل كشفه، والوقوف على جوانبه، كلٌّ قدر ما أودع الله فيه من دُربة وموهبة في قراءة كتابه العزيز، والغوص في بحر معانيه. فمن أصاب فله أجره، ومن أخطأ، فالله حسبه.

ورأى الباحث أن يتناول مظهراً من مظاهر إعجاز لغة القرآن، تمثّل في العدول الصرفي في القرآن الكريم، من حيث الجنس والعدد. فقد تجلَّى هذا العدول في عدد كبير من آياته، وقف الباحث على بعض منها، محاولاً كشف مكنوناتها الدلالية، مسترشداً بأستاذه الفاضل الدكتور سمير ستيتية الذي أفاء الله عليه بنعمة التبصُّر في كتابه العزيز.

أمّا العدول لغةً فقد قال ابن منظور: " عَدَلَ عن الشيء، يعْدِلُ عَدْلاً وعُدُولاً: حاد، وعن الطريق: جار، وعَدَلَ إليه عُدُولاً: رجع. وما له مَعْدِلٌ ولا مَعْدُولٌ: أي مصرفٌ، وعَدَلَ عن الطريق: مال"[1]. وأمّا العدول اصطلاحاً فهو عند النحاة: خروج الاسم عن صيغته الأصلية تحقيقاً أو تقديراً إلى صيغة أخرى. والمراد بالخروج، الخروج الحاصل بسبب الإخراج، أي كونه مخرجاً[2]. وذكر أبو البقاء الكفوي أنّ العُدُول هو أن تريد لفظاً فتَعْدِلُ عنه، كعُمَر مِنْ عامِر[3].

وأمّا مفهوم العدول الصرفي في القرآن الكريم فيرى الباحث أنّه: الخروج عن الصيغة الأصلية للكلام؛ لغرضٍ دلالي أراده الحقّ سبحانه وتعالى، ويتمثل هذا العدول بصور وأشكال متنوعة، منها:

---

(١) معجم لسان العرب، ابن منظور، مادة (عَدَلَ).

(٢) انظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ص: ١١٦٩.

(٣) انظر: الكليات، أبو البقاء الكفوي، ٣: ٢٥٣.

١- العدول الصرفي في الجنس: وذلك بتذكير ما حقّه التأنيث، أو بتأنيث ما حقّه التذكير، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[١]، فقد أخبر عن الرحمة وهي مؤنثة إخبار المذكر، وقوله: ﴿ يا بُنَيَّ إِنَّها إِنْ تَكُ مِثْقالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ في صَخْرَةٍ أو في السَّماواتِ أَوْ في الأَرْضِ يَأْتِ بِها اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾[٢]، فقد أخبر عن (مثقال) المذكر إخبار المؤنث.

٢- العدول الصرفي في العدد: وذلك بالتعبير عن صيغة الجمع بالإفراد، أو بالتعبير عن صيغة المفرد بالجمع، أو بوضع الجمع موضع التثنية، أو بوضع المفرد موضع التثنية، كقوله تعالى: ﴿ والملائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[٣]، فقد أخبر عن الجمع إخبار المفرد، وقوله: ﴿ وَمَنْ أَرادَ الآخِرَةَ وَسَعَى لها سَعْيَها وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كانَ سَعْيُهُم مَشْكُوراً ﴾[٤]، عبّر عن المفرد بالجمع، وقوله: ﴿ وَإِنْ طائِفَتانِ مِنَ المُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بينهما ﴾[٥]، فقد عاد بضمير الجماعة في الفعل "اقتتلوا" على المثنى "طائفتان"، وقوله: ﴿ فَأْتِيا فِرْعَوْنَ فقولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ العَالَمِينَ ﴾[٦]، أخبر عن المثنى بمفرد.

وقد استخدم اللغويون القدماء بعض العبارات والمصطلحات الدالة على "العدول" في الصيغ الصرفية، ونقدم بعض تلك العبارات والمصطلحات من كتبهم:

١- قال سيبويه: "وقد جعل بعضهم فُعَّالاً بمنزلة فَواعِل فقالوا: قُطّانٌ مكّة، وسُكّانٌ البلدَ الحرام، لأنه جمعٌ كفواعل"[٧].

٢- قال ابن يعيش: "ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل"[٨]. وقال: "وذلك أنهم أجروا "فاعلاً" مجرى "فعيل"[٩].

---

(١) الأعراف: ٥٦.
(٢) لقمان: ١٦.
(٣) التحريم: ٤.
(٤) الإسراء: ١٩.
(٥) الحجرات: ٩.
(٦) الشعراء: ١٦.
(٧) الكتاب، سيبويه، ١: ١١٠.

٣- قال أبو البركات الأنباري: "إنّ "ذَنْب"مصدر، والمصدر يصلح للواحد والجميع"[١].

٤- قال ابن هشام: "(الطَّرْف) العين، وهو منقول من المصدر"[٢].

وقد اختار الباحث مصطلح "العدول"؛ لما يحمل معناه اللغوي والاصطلاحي من دلالات تنسجم وما يتعين أن تكون عليه عنوانات البحوث العلمية من وضوح وتحديد يتفقان ومضمون البحث.

وتكمن أهمية البحث في محاولته الوقوف على بعض مظاهر الإعجاز اللغوي لكتاب الله عز وجل، في ظاهرة العدول الصرفي في الجنس والعدد، لِتَلَمُّسِ بعض المعاني البلاغية، والإيحاءات الدلالية، التي أرادها الحقّ سبحانه وتعالى. وكان ذلك بالاستعانة بما قاله علماء اللغة والتفسير الذين تناولوا هذا الجانب، وحاولوا الكشف عن بعض أسرار هذا الإعجاز في كتاب الله عز وجل.

ولما كان البحث في هذا الجانب، من مظاهر العدول الصرفي في القرآن الكريم من حيث الدلالة، نادراً في كتب القدماء والمحدثين، حاول الباحث أنْ يُقَدِّم دراسة مستقلة، رأى أنّها قد تسدُّ جزءاً في بحث هذه الظاهرة بحثاً لغوياً يسهم في إيجاد فهم جديد لأساليب العدول في الجنس والعدد. فكان أن قُسِّم البحث إلى مقدمة وفصلين وملحقين؛ ففي المقدمة عرض الباحث لمفهوم "العدول" لغةً واصطلاحاً، وبيّن أهمية الوقوف على دراسة بعض الجوانب اللغوية الإعجازية لكتاب الله عز وجل؛ لتتكامل حلقات الدراسات القرآنية، ثم عرض الباحث لأشكال العدول الصرفي وصوره في القرآن الكريم من حيث الجنس والعدد.

وفي الفصل الأول تناول الباحث بالدراسة "العدول الصرفي في الجنس"، مبتدئاً بعرضٍ لظاهرة التذكير والتأنيث في العربية؛ إذ إن هذه الظاهرة من المسائل اللغوية الشائكة التي وقف عندها كثيرون من العلماء قديماً وحديثاً، لما فيها من مشكلات عديدة،

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ٢: ٤٥٠.

(٢) شرح بانت سعاد، ابن هشام، ص: ١٥.

تتمثل في: المذكر والمؤنث المجازيين، وحالات تأنيث الفعل وتذكيره المتعددة مع مرفوعه المجازي التأنيث، وأصالة التاء علامة للتأنيث، ودخول الحمل على المعنى في تفسير مذكرٍ أُنِّث، أو مؤنثٍ ذُكِّرَ. وقد عرض الباحث بعد ذلك لنماذج من آيات القرآن الكريم التي يتمثل فيها أسلوب العدول الصرفي في الجنس، مناقشاً آراء العلماء القدماء فيها، وبخاصة النحاةُ المفسرون، وحاول أنْ يقدم فيها رأياً متواضعاً وإلاّ فهو يعتمد رأياً من آراء العلماء اللغويين أو المفسرين، يكون أقرب إلى المعنى المقصود من العدول في تلك الآيات.

وقد انتهى الباحث في الفصل الأول إلى النتائج التالية:

١- التذكير والتأنيث من المسائل اللغوية التي تحتاج منّا إلى صرف الجهد في البحث فيها؛ لبيان الضوابط الفارقة بين المذكر والمؤنث، إذ إننا نجد الكثير من الأسماء المؤنثة، لا يوجد فيها ما يدل على مُسَمَّاها من علامة للتأنيث، نحو: هند، وسعاد، وزينب. كما أننا نلمس أنّ علامات التأنيث رُبّما ألحقت بما يسمى به المذكر، نحو: حمزة، وطلحة، ومعاوية. ومن جهة أخرى، فإننا نجد اضطراباً في تصنيف الأشياء والموجودات بين التذكير والتأنيث؛ فلا يوجد في الجمادات شواهد تدل على جنسها، ومع ذلك نجد أنها تذكّر وتؤنّث دون معيار ضابط في هذه المسألة.

٢- وضع النحاة قواعد عامة لحالات تأنيث الفعل وتذكيره مع مرفوعه، وانتهوا إلى أنّه يجوز تذكير الفعل وتأنيثه مع مرفوعه المجازي التأنيث. وكلّما زاد الفصل بين الفعل وفاعله المجازي التأنيث، حَسُنَ تذكير الفعل. وعلى هذا سار جُلُّ المفسرين في تخريج أساليب العدول الصرفي في الجنس -كما سنرى عند عرض الآيات القرآنية، فهم يقررون أن العدول بتذكير الفعل في قوله تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾[1] كان لأنّ فاعله "الحياة" مجازي التأنيث، وحَسَّن ذلك الفصل بين الفعل

(١) البقرة: ٢١٢.

وفاعله بالمفعول. ونجدهم يسعون كثيراً وراء تثبيت القاعدة النحوية، من غير اهتمام كبير بالكشف عن المعاني البلاغية لأساليب العدول هذه إلاّ ما ندر.

٣- العدول الصرفي في الجنس مظهرٌ من مظاهر الإعجاز اللغوي والبياني للقرآن الكريم.

٤- العدول الصرفي في الجنس يبين مدى سعة العربية، وما تتيحه من إمكانات لغوية، وإيحاءات دلالية.

٥- العدول الصرفي بتذكير المؤنث في القرآن الكريم أكثر منه بتأنيث المذكر، وذلك أن تذكير المؤنث رَدُّ فرع إلى أصل.

وفي الفصل الثاني تناول الباحث بالدراسة "العدول الصرفي في العدد" وقصد الباحث بالعدد ما عناه الدرس اللغوي المعاصر، فالعدد ما دل على إفراد أو تثنية أو جمع. وقد وقف الباحث في هذا الفصل على جملة من المسائل التي تنسجم وموضوع العدول في العدد، منها مسألة الإفراد والجمع، ومراحل التمييز بينهما، إذ إننا نجد بعض الألفاظ التي تستعمل للدلالة على هذين المعنيين، دون أن يضاف إليها شيء من زيادة أو علامة أو تغيير في بناء لفظها. ومن هذه الألفاظ "فُلْك" و "الطاغوت" و "المنون"، فقد استعملت هذه الألفاظ للدلالة على الجمع والإفراد. وثمة ألفاظ أخرى غيرها ذكرها الباحث وبيَّن كيفية استعمالها مفرداً وجمعاً في شواهد قرآنية وشعرية. ومن ثم عرض الباحث لموضوع التثنية بالجمع، وبيَّن أن في العربية ألفاظاً وردت بصيغة الجمع وهي للمثنى، جاءت لأغراض بلاغية شتى، كالتعظيم والتحقير وغيرها، نحو قولنا: فلان عظيم المناكب وليس له إلاّ منكبان. وتناول الباحث مسألة "جمع المصادر" وبيَّن آراء العلماء المتباينة فيها، فقد منع بعض النحويين جمع المصادر، بحجة دلالتها على الجمع، وقال آخرون بجواز جمع بعضها فيما تعدَّدت أنواعه. وعلاقة هذا الموضوع بالعدول الصرفي في العدد، أننا نجد آيات من الكتاب العزيز جاء فيها أسلوب العدول على صيغة "المصدر"، وكان القياس يقتضي أن يجمع المصدر في هذه الآيات؛ لوقوعه في سياق جمع، فاكتفى أغلب النحاة

والمفسرين عند تخريج أساليب العدول هذه، بالقول: إنّ المصادر لا تجمع، فهي دالة على الجمع، ومن ذلك عند بحثهم لقوله تعالى: ﴿ فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقاً لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾[1].

وقد عرض الباحث بعد ذلك لنماذج من آيات القرآن الكريم يظهر فيها أسلوب العدول الصرفي في العدد، مناقشاً أقوال العلماء فيها، وبخاصة النحاةُ المفسرون، ورأى أنهم قد انساقوا- في أغلب تخريجاتهم لأساليب العدول -تثبيتاً للقاعدة النحوية، دون الاهتمام بالمعنى البلاغي الدقيق، الذي يقصده الحق سبحانه وتعالى. وقد انتهى الباحث في الفصل الثاني إلى النتائج التالية:

١- لقد مرّ التمييز بين المفرد والجمع في العربية بمرحلتين هما:

الأولى: كان اللفظ فيها يستعمل للدلالة على الإفراد والجمع، دون أن يضاف إليه شيء من زيادة أو علامة، نحو: فُلْك، قال تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾[2] ، عاد على "الفُلْك" بضمير الجمع، وقال ذاكراً الفلك بالإفراد: ﴿ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾[3].

الثانية: مرحلة التمييز بين المفرد والجمع بالقياس، نَحو وضع صِيَغ جَمْع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير.

٢- العدول الصرفي في العدد مظهر من مظاهر الإعجاز اللغوي والبياني للقرآن الكريم.

٣- العدول الصرفي في العدد يُبيّن مدى سعة العربية، وما تتيحه من إمكانات لغوية وإيحاءات دلالية.

(١) الملك: ١١.
(٢) يونس: ٢٢.
(٣) هود: ٤٠.

وأخيراً فقد رَفَد الباحث بحثه بمُلحقين، رَصَدَ في أولهما الآيات القرآنية التي فيها عدول صرفي في الجنس، ورصد في الثاني الآيات القرآنية التي فيها عدول صرفي في العدد.

وبعدُ، فإني أسأل الله أنْ أكون قد وُفّقت في عملي هذا الذي احتسبه خالصاً لوجهه تعالى، فإن أكن أصبْتُ فالحمد لله رب العالمين، وإلاّ فحسبي أنني قد اجتهدت. والشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الدكتور سمير ستيتية على ما غمرني به من سعة صدرٍ، وطول بالٍ، في أثناء جلوسي إليه للاسترشاد به، والاقتباس من نور علمه، فكان الأب الحاني، والمعلم الذي لا يَملُّ ولا يضجرُ من كثرة استفساراتي ومناقشاتي.

وشكري للأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة، الدكتور عودة أبو عودة، والدكتور علي الحمد؛ لما سيقدمانه من نصح وإرشاد.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من أسهم في تقديم يدالعون لإنجاز هذا البحث.

والله من وراء القصد

الباحث

الفصـــل الأول

العدول الصرفي في الجنس

التذكير والتأنيث:

تعدّ ظاهرة التذكير والتأنيث في العربية من المسائل اللغوية الشائكة؛ فقد شغلت قسطاً غير يسير من اهتمام اللغويين والنحاة. ويؤيد ذلك كثرة المصنفات التي ألّفها القدماء لبحث موضوع التذكير والتأنيث، مثل:

المذكر والمؤنث للفراء ٢٠٧هـ[١]، والمذكر والمؤنث لأبي موسى الحامض ٣٠٥هـ، و المذكر والمؤنث لابن جني ٣٩٢هـ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ٣٢٨هـ، والمذكر والمؤنث لابن فارس ٣٩٥هـ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري ٥٧٧هـ، وغيرها.

إنّ شعور القدماء والمحدثين بما في هذه الظاهرة من مشكلات، دفعهم إلى صرف الجهد في التأليف فيها، محاولين كشف جوانبها، وضبط أمورها، وإزالة ما يكتنفها من إبهام وغموض، قال ابن التستري: "ليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد ولا لهما باب يحصرهما كما يدعي بعض الناس"[٢]. وقال برجشتراسر: "والتأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو، ومسائلهما عديدة مشكلة؛ ولم يوفّق المستشرقون إلى حلّها حلاً حازماً، مع صرف الجهد الشديد في ذلك"[٣].

---

(١) تشير السنة المذكورة بعد اسم العلم إلى تاريخ وفاته.
(٢) المذكر والمؤنث، ابن التستري، ص: ٤٧.
(٣) التطور النحوي، برجستراسر، ص: ١١٣-١١٤.

وليس المذكر والمؤنث والتمييز بينهما من القضايا الثانوية التي يستهان بها، بل إنهما على قدر كبير من الأهمية. ويكفي أن نذكر لبيان ذلك أن سلامة بعض التراكيب رهن بمطابقة في الجنس بين بعض عناصرها، يقول أبو بكر بن الأنباري: "إنّ تمام معرفة النحو والإعراب، معرفة المذكر والمؤنث، لأن من ذكَّر مؤنثاً أو أنَّث مذكَّراً، كان من العيب لازماً له، كلزومه من نَصَبَ مرفوعاً، وخفض منصوباً، أونصب مخفوضاً"[1].

وعَدَّ ابن فارس الخلط بين المذكر والمؤنث من العيوب المنفرة، يقول: "بل إن الخطأ في التمييز بين المذكر والمؤنث قبيح جداً"[2].

ويبدو أن مشكلات التذكير والتأنيث نابعةٌ من عدم وجود الضوابط في جانبين: أحدهما: لفظي، ويتمثل في عدم وجود الضوابط بين المذكر والمؤنث. فبعض الأسماء المؤنثة ليس فيها علامة للتأنيث مثل: هند، سعاد، زينب، كما نلمس أن علامات التأنيث ربما ألحقت بما يسمّى به المذكر، مثل: حمزة، طلحة، معاوية. ولهذا يكون الالتباس اللفظي بين ما يسمى به المذكر والمؤنث في كثير من الأسماء.

وثانيهما: معنوي، ويتمثل في الاضطراب الناشئ في تصنيف الأشياء والموجودات بين التذكير والتأنيث؛ فليس في الجمادات شواهد تدل على جنسها، ومع ذلك فهي تذكّر وتؤنّث دون معيار ضابط في هذه المسألة.

وقد سارت دراسات التذكير والتأنيث في العربية عند القدماء في عدّة اتجاهات؛ فمنها دراسات عرضت القضية عرضاً لغوياً، وذلك بتصنيف الأسماء تذكيراً وتأنيثاً، وكانت في معظمها تحمل عنوان "المذكر والمؤنث"[3]. ومنها دراسات خاصة بالتأنيث ضمن مؤلفات موسوعية لغوية، كما فعل ابن سيده في المخصص فيما سمّاه "كتاب التأنيث"[4].

---

(1) المذكر والمؤنث، أبو بكر الأنباري، ص: ٨٧.

(2) المذكر والمؤنث، ابن فارس، ص ٤٦.

(3) انظر: المذكر والمؤنث، أبو بكر الأنباري، والمذكر والمؤنث، ابن فارس، والمذكر والمؤنث، ابن التستري.

(4) انظر: المخصص، ابن سيده الأندلسي، ١٦: ٧٩-١٩١، ١٧: ١-٩٦.

ومنها دراسات نظميّة في التأنيث، كمنظومة ابن الحاجب[1]، ومنظومة الشيخ إبراهيم الجعبري[2]. وثمة دراسات متناثرة لما هو مذكر ومؤنث في كتب النحاة القدماء: ككتاب سيبويه[3]، وشرح المفصل[4]، وشرح ابن عقيل[5]، وغيرها.

وقد وقف إبراهيم أنيس -وغيره من المحدثين- عند مسألة التذكير والتأنيث، ورأى أن مشكلات التذكير والتأنيث ليست خاصة بالعربية وحدها، فقد قسمت اللغات الحامية الأسماء إلى طائفتين: الأولى تتضمن أسماء الأشخاص، وما يدل على أشياء ضخمة ذات أثر واضح، وتلك التي رأوها تعبر عن المذكر. أما الطائفة الأخرى فتشمل أسماء الأشياء الصغيرة القليلة الأهمية، ومعها تلك التي تعبر عن المؤنث[6].

أما الفصيلة الهندية - الأوروبية فجاءت بثلاث طوائف من الأسماء: أسماء للمؤنث، وأسماء للمذكر، وأسماء لما هو محايد، لا هو من هذه ولا من تلك[7].

ومن اللغات ما تقسِّمُ الأسماء فيها إلى طوائف حسب صيغتها، ثم تعالج فيها كل طائفة علاجاً خاصاً ومن ذلك مجموعة "البانتو" في جنوب أفريقيا، حيث يراعي المتكلم التفرقة بين الحي والجماد[8]. أمّا لغة "التوش"، إحدى لغات القوقاز، فتتخذ أنواعاً مختلفة من اللواحق يتصل بعضها بالأسماء المؤنثة تأنيثاً حقيقياً، ولواحق أخرى تتصل بالأسماء لتذكيرها تذكيراً حقيقياً، ولواحق غير هذه وتلك تتصل بغير العاقل حياً كان أو جماداً. وثمة لغات أخرى تجعل الأمر منوطاً بالتفرقة بين الحيّ والجماد فكل حيٍّ مذكر، وكل جماد مؤنث، دون نظر إلى التأنيث الحقيقي أو التذكير الحقيقي[9].

(1) انظر: تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ٥: ٣٣٤.
(2) انظر: تدميث التذكير في التأنيث والتذكير، منظومة الشيخ إبراهيم الجعبري ٧٣٢هـ.
(3) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢:١٨٠، ٢:٢١٢، ٢:٤٧، ٣: ٢٣٥-٢٤٠.
(4) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٥: ٨٠-١٠٨.
(5) انظر: شرح ابن عقيل، ٢: ٣٦٥.
(6) انظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص: ١٥٩-١٦٠.
(7) انظر: من أسرار اللغة: ١٦٠، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب: ٢٥٢.
(8) انظر: من أسرار اللغة، ١٦٠.
(9) انظر: من أسرار اللغة: ١٥٩.

وقد تكون العربية أقل إشكالاً في التعامل مع المذكر والمؤنث؛ فقد رأينا أن بعض اللغات لا تميز المذكر من المؤنث، وبعضها فيه ثلاثة أجناس. وعلى أية حال فإن التعامل مع المذكر والمؤنث في العربية وباقي اللغات، لا يخضع إلى منهج عقلي منطقي، وبخاصة إذا نظرنا في المذكر والمؤنث المجازيين.

ويرى إبراهيم السامرائي أن ظاهرة التذكير والتأنيث في العربية تبرز شيئاً من التاريخ اللغوي للعربية؛ فكأنها مرت بمراحل تاريخية لم يكن الجنس فيها واضحاً تمام الوضوح بتسمية المذكر والمؤنث، فوزن (فعول وفعيل) يستوي فيه المذكر والمؤنث، غير أن التطور اللغوي احتاج إلى التمييز بين المذكر والمؤنث في هذين البناءين، فصرنا نرى: صديقة وعدوة وعجوزة وقتيلة. ويخلص السامرائي إلى القول: إن التأنيث في العربية بالأداة غير واضح، وإن مسألة التذكير والتأنيث لكثير من الألفاظ اعتبارية، مستدلاً على ذلك بالمؤنثات السماعية التي لم يُتَّفق على تأنيثها، مثل: النفس والروح والعنق واللسان والسوق وغيرها(١).

وذهب بعض الباحثين في تفسير ظاهرة التذكير والتأنيث إلى الربط بين هذه الظاهرة ومعتقدات الشعوب، يقول بروكلمان: "تتوزع أشياء العالم المحسوس في الحقيقة إلى تأملات لاهوتية، أو بتعبير أحسن تأملات خرافية على قدر ما يبدو للرجل البدائي أن العالم كله من الأحياء"(٢). ويرى وليم رايت: "أن خيال الساميين النشيط اعتبر كل الأشياء، حتى التي لا حياة فيها، ذات حياة وشخصية"(٣). ويعقب رمضان عبد التواب على ذلك بقوله: "هذه التأملات الخرافية التي يتحدث عنها (بروكلمان) توجد كذلك في اللغات التي قُسِّمَت الأسماء فيها إلى مذكر ومؤنث، إذ إننا لا نجد في كثير من الأحيان صلة عقلية منطقية بين الاسم وما يدل عليه من تذكير وتأنيث، والدليل على فقدان هذه الصلة العقلية أن من اللغات ما يعد بعض الكلمات مؤنثة وهي مذكرة في لغات أخرى

---

(١) انظر: في شعاب العربية، إبراهيم السامرائي، ص: ١٠٨.

(٢) فقه اللغات السامية، بروكلمان، ص: ٩٥.

(٣) مقدمة المحقق لكتاب: البُلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبو البركات الأنباري، تحقيق د. رمضان عبد التواب، ص: ٣٨.

والعكس بالعكس، فمثلاً: تعد اللغة العربية: "الخمر والسن والسوق" كلمات مؤنثة، في حين تعدها اللغة الألمانية مذكرة"[1].

إنّ ردّ التعامل مع المذكر والمؤنث إلى تصورات الإنسان للحياة والكون قد يبدو مقنعاً، ولكنه لا يصلح أن يكون منهجاً علمياً؛ لأنه لا يطّرد أولاً، ولأن الأمة الواحدة التي يتفق أبناؤها في التصور والاعتقاد، قد يختلفون في التعامل مع هذه المسألة ثانياً، فقد ذكر أبو حاتم السجستاني في حديثه عن لفظة (الأضحى) أن التأنيث لغة تميم والتذكير لغة قيس، يقول: "اجتمع عندي أعرابيان مسنّان: قيسي وتميمي، فقال التميمي: دنت الأضحى، وقال القيسي: دنا الأضحى"[2].

وقد عقد السيوطي في "المزهر" باباً لذكر ألفاظ اختلفت فيها لغة الحجاز ولغة تميم، فأهل الحجاز يقولون: هي التمر، وهي البُرُّ، وهي الشعير، وهي الذهب، وهي البُسْر، وتميم تذكر هذا كله، ونُضيف إلى ذلك أن أعضاء جسم الإنسان كالعنق والعضد مؤنثة عند الحجازيين، مذكرة عند التميميين، وكذلك الحال في أسماء الأماكن كالطريق والسوق والصراط والسبيل، فبينما تؤنثها الحجاز تذكرها تميم[3].

(١) المدخل إلى علم اللغة، رمضان عبد التواب، ص: ٢٥٤-٢٥٥.
(٢) المذكر والمؤنث، أبو حاتم السجستاني، ص: ١٥٥.
(٣) انظر: المزهر، السيوطي، ٢: ٢٧٧.

التأنيث المجازي:

في العربية أسماءٌ مؤنثة لا يلحق بها علامة من علامات التأنيث المعروفة، فتلتبس هذه الأسماء المؤنثة لفظياً بالمذكر. ويرى النحاة أن "التاء" تقدر في مثل هذه الأسماء[1]. وهذه الأسماء تؤخذ سماعاً عن العرب، ويمكن معرفتها بعدة طرق هي[2]:

- الإشارة إليها، كما في قوله تعالى: ﴿ هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنْتُم بِهَا تُكَذِّبُون﴾[3].
- عودة ضمير التأنيث عليها، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُوْن مِنْ دُون اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُون ﴾[4].
- مطابقة الاسم الموصول لها في الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إلاّ بِالحَقِّ ﴾[5].
- الإخبار عنها بالمؤنث اللفظي، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ البَسْطِ ﴾[6].
- ثبوت تاء التأنيث فيها عند تصغيرها، نحو: عُيَيْنَة، وأُذَيْنَة، تصغير: عين وأذن؛ لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها. ولا تظهر التاء في تصغير ما كان على أربعة أحرف، ولكنْ سُمِعَ ثبوت التاء في اسمين فقط هما: قُدّام، ووراء، وتصغيرهما: قُدَيْدِيمة، ووُرَيِّئة[7].

---

(1) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٥:٩٢، أوضح المسالك، ابن هشام، ٣:٢٣٣.
(2) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٥:٩٢، أوضح المسالك، ابن هشام، ٣: ٢٣٣-٢٣٤، وهمع الهوامع، السيوطي، ٦:٦١.
(3) الطور: ١٤.
(4) الأنبياء: ٩٨.
(5) الإسراء: ٣٣.
(6) الإسراء: ٢٩.
(7) انظر: المذكر والمؤنث، ابن التستري، ص: ٨٩.

- ثبوت التاء في الفعل المسند إليها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَنْ تُفَنِّدُونِ ﴾[1].
- تأنيث صفتها، نحو: بَعُدَت عن العقرب المؤذية، وعَطَفْتُ على العَنَاقِ الرضيعة[2].
- سقوط التاء من عددها- إذا كان ثلاثة وتسعة وما بينهما وعشرة إذا كانت غير مركبة- عند استخدام القاعدة النحوية من حيث التذكير والتأنيث في العدد، فيقال: ثلاث أرؤس، وتسع أعين[3].

والتأنيث المجازي في العربية من المسائل الشائكة التي من الصعب أن يحدد لها معايير ثابتة تندرج تحتها الأسماء المؤنثة مجازياً، وبخاصة إذا نظرنا في الأسماء المؤنثة مجازياً التي لا تتفق والطرق السابقة التي تعرف بوساطتها، ففي قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾[4]، أشار للمؤنث المجازي (الشمس) باسم الإشارة المذكر (هذا)، وفي قوله تعالى: ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾[5] وصف المؤنث المجازي (السماء) بوصف المذكر.

ويرى الباحث أنّ المتكلم العربي لما أراد التمييز بين المؤنث الحقيقي والمؤنث المجازي، ألحق علامة التأنيث بالاسم الحقيقي التأنيث، ولم يلحقها بالاسم المجازي التأنيث ليفرق بينهما.

---

(1) يوسف: ٩٤.
(2) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٥:٩٦.
(3) انظر: شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ٢:٢٨٦.
(4) الأنعام: ٧٨.
(5) المزمل: ١٨.

أصالة التاء علامةً للتأنيث:

أجمع اللغويون على أصالة التذكير وفرعية التأنيث في الأسماء. لذا كانت الحاجة إلى العلامة للتفريق بين المذكر والمؤنث، وفي هذا يقول سيبويه: "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أولٌ وهو أشد تمكنًا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن "الشيء" يقع على كل ما أخبر عنه قبل أن يُعلم أذَكَرٌ هو أو أنثى، و"الشيء" مذكر"[1].

وعن أصالة التذكير وفرعيّة التأنيث، يقول السيوطي: "التأنيث فرع التذكير؛ لأنه الأصل في الأسماء ... ومن هنا احتاج المؤنث إلى علامة، لأن الأشياء الأول تكون مفردة لا تركيب فيها، والثواني تحتاج إلى ما يميزها من الأول ويدل على مثنويتها، بدليل احتياج التعريف إلى علامة، لأنه فرع التنكير، واحتياج النفي وشبهه إليها، لأنها فروع الإيجاب"[2].

ومما يدل على أصالة التذكير أنّه يُغلّب عند اجتماعه مع التأنيث، فيقال: الأبوان في الأب والأم عند تثنيتهما، والابنان في تثنية ابن وابنة، والأخوان في تثنية أخ وأخت، ولا يقال: الأمّان والبنتان والأختان.

من الواضح أن التأنيث بالتاء يشير إلى أصالة المذكر وفرعية المؤنث، ذلك أن هذه العلامة –التاء– زيادة على الأصل، فهي التالية أو الفرع، لكن هذا لا يعني أن كل تأنيث لا يكون إلاّ بالتاء، فثمة تأنيث بطرق أخرى غير التاء.

إنّ التأنيث بهذه العلامة أمر طارئ في اللغة؛ لأن الأصل أن تلجأ اللغة إلى التفريق بين المذكر والمؤنث بألفاظٍ خاصة بكل منهما، وقد ذكر السيوطي ذلك فقال: " الأصل في

(1) الكتاب، سيبويه، ١:٢٢، وانظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٥:٨٨.
(2) همع الهوامع، السيوطي، ٦:٦١.

الأسماء المختصة بالمؤنث أن لا يدخلها الهاء نحو: شيخ وعجوز، وحمار وأتان، وبكر وقلوص، وجدي وعناق، وتيس وعنز"[١].

فالتذكير والتأنيث بألفاظٍ خاصة بكل واحد من الجنسين لا أصالة ولا فرعية فيه من حيث البناء اللغوي.

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن اللغات السامية كانت تذكر بكلمات وتؤنث بأخرى غيرها. يقول رمضان عبد التواب: "تدل مقارنة اللغات السامية على أن الساميين القدامى كانوا يفرقون بين المذكر والمؤنث في اللغة لا بوسيلة نحوية، ولكن بكلمة للمذكر، وكلمة أخرى من أصل آخر للمؤنث"[٢].

وإذا صَحَّ هذا الذي ذهب إليه بعض علماء الساميات، فهذا يعني أن التمييز بين المذكر والمؤنث بدأ باختلاف اللفظ بينهما، وهذا لا أصل فيه ولا فرع. أما التأنيث بالعلامة فقد تمَّ في مرحلة متأخرة، وهذا افتراض عقلي لا يمكن إثباته بأدلة وشواهد لغوية تاريخية.

ويرى الباحث أن العرب لما استعملوا العلامة للتأنيث، وجدوها لا تصلح في كل الألفاظ؛ فأخذوا يؤنثون ويذكرون بألفاظ خاصة لكلا الجنسين.

---

(١) الأشباه والنظائر، السيوطي، ٢: ١٥٧.

(٢) مقدمة التحقيق لكتاب: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبو البركات الأنباري، تحقيق د. رمضان عبد التواب، ص: ٣٧، وانظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، ص: ٢٥٤-٢٥٥، وظاهرة التأنيث بين العربية واللغات السامية، اسماعيل عمايرة، ص: ٢٧-٢٨.

اختصاص «التاء» بالتأنيث:

ذكر النحاة أن هذه العلامة "التاء" تدخل على الاسم للتأنيث، وتدخل عليه أيضاً لتؤدي وظائف أخرى، فقد ذكر السيوطي عشرة معانٍ تفيدها هذه التاء، يقول: "والغالب في هذه التاء أن يفصل بها وصف المؤنث من المذكر، كضارب وقائمة .... وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيراً، كتمر وتمرة، وبقر وبقرة، ولعكسه قليلاً، ككمأ للواحد، وكمأة للجمع، وللمبالغة كراوية، وتأكيدها -أي المبالغة- كعلاّمة، وتأكيد التأنيث كنعجة وناقة، أو تأكيد الجمع كحجارة وفحولة. أو تأكيد الواحدة كظُلْمة وغُرْفَة، والتعريب -أي الدلالة على أنه عجمي عُرِّب- ككيالجة جمع كيلج ... والنسب -أي الدلالة عليه- نحو: المهالبة والأشاعثة... وتكون عوضاً من فاء، كعدة، أو عين كإقامة، أو لام كلغة، أو مدة تفعيل كتزكية"[1].

من هذا النص نعرف أن التاء تدخل على الاسم للتأنيث وغير التأنيث، وخلاصة القول أنها تأتي على وجوه:

١- للفرق بين المذكر والمؤنث، كمسلم ومسلمة.

٢- للفرق بين اسم الجنس والواحد منه، نحو: تمر وتمرة، ونخل ونخلة.

٣- للمبالغة في الوصف، نحو: راوية.

٤- لتأكيد التأنيث، كنعجة وناقة.

٥- لتأكيد معنى الجمع، كحجارة.

٦- للدلالة على النسب، نحو: بغاددة ومهالبة.

٧- للدلالة على التعريب للأسماء الأعجمية، نحو: كيلجة.

٨- للتعويض عن فاء الكلمة أو عينها أو لامها، نحو: عدة وإقامة ولغة.

وهكذا فقد تقلبت على "التاء" أحداث لغوية أفقدتها وظيفتها أحياناً، وأبدلتْ بها وظائف أخرى، خلاصتها ما يلي[2]:

---

(١) همع الهوامع، السيوطي، ٦:٦٢، وانظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٥: ٩٦-٩٩.

(٢) انظر: في لغة القرآن الكريم، رشيدة عبد الحميد: ١٦٢-١٦٥.

أولاً: فقدت "التاء" وظيفتها تماماً في بعض الأسماء، مثل: نجمة، ضفدعة، ماءه، فيجوز لك حذف التاء من هذه الأسماء، فتقول: نجم وضفدع وماء، بنفس المعنى، ويمكننا أن نسميها التاء الزائدة.

ثانياً: وجدت "التاء" لنفسها بعض الوظائف تؤديها في بعض الحالات، ومن ذلك أنها تغير معاني بعض الألفاظ، مثل: الظهير والهاجر والجرّ، فهذه الألفاظ حين تلحق بها التاء تكتسب معاني جديدة ليس لها علاقة بمعانيها الأصلية فتصبح: الهاجرة والظهيرة والجرة، فهذه قد يجوز تسميتها تاء التغيير.

ثالثا: صارت "التاء" تؤدي معنى الحرفة، مثل: الكهانة والسفارة والسدانة، أي حرفة الكاهن والسفير والسادن، وهذه التاء تسمى تاء الحرفة.

رابعاً: صارت "التاء" تؤدي معنى توكيد الصفات في مثل: النّسابة والذّواقة والراوية فإذا حذفت "التاء" من هذه الصفات فقلنا: النساب والذواق والراوي، ضعفت قوة المعنى، وهذه "التاء" أجدر أن تسمى تاء التوكيد.

خامساً: صارت "التاء" تدل على معنى الإفراد في بعض الأسماء، كالشجرة والحمامة والسمكة، فإذا حذفت "التاء" من هذه الأسماء وأمثالها صارت تدل على الجمع، أي اسم الجنس: الشجر والحمام والسمك، فهي إذن تاء الإفراد.

سادساً: صارت "التاء" تعني الجمع في أسماء مثل: العدناني والقحطاني والسياف والخيّال، فقد جمعت على: عدنانية وقحطانية وسيّافة وخيالة، وكان الجمع دون تغير المفرد، فهذه "التاء" يمكن تسميتها تاء الجمع.

سابعاً: صارت "التاء" أداة لتكوين بعض المصادر، كما في الفعلين: دحرج واستقام، فمصدراهما: دحرجة واستقامة، وهذه "التاء" أجدر أن تسمى التاء المصدرية.

ثامناً: التاء التي تدل على التأنيث في أسماء وصفات الإنسان والحيوان، مثل: مرأة وهرّة وعاقلة، تأنيثاً لمرء وهر وعاقل.

تأنيــث الفعــل:

من علامات الفعل: تاء التأنيث الساكنة التي تلحق آخره، مثل، قـامت وقعـدت. وتعدّ هذه التاء من العلامات التي يعرف بها الفعل الماضي. وتلحق تاء التأنيث السـاكنة الفعـل فتدل على أن مرفوعه مؤنث، وإن كانت متحركة اتصلت بأول الفعل المضـارع، كما فــي: وقفت سعاد تدعو ربها.

وللفعل مع مرفوعه ثلاث حالات هي:

١- وجوب تذكير الفعل: ومن المواضع التي يجب فيها تذكير الفعل مع فاعله، أن يفصـل بينه وبين فاعله المؤنث الظاهر بـ "إلاّ"، نحو: ما قام إلاّ فاطمة[1]. وذلك لأن الفـاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المحذوف، إذ التقدير: مـا قـام أحد إلاّ فاطمـة، فلمـا حذف الفاعل، تفرغ الفعل لما بعد "إلاّ"، فرفع ما بعدها على أنه فاعل في اللفظ لا فـي المعنى[2].

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه بعض النحاة في هذه المسألة مرجوح، فهم يقـررون أن الفاعل الحقيقي إنما هو المستثنى منه المحذوف، وما بعد إلاّ فاعل في اللفظ لا في المعنى، والذي يظهر من هذه الجملـة أن الفـاعل الحقيقـي فيهـا هـو مـا بعـد إلاّ (فاطمـة)، وليـس المستثنى منه المحذوف، لأن معنى الجملة: أنك حصرت القيام بـ "فاطمة"، أي أن الذي قام بالفعل حقيقة، معنى ولفظاً، هو فاطمة.

٢- وجوب تأنيث الفعل: يجب تأنيث الفعل مع فاعله في ثلاثة مواضع هي:

أ- أن يكون الفاعل اسـماً ظـاهراً متصـلاً حقيقـي التـانيث، مفـرداً أو مثنـى أو جمـع مؤنث سالماً، نحو: قامت هند أو الهندان أو الهنود[3]. ومنه قولـه تعـالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ ﴾[4].

---

(١) انظر: همع الهوامع، السيوطي، ٦:٦٥، وشرح ابن عقيل، ١:٣٩٧، والمقرّب، ابن عصفور ص: ٣٠٢.
(٢) انظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ١:٣٥٨.
(٣) انظر: همع الهوامع، السيوطي، ٦:٦٤، وشرح ابن عقيل، ١:٣٩٦.
(٤) آل عمران: ٣٥.

ب- أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود إلى مؤنث حقيقي أو مجازي، نحو: هند قامت، والشمس طلعت[1]. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا ﴾[2]. وقد وجب تأنيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم أن ثمة فاعلاً مذكراً منتظراً، كأن يقال: هند قام أبوها[3].

جـ- أن يكون الفاعل ضميراً يعود إلى جمع مؤنث سالم، أو جمع تكسير لمؤنث أو لمذكر غير عاقل، ويكون التأنيث هنا بالتاء أو بنون جمع المؤنث، نحو: الزينبات جاءَتْ أو جِئْنَ، والفواطم أَقْبَلَتْ أو أَقْبَلْنَ، والجمال تسير أو يَسِرْنَ.

٣- جواز تذكير الفعل وتأنيثه: يجوز تذكير الفعل وتأنيثه في مواضع منها:

أ- أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً ظاهراً -أي ليس بضمير- نحو: طلع الشمس، وطلعت الشمس[4]. ويجوز التذكير والتأنيث في هذه الحالة: "لأن التأنيث لمّا لم يكن حقيقياً ضعف، ولم يعين بالدلالة عليه، مع أن المذكر هو الأصل، فجاز الرجوع إليه، وإثبات العلامة فيه أحسن من سقوطها مع الحقيقي، قال الله تعالى: ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَّبِّهِ ﴾[5]. ﴿ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾[6] ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ ﴾[7] وإثبات التاء أحسن، قال الله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَّوْعِظَةٌ مِّنْ رَّبِّكُمْ ﴾[8]"[9].

ب- أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً مفصولاً بينه وبين فعله بفاصل غير "إلاّ"، نحو: حضرت أو حضر المجلس امرأة[10]. وقد ردّ أبو العباس المبرد إسقاط العلامة

---

(١) انظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ١:٣٥٤، وشرح ابن عقيل، ١:٣٩٦.
(٢) التحريم: ١٢.
(٣) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٥:٩٤، وشرح ابن عقيل، ١:٣٩٦.
(٤) انظر: شرح المفصل، ٥: ٩٣-٩٤.
(٥) البقرة: ٢٧٥.
(٦) الحشر: ٩.
(٧) هود: ٦٧.
(٨) يونس: ٥٧.
(٩) شرح المفصل، ابن يعيش، ٥: ٩٤.
(١٠) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٥: ٩١-٩٢.

مع المؤنث الحقيقي ومنع منه، وإن كان بينهما فاصل، واحتج بأنه قد يشترك الرجال والنساء في الأسماء "فلو سميّت امرأةً أو غيرها من إناث الحيوان باسم مذكرٍ لخبرت عنها كما كنت تخبر عنها واسمها مؤنث. وذلك نحو امرأة سمَّيتها جعفر، فتقول جاءتني جعفرٌ، كما تقول جاءتني حمدة، ولا يجوز أن تقول: جاءني؛ لأن التأنيث حقيقة"[1] . قال الشاعر[2] :

يــا جعفرٌ يــا جعفرٌ يــا جعفرُ   إنْ أكُ دَحْـداحاً فأنـتِ أقْصَـرُ

وجعفر هنا اسم امرأة. ومنع المبرد ترك علامة التأنيث من المسند إلى مؤنث حقيقي التأنيث، حتى ولو فصل بين المسند والمسند إليه بأي فاصل، مستنداً إلى أن تجويزهُ يوقع الالتباس، وذلك من قبل أن الأسماء المسند إليها ليس فيها اختصاص حتى يتبين السامع مدلولاتها، وذلك لأن الاسم العلم، وهو أقوى أنواع الأسماء دلالة على مسماه، قد يكون مشتركاً بلفظ واحد بين المذكر والمؤنث كهند في البيت الأول وجعفر في البيت الثاني، فلو تركنا التاء والمراد به مؤنث لأوهم أنه يراد به المذكر، ولدفع هذا الإيهام، حيث لا توجد قرينة، يجب أن توجد التاء حيث كان مؤنثاً وتترك حيث كان مذكراً[3] .

جـ- أن يكون الفاعل ضميراً منفصلاً لمؤنث، نحو: إنما قام هي أو إنما قامت هي.

د- أن يكون الفاعل مذكراً مجموعاً بالألف والتاء، نحو: جاء أو جاءت الطلحات[4] .

هـ- أن يكون الفاعل جمع تكسير لمؤنث أو لمذكر، نحو: جاء أو جاءت الفواطم أو الرجال[5] .

و- أن يكون الفاعل ضميراً يعود إلى جمع تكسير لمذكر عاقل، نحو: الرجال جاءوا أو جاءت.

---

(1) المقتضب، المبرد، ٣: ٣٤٨.
(2) البيت مجهول القائل.
(3) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، حاشية ص: ٩٣.
(4) انظر: همع الهوامع، السيوطي، ٦: ٦٦.
(5) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٥:١٠٣.

ز- أن يكون الفاعل ملحقاً بجمع المذكر السالم أو بجمع المؤنث السالم، فالأول نحو: جاء أو جاءت البنون، والثاني نحو: قامت أو قام البنات.

ح- أن يكون الفاعل اسم جمعٍ، أو اسمَ جنسٍ جمعي، فالأول نحو: جاء أو جاءت النساء أو القوم، والثاني نحو: قال أو قالت العرب أو الروم[1].

---

(1) انظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ١:٣٥٩، وهمع الهوامع، السيوطي، ٦:٦٦.

الحمل على المعنى:

تبرز مشكلة التذكير والتأنيث في العربية في ظاهرة أخرى أشار إليها القدماء وعرفوها بـ "الحمل على المعنى"، وقد وصفها ابن جني بقوله: "اعلم أن هذا الشرج غورٌ من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث....واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ .... والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً"(١).

إنّ دخول الحمل على المعنى في تفسير تذكير ما حقه التأنيث، وتأنيث ما حقه التذكير، أدّى إلى إسراف في التأويل؛ لأنّ التأويلات الكثيرة تعتمد على تصورات وتقديرات عقلية، وهي مختلفة باختلاف أصحابها من عصر إلى عصر، ومن بيئة إلى أخرى.

ترجع مسألة الحمل على المعنى إلى العلاقة بين اللفظ والمعنى؛ فقد رأى النحاة العرب أن الكلام أنواع، فمنه ما طابق اللفظ معناه، وهو الصيغة الأصلية للكلام، كقولنا: "جاء زيدٌ"، ومنه ما لا تطابق فيه.

ومما جاء حملاً على المعنى عدم المطابقة بين (رحمة) و (قريب) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾(٢)، فقد جاء خبر إنّ في هذه الآية (قريب) مذكّراً مخالفاً لاسمها المؤنث (رحمة)، والقياس يقتضي أن يكون خبر إنّ مطابقاً لاسمها في الجنس.

اختلف اللغويون في تفسير هذه الآية لبيان وجه العدول الصرفي فيها، فقال أبو حيان: "والرحمة مؤنثة، فقياسها أن يخبر عنها إخبار المؤنث فيقال (قريبة)، فقيل: ذُكِّر على المعنى؛ لأن الرحمة بمعنى الرحم والترحم، وقيل: ذُكِّر لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو، قاله النضر بن شميل، واختاره الزجاج، وقيل: بمعنى المطر، قاله الأخفش، أو

(١) الخصائص، ابن جني، ٢: ٤١١.
(٢) الأعراف: ٥٦.

الثواب، قاله جبير، فالرحمة في هذه الأقوال يدل على مذكر، وقيل التذكير على طريق النسب، أي ذات قرب، وقيل: قريب نعت لمذكر محذوف أي "شيء قريب"[1].

وقد يستعمل اسم الإشارة "هذا" وهو للمشار إليه المذكر للإشارة إلى المؤنث، فيحتاج ذلك إلى التأويل على أن المشار إليه أنزل منزلة المذكر، وإن كان لفظه مؤنثاً، وعلى ذلك أوّل قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾[2]، فحمله الأخفش على "هذا الشيء الطالع" ويعني ذلك تقدير محذوف على أن يبقى اسم الإشارة على أصل وضعه من الدلالة على المذكر[3]. وعلى هذا سار ابن جني في تأويل دخول اسم الإشارة المذكر في الآية على المؤنث، فجعل معنى قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾[4] هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه[5]. واتّسعَ الأخفش في التأويل حفاظاً على أصل المعنى، على عادة النحاة، فأوّل الآية الكريمة على أنه لما ظهرت الشمس، وقد كانوا يذكرون الرب في كلامهم، قال لهم: "هذا ربي"، وإنما هو مثل ضربه لهم؛ ليعرفوا إذا هو زال أنه لا ينبغي أن يكون مثله إله، وليدلهم على وحدانية الله، فهو لم يقصد الإشارة إلى الشمس نفسها وإنما ذهب الكلام إلى الرب[6].

ومثل ذلك ما كان من تأويلهم لقوله تعالى: ﴿ هَٰذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿ هَٰذَا بَصَائِرُ مِن رَّبِّكُمْ ﴾[8]. فذهب المفسرون في هاتين الآيتين مذهب أبي عبيدة، وهو مذهب النحاة، ونعني به: التأويل لتثبيت القاعدة النحوية التي وضعوها، وحمل ظاهر الكلام على أصل المعنى. فقد جعل أبو عبيدة "هذا" مشيراً إلى محذوف هو "القرآن"، وشرح الآية الثانية بقوله: "هذا القرآن ما يتلى عليكم، فلذلك ذَكّره"[9]. وهذا

---

(1) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ٥:٧١.
(2) الأنعام: ٧٨.
(3) انظر: معاني القرآن، الأخفش، ٢: ٤٩٦.
(4) الأنعام: ٧٨.
(5) انظر الخصائص، ابن جني، ٢:٤١٢.
(6) انظر: معاني القرآن، الأخفش، ٢:٤٩٦.
(7) الجاثية: ٢٠.
(8) الأعراف: ٢٠٣.
(9) مجاز القرآن، أبو عبيدة، ١:٢٣٧.

التأويل هو ما ذهب إليه الطبري الذي قدَّر كلمة "القرآن" محذوفة[1]، وهو مذهب القرطبي[2]، والألوسي في روح المعاني[3].

مما سبق نستنتج أن المبالغة في الحمل على المعنى لتفسير مسألة التذكير والتأنيث، أبقى هذه الظاهرة مشكلة في العربية؛ ذلك أن تفسيرات القدماء، لما عُدِلَ به عن القاعدة الأصلية في التذكير والتأنيث، لم تكن إلاّ حملاً على ظاهر الكلام، ومحاولةً لتثبيت القاعدة، فلم يكن الاهتمام عندهم منصباً على بيان المعاني الدقيقة، والأسرار الدفينة وراء هذا العدول، بقدر ما كان لإثبات أصل وضعوه إلاّ ما وافق فيه المعنى ظاهر اللفظ.

وسنعرض لما جاء في آي القرآن الكريم من مظاهر لأساليب العدول الصرفي في التذكير والتأنيث، مبينين قدر استطاعتنا الدلالة المرادة والحكمة المقصودة والهدف المبتغى وراء هذا العدول، لبيان ما تتيحه اللغة العربية من إمكاناتٍ لغويةٍ متعددة، وإيحاءاتٍ دلالية ثاقبة.

(١) تفسير الطبري، ٩:١٠٩.
(٢) تفسير القرطبي، ٧:٣٥٣.
(٣) تفسير الألوسي، ٩:١٥٠.

نماذج قرآنية من العدول في الجنس:

١. قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ﴾(١).

لمّا ذكر الله سبحانه وتعالى إحياء الأرض بعد موتها في قوله : ﴿ وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾(٢)، ذكر ما ينشأ عن المطر، وهو حياة الأنعام التي هي مألوف العرب، ونبّه على العبرة العظيمة، وهي خروج اللبن من بين فرثٍ ودمٍ.

ويظهر أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية، بعودة الضمير المفرد المذكر في (بطونه) على الأنعام، وهو جمع تكسير لمؤنث. ويقتضي القياس أن يكون الضمير العائد على (الأنعام) ضمير المفرد المؤنث. وقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ، وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾(٣). فلماذا كان العدول في سورة (النحل) ولم يكن في سورة (المؤمنون)؟.

قال سيبويه: "وأما أفعال، فقد يقع للواحد، ومن العرب من يقول: هو الأنعام، وقال الله عز وجل: ﴿ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾(٤)"(٥) ويظهر من كلام سيبويه أنه يجوز أن يكون المقصود بـ (الأنعام) الجمع والمفرد، وعليه قوله تعالى. وذهب الزمخشري في تفسير الآية مذهب سيبويه، فقال: "ذكر سيبويه (الأنعام) في باب ما لا ينصرف في الأسماء المفردة الواردة على "أفعال"، كقولهم: ثوب أكياش، ولذلك رجع الضمير إليه

(١) النحل: ٦٦.

(٢) النمل: ٦٥.

(٣) المؤمنون: ٢١، ٢٢.

(٤) النحل: ٦٦.

(٥) الكتاب، سيبويه، ٣: ٢٣٠.

مفرداً. وأما في (بطونها) في سورة (المؤمنون)، فلأن معناه الجمع"[1]. وقال: "ويجوز أن يقال في الأنعام وجهان، أحدهما: أن يكون تكثير (نَعَم) كأجبال في جبل، وأن يكون اسماً مفرداً مقتضياً لمعنى الجمع كـ (نَعَم)، فإذا ذُكِّر فكما يُذكَّر (نَعَم) في قوله[2] :

فـي كُلِّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَــه يُلْقِحُــهُ قَــومٌ وَ تَنْتِجُونَــه

وإذا أُنِّث ففيه وجهان: أنه تكسير "نَعَم" وأنه في معنى الجمع"[3]. وقال أبو حيان: "وأعاد الضمير مذكراً مراعاةً للجنس؛ لأنه إذا صح وقوع المفرد الدال على الجنس مقام جمعه، جاز عوده عليه مذكراً، كقولهم: هو أحسن الفتيان وأنبله"[4]. وحمله المبرد على تقدير محذوف مفرد مذكر، فقال: "وهذا سائغ في القرآن، قال تعالى: ﴿ إِنَّ هَـٰذِهِ تَذْكِرَةٌ ﴾[5] ﴿ فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ ﴾[6]، أي ذكر هذا الشيء. وقال: ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـٰذَا رَبِّي ﴾[7]، أي هذا الشي الطالع، ولا يكون هذا إلاّ في التأنيث المجازي"[8].

ويرى الباحث أن لمطابقة الضمير للعائد عليه في قوله تعالى: ﴿ نُسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا ﴾[9] ولعدم مطابقته في قوله: ﴿ نُسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾[10] معنى بلاغياً عظيماً، فقد كان الحديث في قوله تعالى: ﴿ نُسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾[11] عن جمع الأنعام، ليجعل بركة السُّقيا فيها جميعاً. وعندما يكون الحديث عن الجميع تتبادر إلى الذهن القوة، والقوة قرين الذكورة. وكذلك من أجل الإشارة إلى ذكورها التي لولاها لما

---

(١) الكشاف، الزمخشري، ٢:٥٧٤.
(٢) انظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، شاهد رقم (٣٦٧٣)، والقائل هو قيس بن حصين بن دريد الحارثي.
(٣) الكشاف، ٢:٢٧٤.
(٤) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ٦:٥٥٤.
(٥) المزمل: ١٩.
(٦) عبس: ١٢.
(٧) الأنعام: ٧٨.
(٨) البحر المحيط، ٦:٥٥٤.
(٩) المؤمنون: ٢١.
(١٠) النحل: ٦٦.
(١١) النحل: ٦٦.

درّت إناثها اللبن. ولذلك أعاد ضمير المفرد المذكر على الجمع، لأن الجزء القليل من شيء كثير يكون بمنزلة المفرد.

أمّا قوله تعالى في سورة (المؤمنون): ﴿ وإنَّ لَكُم فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُم مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُم فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنهَا تَأْكُلُونَ، وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[٢] فيدل سياق الآية أن الحديث كان عن جميع الأنعام مع أن المقصود منها إناثها؛ لأنها هي التي تدرّ اللبن، من أجل أن تكون بركة السقيا شاملة لها جميعاً، فلولا إناثها ما كان ثمّ لبن، لذا فقد عاد الضمير إلى الأنعام بأصنافها وأشكالها الكثيرة المتعددة، والله أعلم. وقد ذكر النيسابوري ذلك في تفسير غرائب القرآن، فقال: "ولعل السر فيه أن الضمير في هذه السورة يعود إلى البعض وهو الإناث، لأن اللبن لا يكون للكل، فالتقدير: وإن لكم في بعض الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه، وأما في (المؤمنون) فإنه لما عطف عليه ما يعود على الكل ولا يقتصر على البعض وهو قوله: ﴿ وَلَكُم فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنهَا تَأْكُلُونَ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[٣] لم يحتمل أن يكون المراد به البعض فأنّث ليكون نصاً على أن المراد بها الكل"[٤].

---

(٢) المؤمنون: ٢١، ٢٢.

(٣) المؤمنون: ٢٢.

(٤) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفُرقان، النيسابوري، ٤: ٢٧٧-٢٧٨.

٢. قال تعالى: ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾(١)

يظهر أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية الكريمة بمجيء جمع المذكر السالم (خاضعين) خبراً عن جمع تكسير المؤنث (أعناق). وقد ذهب المفسرون في تخريج أسلوب العدول في هذه الآية مذاهب عدّة، فقال الزمخشري: "فإن قلت: كيف صح مجيء خاضعين خبراً عن الأعناق، قلت: أصل الكلام: فظلّوا لها خاضعين، فأقحمت الأعناق لبيان موضع الخضوع، وتُرِكَ الكلام على أصله، كقولهم: ذهبت أهل اليمامة، فكأن الأهل غير مذكور"(٢). وذكر في موضع آخر تأويلات وتقديرات أخرى لتفسير هذا العدول، فقال: "لما وصفت الأعناق بالخضوع الذي هو للعقلاء، قيل: خاضعين، كقوله تعالى : ﴿ لِي سَاجِدِينَ ﴾(٣)، وقيل: أعناق الناس: رؤساؤهم ومقدموهم، شبهوا بالأعناق، كما قيل لهم: هم الرؤوس والنواصي والصدور....وقيل: جماعات الناس، يقال: جاءنا عنق من الناس لفوج منهم"(٤).

وذهب أبو حيان مذهب الزمخشري في تفسير أسلوب العدول في هذه الآية، وذكر آراء وأقوالاً أخرى، فقال: "وقال مجاهد وابنه زيد والأخفش: إن أعناقهم بمعنى جماعاتهم، يقال: جاءني عنق من الناس، أي جماعة ....وقيل: أُريدَ الجارحة، فقال ابن عيسى: هو على حذف مضاف، أي أصحاب الأعناق، وروعي هذا المحذوف في قوله (خاضعين)، حيث جاء جمعاً للمذكر العاقل، أولاً حذف، ولكنه اكتسى من إضافته للمذكر العاقل وصفه، فأخبر عنه إخباره، كما يكتسي المذكر التأنيث من إضافته إلى المؤنث"(٥). وذكر الزركشي أن هذا من باب الاستغناء بأحد المذكورين لكون الآخر تبعاً له ومعنى من

(١) الشعراء: ٤.
(٢) الكشاف، ٣: ٣٠٥.
(٣) يوسف: ٤.
(٤) الكشاف، ٣: ٣٠٦.
(٥) البحر المحيط، ٨: ١٤٠-١٤١.

معانيه، فاستغنى عن خبر الأعناق بخبر أصحابها[1] . وذهب النيسابوري مذهب الزمخشري فقال: "خاضعين خبر عن الأعناق، إذ الأعناق تكون مقحماً لبيان موضع الخضوع، وأصل الكلام: فظلّوا لها خاضعين، أي حين وصفت الأعناق بالخضوع الذي هو للعقلاء قيل (خاضعين) كقوله: ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[2] "[3] .

ويرى الباحث في تفسير هذا العدول أن الخضوع ليس صفة ملازمة للأعناق، بل هو مظهر من مظاهر ذلك الخضوع. ولما أراد الحق سبحانه وتعالى أن يشير إلى أن الخضوع ليس جزئياً بل هو خضوع مطلق أخبر عن الأعناق بجمع المذكر العاقل؛ للإشارة إلى خضوع الأشخاص بكليتهم، بياناً لعظم الآية الملجئة إلى الإيمان، والله أعلم.

---

(1) انظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ٣: ٤١٥.

(2) يوسف: ٤.

(3) غرائب القرآن، النيسابوري، ٥: ٢٦٤.

٣. قال تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾[١]

قال النيسابوري: في هذه الآية حديث عن يوم القيامة، وأمر من الله سبحانه باتقائه لما فيه من الأهوال والشدائد،لأنه إذا وقع أحد في كريهة وحاولت أعزّتُه دفاع ذلك عنه، بدأت بما في نفوسها الأبية من مقتضى الحميّة، فتحمل عنه ما يلزمه، وتذب عنه كما يذب الوالد عن ولده، فإن رأى من لا طاقة له بممانعته، عاد بوجوه الضراعة وصنوف الشفاعة وبذل المال والمنال، فإن لم تغن هذه الأمور تعلل بما أمكنه من نصر الإخوان، فأخبر الله تعالى أنّ شيئاً من هذه لا يدفع يومئذ عن عذابه. وفي هذا تحذير من المعاصي وترغيب في تلافي ما فات بالتوبة[٢].

ويظهر أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية بتذكير الفعل (يُقبل) مع مرفوعه المؤنث (شفاعة). وقد ذكر المفسرون في هذه الآية آراء لتثبيت القاعدة التي وضعها النحاة في جواز تذكير الفعل وتأنيثه مع مرفوعه إن كان مجازي التأنيث، فقال أبو حيان: "ومن قرأ بالياء فهو أيضاً جائز فصيح لمجاز التأنيث، وحَسَّنه أيضاً الفصل بين الفعل ومرفوعه"[٣]. وتوسع الزجاج في تخريج وجه العدول في هذه الآية، فقال: "وقوله عز وجل: ﴿ وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾[٤] مرفوع لأنه اسم مالم يُسمّ فاعله، والاسم إذا لم يُسَم من فعل به رُفِعَ؛ لأن الفعل يصير حديثاً عنه كما يصير حديثاً عن الفاعل، وتقول: لا يُقبل منها شفاعة، ولا تقبل، لأن معنى تأنيث مالا يُنتِجُ غير حقيقي، فلك في لفظه في الفعل التذكيرُ والتأنيث، تقول: قُبِلَ منك الشفاعة، وقد قُبِلَتْ منك الشفاعة، وكذلك ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ

---

(١) البقرة: ٤٨.
(٢) انظر: غرائب القرآن، النيسابوري، ١: ٢٨٠.
(٣) البحر المحيط، ١:٣٠٨.
(٤) البقرة: ٤٨.

﴿مَوْعِظَةٌ﴾[٥] لأن معنى موعظة وعظ، وشفاعة وشفع واحد، فلذلك جاء التذكير والتأنيث على اللفظ والمعنى"[١].

ويظهر من قول الزجاج أن لتخريج وجه العدول في هذه الآية وجهين، أحدهما: لفظي، ذلك أن (شفاعة) مؤنث مجازي يجوز فيه تذكير الفعل وتأنيثه، والثاني: معنوي، بحمل لفظ المؤنث (شفاعة) على معنى مذكر (شَفْع). وذكر الأخفش أن تذكير الفعل مع مرفوعه المؤنث يحسن إذا فصل بينهما بفاصل، إلاّ أن ذلك يقبح في الإنس وما أشبههم مما يعقل، لأن الذي يعقل أشد استحقاقاً للفعل، ذلك أن هذا إنما يؤنث ويذكر ليفصل بين معنيين، والموات كالأرض والجدار ليس بينهما معنى كنحو ما بين الرجل والمرأة[٢].

ويرى الباحث أن لأسلوب العدول في هذه الآية دلالةً عظيمةً، فلما وافقت النفس بقية النفوس في فعل المجازاة، جاء الفعل (تجزي) مطابقاً لمرفوعه (نفس) في الجنس. ولمّا أراد الحق سبحانه وتعالى أن يبين عدم قبول شفاعة نفس عن نفس، عَدَلَ بالفعل إلى التذكير؛ ليخالف (الشفاعة) في الجنس، زيادةً في تأكيد عدم قبولها، والله أعلم.

---

(٥) البقرة: ٢٧٥.
(١) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ١: ١٢٩.
(٢) انظر: معاني القرآن، الأخفش، ١: ٢٦١.

٤. قال تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾(١)

يبدو أسلوب العدول الصرفي ظاهراً في هذه الآية، بتذكير الفعل (حق) وفاعله (الضلالةُ) مؤنث، ويقتضي القياس أن يوافق الفعل فاعله في الجنس، بيد أن للعدول هنا حكمة مقصودة ودلالة مرادة؛ ذلك أن الذين اتخذوا الشياطين أولياء لهم من دون الله ليسوا مفطورين على الضلالة، فهم الذين اختاروا الضلالة، وما كان الله سبحانه وتعالى ليحاسبهم لو كانت الضلالة مخلوقة فيهم.

ولو وافق الفعل فاعله في الجنس، فقال: وفريقاً حقت عليه الضلالة، لكان في هذه الموافقة إشارة إلى أنَّ الضلالة متأصلة فيهم منذ أن خلقهم الله سبحانه وتعالى، وهذا أمر يخالف العقيدة. والدليل على ذلك أن الهدى أُسند إلى الله، ولم يجئ مقابله: وفريقاً أضَلَّ، إذ لم يُسنَد الضلال إليه تعالى، "لأن المساق مساق من نهي عن أن يفتنه الشيطان، وإخبار أن الشياطين أولياء للذين لا يؤمنون، وأن الله لا يأمر بالفحشاء، وأمر بالقسط وإقامة الصلاة، فناسب هذا المساق أنْ لا يُسنَدَ إليه تعالى الضلال"(٢) .

وثمة دليل آخر من سياق الآية، حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾(٣)، فقال الزمخشري: "إن الفريق الذي حق عليهم الضلالة اتخذوا الشياطين أولياء، أي تولوهم بالطاعة فيما أمروهم به"(٤).

---

(١) الأعراف: ٣٠.
(٢) البحر المحيط، ٥: ٣٩.
(٣) الأعراف: ٣٠.
(٤) الكشاف، ٢: ٩٥.

٥. قال تعالى: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾(١)

أمرَ الله سبحانه وتعالى باستقبال المسجد الحرام من جميع أقطار الأرض، بعدما كان قبلة المسلمين بيت المقدس، لئلاّ يكون لأحد من الناس حجة، وبخاصة المعاندون من اليهود الذين قالوا: ما ترك محمد -صلى الله عليه وسلم- قبلتنا إلى الكعبة إلاّ ميلاً إلى دين قومه، وحباً لبلده، ولو كان على الحق للزم قبلة الأنبياء. ولو لم يحول الرسول -صلى الله عليه وسلم- قبلته نحو المسجد الحرام لقال المنصفون من اليهود: ماله لا يحول إلى قبلة أبيه إبراهيم، كما هو مذكور عندهم في التوراة(٢).

وقد جاء أسلوب العدول في هذه الآية الكريمة بتذكير الفعل (يكون) مع أن مرفوعه (حجة) مؤنث، فقال أبو حيان: "والقراءة بالياء، لأن الحجة تأنيثها غير حقيقي، وقد حَسَّنَ ذلك الفصل بين الفعل ومرفوعه بمجرورين، فسهل التذكير جداً"(٣). ويظهر من كلام أبي حيان أن تخريجه لوجه العدول في هذه الآية جاء لتثبيت القاعدة النحوية التي وضعها النحاة، بجواز تذكير الفعل وتأنيثه مع المؤنث المجازي.

ويرى الباحث أنّ ثمة علاقة بين تقديم مصدر الحجة (الناس) وبين العدول بالفعل للتذكير. فكان العدول ليلفت الله سبحانه وتعالى انتباه السامع إلى مصدر الحجة. ولما كان مصدر الحجة (الناس) مذكراً، جاء الفعل (يكون) ليطابق مصدر الحجة في الجنس. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ ﴾(٤)، فقد عُدِل بالفعل (جاء) إلى التذكير، مع أن مرفوعه (موعظة) مؤنث. فلو تمّت المطابقة بين الفعل ومرفوعه فقال: فمن جاءته موعظة، لما كان هناك لفتٌ للانتباه إلى أمر آخر غير دلالات

---

(١) البقرة: ١٥٠.
(٢) انظر: الكشاف، ١: ٢٣١-٢٣٢، والبحر المحيط، ٢: ٤١.
(٣) البحر المحيط، ٢: ٤١.
(٤) البقرة: ٢٧٥.

الكلمات. ولكنّ قوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُ موعظة مِن رَّبِّهِ ﴾[1] بالعدول بالفعل إلى التذكير، فيه دعوة للسامع للوقوف والانتباه إلى أنّ مصدر هذه الموعظة العظيمة هو الله سبحانه، وفي هذا تأنيسٌ للعبد بقبول الموعظة، لأنّها من ربّه الناظر في مصالحه، والله أعلم.

---

[1] البقرة: ٢٧٥.

٦. قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا ﴾[١]

يخبر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية عن جحود قوم عاد وثمود وكفرهم، رغم ما هيّأ الله لهم من أمور معاشهم في حياتهم الدنيا من البَسْطَة في الأجسام، والسّعة في الأموال، والاستظهار بأسباب الدنيا. وقال أبو حيان في تفسير هذه الآية: "والمعنى أنه تعالى مكّنهم التمكين البالغ ووسّع عليهم الرزق، فذكر سببه، وهو تتابع الأمطار على قدر حاجاتهم، وإمساك الأرض ذلك الماء، حتى صارت الأنهار تجري من تحتهم، فكثر الخصب، فأذنبوا، فأهلكوا بذنوبهم، والظاهر أن الذنوب هنا هي كفرهم وتكذيبهم برسل الله وآياته"[٢].

ومما جاء على أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية، قوله (مدراراً) وصفاً للسماء المؤنثة، وفي هذا يقول أبو حيان: "و (مدرارا) يوصف به المذكر والمؤنث، وهو للمبالغة في اتصال المطر ودوامه وقت الحاجة"[٣]. ويذكر في موطن آخر: "والسماء المظلّة، قالوا: لأن المطر ينزل منها إلى السحاب، ويكون على حذف مضاف، أي: مطر السماء، ويكون (مدرارا) حالاً من ذلك المضاف المحذوف"[٤].

ويرى الزجاج أن (مدراراً) من أسماء المبالغة التي يوصف بها المذكر والمؤنث، كقولهم: امرأة مذكار، إذا كانت كثيرة الولادة للذكور، وكذا مئناث لكثيرة الولادة للإناث[٥]. وذهب النيسابوري في تفسير غرائب القرآن مذهب أبي حيان والزجاج، فقال: "والمدرار كثير الدّر، درّ اللبن، إذا أقبل على الحالب منه شيء كثير، ومدراراً نعت

---

(١) الأنعام: ٦.
(٢) البحر المحيط، ٤: ٤٤٠.
(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٤) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٥) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٢: ٢٢٩.

للمطر، ويقال أيضاً: سحاب مدرار، إذا تتابع أمطاره، ومفعال من أبنية المبالغة، يستوي فيه المذكر والمؤنث"[1].

ويرى الباحث أنه لما أريد من الوصف "مدراراً" إفادة المبالغة في شدّة المطر واتصاله، جاء الوصف مذكَراً لتأكيد المبالغة، والله أعلم.

---

(1) غرائب القرآن النيسابوري، ٣: ٥١.

٧. قال تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾(١)

في هذه الآية حديث عن الكافرين الذين يتنعمون بما أظهره الله لهم في الدنيا من الطّيّبات، فكان تزيين الحياة الدنيا لهم بما وضع الله في طباعهم من المحبة لها، فيصير في نفوسهم ميل ورغبة شديدة فيها. ويظهر أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية الكريمة بتذكير الفعل (زُيِّن) مع مرفوعه المؤنث (الحياةُ)، وقد وجّه المفسرون هذا العدول بأن الفعل (زُيِّن) لا يحتاج إلى إثبات علامة التأنيث، بسبب الفصل بين الفعل ومرفوعه، ولكون مرفوعه (الحياة) مجازي التأنيث(٢). وذكر الزجاج وجهاً آخر في تفسير هذا العدول بحمل اللفظ المؤنث (الحياة) على معنى مذكر وهو (العيش)، فقال: "و (زُيِّن) جاز فيه لفظ التذكير، ولو كانت (زُيِّنَتْ) لكان صواباً. وزين صواب حسن، لأن تأنيث الحياة ليس بحقيقي، ولأن معنى الحياة ومعنى العيش واحد، وقد فصل أيضاً بين الفعل وبين الاسم المؤنث"(٣).

ويرى الباحث أنه لمّا أراد الحق سبحانه وتعالى أن يثبت تمام معصية الكافرين وبعدهم عن الحق، جاء بالفعل (زُيّن) مذكراً، ليدل على قوة تزيين الحياة الدنيا في نفوس الكافرين؛ لأن التذكير يفيد القوة والشدّة، والتأنيث فيه ضعف. كما أن لسياق الآية القرآنية أثراً في توجيه هذا العدول، فقد قُدِّمت شبه الجملة من الجار والمجرور (للذين كفروا) على مرفوع الفعل. ولما كانت شبه الجملة المقدمة دالة على التذكير، جاء الفعل (زُيِّن) مطابقاً لها في الجنس، والله أعلم.

---

(١) البقرة: ٢١٢.
(٢) انظر: البحر المحيط، ٢: ٣٥٣، والكشاف، ١: ٢٨٢.
(٣) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ١: ٢٨١.

٨. قال تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ ﴾[١]

كان العدول الصرفي في هذه الآية الكريمة بتذكير الفعل (قال) مع فاعله المؤنث (نسوة)، وقد أجاب المفسرون عن سبب هذا العدول بقولهم إنّ (نسوة) جمع تكسير للقلّة لا واحد له من لفظه، وتأنيثه غير حقيقي، لذا لم تلحق فعله تاء التأنيث[٢]. فقال الزمخشري: "والنسوة اسم مفرد لجمع المرأة وتأنيثه غير حقيقي، كتأنيث اللمة، ولذلك لم تلحق فعله تاء التأنيث"[٣]. وقال أبو حيان: "لم تلحق تاء التأنيث لأنه جمع تكسير المؤنث، ويجوز فيه الوجهان، ونسوة كما ذكرنا جمع قلة"[٤]. ويظهر من هذا التوجيه انصراف المفسرين لإثبات مذهب النحاة في هذه المسألة الذي يقوم على جواز تذكير الفعل وتأنيثه مع فاعله إن كان جمع تكسير[٥].

ويرى الباحث أن لنحو السياق أثراً في توجيه أسلوب العدول في هذه الآية، فما حدث أن امرأة العزيز راودت يوسف عليه السلام عن نفسه، وقد أشاع نسوة المدينة هذا الخبر. وبإضافة (امرأة) إلى (العزيز) مبالغة في تشنيع الخبر "لأن النفوس أقبل لسماع ذوي الأخطار وما يجري لهم"[٦]. فجاء الفعل (قال) مذكراً، مطابقاً في الجنس لمن وقعت عليه هذه التهمة الشنيعة وهو (العزيز)[٧]. كما لا يخفى أنّ لتذكير الفعل (قال) دلالة على قوة قول النسوة وشدّة وقعه على النفوس لما يحمل من اتّهام لامرأة العزيز بحب فتاها ومراودته عن نفسه، والله أعلم.

---

(١) يوسف: ٣٠.
(٢) انظر: الكشاف، ٢: ٤٣٦، والبحر المحيط، ٦: ٢٦٦.
(٣) الكشاف: ٢: ٤٣٦.
(٤) البحر المحيط، ٦: ٢٦٦.
(٥) انظر: شرح المفصل، ٥: ١٠٣.
(٦) البحر المحيط، ٦: ٢٦٦.
(٧) رأي للأستاذ الدكتور سمير ستيتية في جلسة خاصة معه.

٩. قال تعالى: ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ ﴾[١]

يظهر أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية بمجيء الفعل (أخذ) عارياً من تاء التأنيث، ويقتضي القياس أن يتصل هذا الفعل بتاء التأنيث مطابقاً للفاعل المؤنث، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْباً وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ ﴾[٢]. وعن حذف التاء في الفعل (أخذ)، يقول أبو البركات الأنباري: "إنما قال "أخذ" بحذف التاء لثلاثة أوجه، الأول: أنه فصل بين الفعل والفاعل بالمفعول، والثاني: لأن تأنيث الصيحة غير حقيقي، ألا ترى أنه يجوز أن تقول: حسن دارك، واضطرم نارك، والثالث: أنه محمول على المعنى؛ لأن الصيحة في معنى الصياح، كقوله تعالى: ﴿ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ﴾[٣] فلم يقل (جاءته)؛ لأن (موعظة) في معنى (وَعْظ)، والشواهد على الحمل على المعنى كثيرة"[٤]. وقول أبي البركات الأنباري هذا مرجوح، ويمكن نقضه من وجهين:

الأول: الفصل بين الفعل والفاعل المجازي التأنيث حدث في السورة نفسها في موضعين، ومع ذلك جاء الفعل مرّة وقد اتصلت به تاء التأنيث وأخرى لم يتصل بها.

الثاني: لماذا كان الحمل على المعنى في توجيه الآية الأولى، وقد جاء الفعل مذكراً، ولم يكن في الآية الثانية؟

ويرى الخطيب الإسكافي[٥] أن الله تعالى أخبر عن العذاب الذي أهلك به قوم شعيب عليه السلام بثلاثة ألفاظ منها "الرّجفة" في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ لَئِنِ اتَّبَعْتُمْ شُعَيْباً إِنَّكُمْ إِذاً لَّخَاسِرُونَ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي

---

(١) هود: ٦٧.
(٢) هود: ٩٤.
(٣) البقرة: ٢٧٥.
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ٢: ٢٠.
(٥) انظر: درة التنزيل وغرة التأويل، الخطيب الإسكافي، ص: ٢٢٣-٢٢٥..

﴿ دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ ﴾[1]، ومنها "الصَّيْحَة" في قوله: ﴿ وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ ﴾[2]، ومنها "الظلّة" في قوله تعالى: ﴿ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ ﴾[3]، وفي التفسير أن هذه الثلاث جمعت لهم لإهلاكهم واحدة بعد أخرى؛ لأن الرجفة بدأت بهم فانزعجوا لها عن الكنّ إلى البراح، فلما أصحروا نال منهم حر الشمس وظهرت لهم ظلّة فبادروا إليها، وهي سحابة سكنوا إلى روح تحت ظلها، فجاءتهم الصيحة فهمدوا لها. فلما اجتمعت ثلاثة أشياء مؤنثة الألفاظ في العبارة عن العذاب الذي أهلكوا به، غَلبَ التأنيث في هذا المكان على المكان الذي لم تتوال فيه هذه المؤنثات في قصة صالح، فلذلك جاء في قصة شعيب ﴿ وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ ﴾[4].

ويرى الباحث أن مجئ الفعل (أخذت) متصلاً بتاء التأنيث، عند الحديث عن عذاب قوم شعيب عليه السلام، كان ليشير الحق سبحانه وتعالى إلى أن الصيحة أتمّت القضاء على قوم شعيب عليه السلام، بعد أن عذّبهم الله بالرجفة والظلّة، أمّا مجئ الفعل (أخذ) دون علامة تأنيث عند الحديث عن عذاب قوم صالح عليه السلام، فكان لإثبات قوّة أخذهم وسرعة خطفهم وإهلاكهم بالصيحة، لأن هلاك قوم صالح عليه السلام كان بالصيحة دون غيرها من أنواع العذاب، والله أعلم.

---

(١) الأعراف: ٧٨.
(٢) هود: ٩٤.
(٣) الشعراء: ١٨٩.
(٤) هود: ٩٤.

١٠. قال تعالى: ﴿ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ ﴾[١]

يظهر أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية الكريمة بتذكير الفعل (كان) مع مرفوعه المؤنث (عاقبة)، وقد ورد الفعل (كان) مذكرًا مع لفظة (عاقبة) في جميع المواضع التي جاء بها في القرآن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾[٢] وقوله: ﴿ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ﴾[٣] وقوله: ﴿ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴾[٤]. وفي كل هذه المواضع حديث عن العقوبة الشديدة المهلكة التي ألحقها الله سبحانه وتعالى بالمجرمين والمفسدين والظالمين والمكذبين، الذين عتوا عن أمر الله، فأعدّ لهم من عذابه ما كانوا به عبرة لكل من تسوّل له نفسه الخروج عن أمر الله؛ لذا فقد كان العدول في هذه الآيات الكريمة السابقة بتذكير الفعل (كان) للفت الانتباه للمعاقَبِيْنَ بأصنافهم المختلفة، التي كانت كلّها من جنس المذكّر، ثم إن العقوبة عائدة لله سبحانه وهو القادر على جعلها وتنويعها، تشديداً وتهويلاً، فالقوة وشدّة البأس يقتضيان أن يكون الفعل مذكّراً، لأن التذكير فيه معنى القوة والشدّة والبأس، والله أعلم.

---

(١) الاعراف: ٨٤.
(٢) النحل: ١٤.
(٣) القصص: ٤.
(٤) الأنعام: ١١.

١١. قال تعالى: ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْماً يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيباً، السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾[١]

في هاتين الآيتين من سورة المزمل، حديث عن أهوال يوم القيامة، فكيف تتقون أيها الناس، إن كفرتم، يوماً يجعل الولدان شيباً، وتذهل فيه كل مرضعة عمّا أرضعت، وترى الناس سكارى وما هم بسكارى، إنه يوم تنفطر فيه السماء رغم عظمها ودقة إحكامها. ويظهر أسلوب العدول الصرفي بتذكير وصف السماء، المؤنثة. وفي ذلك يقول الزجاج: "ولم يقل منفظرة، ومنفطرة جائز، وعليه جاء: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾[٢]، والتذكير على ضربين: أحدهما على معنى السماء: معناه السقف، قال الله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفاً مَحْفُوظاً ﴾[٣]، والوجه الثاني على قوله: امرأة مرضع، أي على جهة النسب، والمعنى: السماء ذات انفطار، كما تقول: إمرأة مرضع، أي ذات رضاع"[٤]. وتابع الزمخشري رأي الزجاج، فقال: "والمعنى ذات انفطار، أو على تأويل السماء بالسقف، أو على تأويل السماء: شيء منفطر به"[٥]. وأورد أبو حيان آراء مختلفة للعلماء، فقال: "قال الفراء: يعني المظلة، تذكّر وتؤنّث، فجاء منفطر على التذكير ... وعلى القول بالتأنيث، قال أبو علي الفارسي: هو من باب الجراد المنتشر، والشجر الأخضر، وأعجاز نخل منقعر، يعني أنها من باب اسم الجنس الذي بينه وبين مفرده تاء التأنيث، وأن مفرده سماءة، واسم الجنس يجوز فيه التذكير والتأنيث، فجاء منفطر على التذكير، وقال أبو عمرو بن العلاء وأبو عبيدة والكسائي، وتبعهم القاضي منذر بن سعيد: مجازها السقف، فجاء عليه منفطر، ولم يقل منفطرة، وقال أبو علي أيضاً: التقدير ذات انفطار، كقولهم: امرأة مرضع، أي ذات رضاع، فجرى على طريق النسب"[٦]. وقال

(١) المزمل: ١٧-١٨.
(٢) الانفطار: ١.
(٣) الأنبياء: ٣٢.
(٤) معاني القرآن، الزجاج، ٥: ٢٤٣.
(٥) الكشاف، ٤: ٦٤٣.
(٦) البحر المحيط، ١٠: ٣١٨-٣١٩.

النيسابوري: "وإنما ذكّر السماء لأن تأنيثه غير حقيقي، أو بتأويل السقف، أو بتأويل الشيء المنفطر أو ذات الانفطار"[1]. وذكر الزركشي خمسة أقوال في تذكير "منفطر": "أحدها: للفرّاء، ومؤدّاه أن السماء تذكر وتؤنث، فجاء منفطر على التذكير. والثاني: لأبي علي أنه من باب اسم الجنس الذي بينه وبين واحده التاء ومفرده سماءة، واسم الجنس يذكر ويؤنث، نحو: ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾[2]. والثالث: للكسائي، أنّه ذكّر حملاً على معنى السقف. والرابع: لأبي علي أيضاً على معنى النسب، أي ذات انفطار، كقولهم: امرأة مرضع، أي ذات رضاع. والخامس: للزمخشري، أنه صفة لخبر محذوف مذكّر، أي: شيء منفطر"[3]. ويظهر من هذه الأقوال المختلفة للعلماء المفسرين أن اعتمادهم في توجيه هذا العدول كان على أمرين:

الأول: الاعتماد على الحمل على المعنى، وذلك بتأويل السماء بالمظلة أو السقف، أو بتقدير محذوف مذكّر: شيء منفطر.

الثاني: الاعتماد على تثبيت القاعدة التي وضعها النحاة؛ ذلك أن السماء اسم جنس يجوز فيه التذكير والتأنيث، فجاء الوصف (منفطر) على تذكير اسم الجنس السماء.

ويرى الباحث أن للعدول الصرفي في هذه الآية الكريمة معنىً دلالياً عميقاً مفاده أن الانفطار صفةٌ ملازمةٌ للسماء في يوم القيامة (المذكر)، وليس صفةً ملازمةً في السماء في كل أوقاتها، فلما طرأت صفة دائمة في مذكر (يوم القيامة) على مؤنث ليست من صفاته اللازمة، جاءت الصفة (منفطر) مذكّرة إلحاقاً لما كانت أصلاً له وهو يوم القيامة، والله أعلم.

---

(1) غرائب القرآن، النيسابوري، ٦: ٣٨١.
(2) القمر: ٢٠.
(3) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ٣: ٤١٥-٤١٦.

١٢. قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً ﴾[١]

تتحدث هذه الآية الكريمة عن كفار قريش الذين كان من أفعالهم القبيحة أن وضعوا مكان الصلاة والتقرب إلى الله التصفير والتصفيق، إذ كانوا يطوفون عراة، رجالهم ونساؤهم مشبكين أصابعهم، يصفرون ويصفقون. فجاءت الآية الكريمة لتنفي عنهم استحقاق الولاية لبيت الله الحرام، قال عز وجل في سياق الآية: ﴿ وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[٢]. ويذكر أبو حيان أن معنى الآية يتلخص في ثلاثة أقوال: "أحدها: ما ظاهره أن الكفار كانت لهم صلاة وتعبد، وذلك هو المكاء والتصدية، والثاني: أنه كانت لهم صلاة ولا جدوى لها ولا ثواب...والثالث: أنه لا صلاة لهم، لكنهم أقاموا مقامها المكاء والتصدية"[٣]. وقال النيسابوري: "فالمكاء والتصدية على هذا نوع عبادة لهم، فلهذا وضعا موضع الصلاة بناء على معتقدهم. وفيه أن من كان المكاء والتصدية صلاته، فلا صلاة له، كقول العرب: ما لفلان عيب إلاّ السخاء: أي من كان السخاء عيبه فلا عيب له"[٤].

وقد جاء العدول الصرفي في هذه الآية بتذكير الفعل (كان) مع مرفوعه المؤنث (صلاة) لإثبات أن صلاتهم تلك ليست صلاة مقبولة، وأن فيها شعوذة. ولو طابق الفعل مرفوعه في الجنس لكان المعنى أن شعوذتهم حول البيت صلاة، لكنها ليست مقبولة. ولما أراد الحق سبحانه أن ينفي كون تلك الأفعال القبيحة صلاة، عَدَلَ بالفعل إلى التذكير، لمخالفة مرفوعه في الجنس، فكان النفي معنى ولفظاً، والله أعلم.

---

(١) الأنفال: ٣٥.
(٢) الأنفال: ٣٤.
(٣) البحر المحيط، ٥: ٣١٥.
(٤) غرائب القرآن، النيسابوري، ٣: ٣٩٦.

١٣. قال تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[١].

يتضح أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية الكريمة، بمجيء خبر إنّ (قريب) مذكراً مخالفاً في الجنس لاسم إنّ المؤنث (رحمة). وقد ذهب المفسرون في توجيه هذا العدول مذاهب شتى، معتمدين التأويل والتقدير والحمل على المعنى، فيرى الزمخشري أن تذكير (قريب) هنا على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحم، أو لأنه صفة موصوف محذوف: أي شيء قريب، أو لأن تأنيث الرحمة غير حقيقي[٢]. ويقول أبو حيان: "الرحمة مؤنثة، فقياسها أن يخبر عنها إخبار المؤنث، فيقال: قريبة، فقيل: ذَكَّر على المعنى لأن الرحمة بمعنى الرحم والترحم، وقيل ذَكّر لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو، قاله النضر بن شميل واختاره الزجاج"[٣]. وذكر الأخفش أن تفسير الرحمة ههنا المطر ونحوه، لأنه تقدم ما يقتضيه، فحمل المذكر عليه[٤]. وقال أبو عبيدة: "ذكّر قريب لتذكير المكان، أي مكاناً قريباً"[٥]. وردّه ابن الشجري، إذ لو أريد هذا لنصب "قريباً" على الظرف. وإذا كان لابد من حمله على ما قاله أبو عبيدة، فالتقدير: إن رحمة الله ذات مكان قريب، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه فأصبح: إنّ رحمة الله مكان قريب، ثم حذف الموصوف، فصار: إنّ رحمة الله قريب[٦]. وقد ذهب الفراء إلى أنه ذكّر (قريب) لأنّ العرب تفرق بين قرابة النسب والمكان بالتاء، فتقول: فلانة قريبة لي، بالتاء، وأما قرب المكان بلا تاء، فتقول: جَلَسَتْ فلانة قريباً مني[٧]. وذكر ابن جني في فصل الحمل على المعنى: "إنه أراد بالرحمة هنا المطر، ويجوز أن يكون التذكير هنا إنما هو لأجل (فعيل)"[٨]. وأورد ابن هشام في "مسألة الحكمة" أربعة عشر وجهاً في تخريج وجه

---

(١) الأعراف: ٥٦.
(٢) انظر: الكشاف ٢: ١٠٦.
(٣) البحر المحيط، ٥: ٧١.
(٤) انظر: معاني القرآن، الأخفش، ٢: ٣٠٠.
(٥) الأمالي الشجرية، ٢: ٢٥٧.
(٦) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٧) انظر: معاني القرآن، الفراء، ١: ٣٨٠.
(٨) الخصائص، ٢: ٤١٢.

العدول في هذه الآية، وكلها تدور في فلك التأويلات والتقديرات، وقد أنكر ابن هشام في هذه المسألة أغلب التأويلات، فكثيراً ما كان يطالعنا بوسم هذا الوجه بالفساد أو القبح أو البعد، أو بأنه ليس بشيء، ولم يسلم من التصحيح أو الإبطال وجه من الأوجه التي دوّنها في هذه المسألة، وسيعرض الباحث لهذه الأوجه التي دوّنها ابن هشام مبيناً اعتراضاته وتصحيحاته عليها:

الوجه الأول: أنّ الرحمة في تقدير الزيادة، والعرب قد تزيد المضاف، قال الله تعالى: ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى ﴾[1] أي: سبّح ربك الأعلى، لأنه لا يقال في التسبيح، سبحان اسم ربي، إنما يقال: سبحان ربي، والتقدير: إنّ الله قريب، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم الأعظم، والله قريب من المحسنين[2]. وقد رَدَّ ابن هشام هذا الوجه، لأنه لا يصح عند البصريين، فالأسماء لا تزاد في رأيهم، وإنما تزاد الحروف، وأمّا قوله تعالى: ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى ﴾[3] فلا يدل على الزيادة، لاحتمال أن يكون المعنى: نَزِّه أسماءه عما لا يليق بها، فلا تُجْرِ عليه إلاّ ما يليق بكماله، أو لا تُجْرِ عليه اسماً غير مأذون فيه شرعاً، وهذا هو أحد التفسيرين، وإذا أمكن الحمل على مَحْمَلٍ صحيحٍ لا زيادة فيه، وَجَبَ الإذعان له، لأن الأصل عدم الزيادة[4].

الوجه الثاني: أن ذلك على حذف مضاف، أي: مكان رحمة الله قريب، ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم مشيراً إلى الذهب والفضة: "إنّ هذين حرام على ذكور أمتي" فأخبر عن المثنى بالمفرد؛ لأن حقيقة الكلام وأصله: أنّ استعمال هذين حرام، وهذا المضاف المُقَدَّر في غاية البعد، والأصل عدم الحذف، والمعنى مع ترك هذا المضاف أحسن منه مع وجوده[5].

---

(١) الأعلى: ١.
(٢) انظر: مسألة الحكمة، ابن هشام، ص: ٣٤.
(٣) الأعلى: ١.
(٤) انظر: مسألة الحكمة: ٣٥.
(٥) انظر: مسألة الحكمة: ٣٧.

الوجه الثالث: أنه على حذف الموصوف، أي: رحمة الله شيء قريب، وعلى ذلك يكون تخريج قول سيبويه: قولهم: امرأة حائض أي: شخص ذو حيض[1]. وقد اعترض ابن هشام على هذا الوجه، ووَسَمَهُ بالضعف كالذي قبله، بل هو أشد منه ضعفاً، لأن تذكير صفة المؤنث باعتبار إجرائها على موصوفٍ محذوفٍ مذكر شاذ، يُنَزَّه عنه كتاب الله سبحانه وتعالى، ثم إن الأصل عدم الحذف[2].

الوجه الرابع: أن العرب تعطي المضاف حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث إذا صَحّ الاستغناء عنه، فمثال إعطائه حكمه في التأنيث، قولهم. قطعت بعض أصابعه، فأعطوا البعض حكم الجمع المضاف إليه في التأنيث. ومنه القراءة الشاذة: ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾[3]، ومثال إعطائه حكمه في التذكير، قوله[4]:

إِنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هوىً ... وَعَقْلُ عَاصي الهَوَى يَزْدَادُ تَنْويرا.

ومنه الآية الكريمة ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[5]. وقد اعترض ابن هشام على هذا الوجه، فقال: هذا التقدير والتأويل في القرآن بعيدٌ كالفاسد، وإنما يجوز في ضرورة الشعر[6].

الوجه الخامس: أن فعيلاً بمعنى (مفعول)، فيستوي فيه المذكر والمؤنث، كرجل جريح، وامرأة جريح، وقد نسب ابن هشام هذا الوجه إلى أبي البقاء العكبري[7]. واعترض ابن هشام على هذا الوجه ووسمه بقوله: "وهو خطأ فاحش، لأن فعيلاً هنا ليس بمعنى مفعول"[8].

---

(١) انظر: مسألة الحكمة: ٣٨.
(٢) انظر: مسألة الحكمة: ٣٩.
(٣) يوسف: ١٠، وهي قراءة الحسن ومجاهد وقتادة وأبو رجاء، انظر: البحر المحيط، ٦: ٢٤٤.
(٤) انظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، شاهد رقم (١١٢٧)، والقائل هو أحد المولدين.
(٥) الأعراف: ٥٦.
(٦) انظر: مسألة الحكمة: ٤١.
(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العُكبري، ١: ٥٧٥.
(٨) مسألة الحكمة: ٤٨.

الوجه السادس: أن فعيلاً بمعنى (فاعل)، قد يُشَبَّه بـ (فعيل) بمعنى مفعول)، فَيُمْنَعُ من التاء في المؤنث، كما قد يُشَبِّهون (فعيلاً) بمعنى (مفعول) بـ (فعيل) بمعنى (فاعل) فيلحقونه التاء، فالأول، كقوله سبحانه: ﴿ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾[١]، ومنه: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[٢]، والثاني كقولهم: خَصلةٌ ذميمةٌ، وصفةٌ حميدةٌ، حملاً على قولهم: قبيحةٌ وجميلةٌ[٣]. ولم يعترض ابن هشام على هذا الوجه.

الوجه السابع: أن العرب قد تُخبِرُ عن المضاف إليه، ويتركون المضاف، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾[٤]، فخاضعين خبرٌ عن الضمير المضاف إليه، ألا ترى أنك لو قلت: الأعناق خاضعون، لم يجز، لأن جمع المذكر السالم إنما يكون من صفات العقلاء، فلا تقول: أيدٍ طويلون، ولا: كلابٌ نابحون. وقد ردّ ابن هشام هذا الوجه؛ لأنه يرجع إلى القول بالزيادة كما في الوجه الأول[٥].

الوجه الثامن: الرحمة والرحم متقاربان لفظاً، وهذا واضح، ومعنىً بدليل النقل عن أئمةِ اللغة، فأعطي أحدهما حكم الآخر[٦]. ورفض ابن هشام هذا القول ووصفه بقوله: "وهذا القول ليس بشيء"[٧]؛ لأن الوَعْظَ والمَوْعِظَة والعِظَة تتقارب أيضاً، فينبغي أن يجيز هذا القائل: مَوْعِظَةٌ نافعٌ، وعِظَةٌ نافعٌ، وكذلك الذِّكْرُ والذكرى، فينبغي أن يقال: ذِكْرَى نافعٌ، كما يقال: ذِكْرٌ نافعٌ. وقد أجاز هذا الوجه الكثير[٨] من النحويين المفسرين، قال

---

(١) يس: ٧٨.
(٢) الأعراف: ٥٦.
(٣) انظر: مسألة الحكمة: ٤٩.
(٤) الشعراء: ٤.
(٥) انظر: مسألة الحكمة: ٥٠.
(٦) انظر: مسألة الحكمة: ٥١.
(٧) مسألة الحكمة: ٥١.
(٨) انظر: معاني القرآن، الزجاج، ٢: ٣٤٤، إعراب القرآن، النحاس، ١: ٦١٧، البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ١: ٣٦٥.

الزمخشري: "وإنّما ذكّر (قريب) على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحم"[١]، وقال أبو حيان: "ذكّر على المعنى لأن الرحمة بمعنى الرحم والترحم"[٢].

الوجه التاسع: أن فعيلاً هنا بمعنى النسب، فقريب معناه: ذات قربٍ، كما يقول الخليل في حائض: إنه بمعنى ذات حيض[٣]. وقد ردّ ابن هشام هذا الرأي أيضاً ووسمه بأنه باطل، لأن استعمال الصفات على معنى النسب مقصور على أوزان خاصة، وهي: فعّال، وفَعِل، وفاعِل[٤]. ومن الأوزان التي تُحمل على معنى النسب بالإضافة إلى (فعّال وفَعِل وفاعِل) التي ذكرها ابن هشام: مِفْعال نحو: مِعْطار، ومفعيل نحو: مِحْضير، وذكر السيوطي أن هذا موقوف على السماع ولا يقاس عليه، وإن كان قد كثر في كلامهم[٥].

الوجه العاشر: أن فعيلاً مطلقاً يستوي فيه المذكر والمؤنث، حكى ذلك ابن مالك عن بعض من عاصره[٦]. واعترض ابن هشام على هذا الوجه قائلاً: "وهذا القول من أفسد ما قيل"[٧]. لأنه خلاف الواقع في كلام العرب، يقولون: امرأة ظريفةٌ، وامرأة عليمةٌ ورحيمةٌ، ولا يجوز التذكير في شيء من ذلك ولهذا قال ابو عثمان المازني في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾[٨]: إنّه "فعول" والأصل "بغوي" ثم قُلبَتْ الواو ياءً والضمة كسرة، وأدغمت الياء في الياء[٩].

الوجه الحادي عشر: أنهم يقولون: فلانة قريبٌ من كذا، يفرقون بين قريب من معنى النسب، وقريب من قرب المسافة، فإذا قالوا: هي قريبة فلانٍ، فمعناه: قربُ المسافة، وإذا قالوا: قريب، فمعناه: من القرابة[١٠]. وهذا القول عند ابن هشام باطلٌ؛ لأنه مبنيٌ على أنه

---

(١) الكشاف، ٢: ١٠٦.
(٢) البحر المحيط، ٥: ٧١.
(٣) انظر: مسألة الحكمة: ٥١.
(٤) انظر: مسألة الحكمة: ٥٣.
(٥) انظر: همع الهوامع: ٦: ١٧٥.
(٦) انظر: مسألة الحكمة: ٥٤.
(٧) مسألة الحكمة: ٥٤.
(٨) مريم: ٢٨.
(٩) انظر: مسألة الحكمة: ٥٦، البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ٣: ٤١٦.
(١٠) انظر: مسألة الحكمة: ٥٩.

يقال في القرب النسبي: فلانٌ قريبي، وقد نَصَّ على أن ذلك خطأ، وأن الصواب أن يقال: فلان ذو قرابتي[1].

الوجه الثاني عشر: أن هذا من تأويل المؤنث بمذكر موافق في المعنى، فمنهم من يقدّر: إن إحسان الله قريب، ومنهم من يقدر: إن لُطف الله قريب، ومن مجيء ذلك في العربية، قول الأعشى[2]:

أرى رجلاً مِنهُمْ أسيفاً كأنَّما يَضمُّ إلى كَشحيه كفاً مُخَضَّبا

فأوَّلَ الكف على معنى العضو[3]. وقد ردَّ ابن هشام هذا الوجه ووسمه أنّه باطل، لأنّه إنّما يقع هذا النحو في الشعر. وأمّا قول الأعشى، فَنَصّ النحاة على أنه ضرورة شعر، وما هذه سبيله لا يُخَرَّج عليه كتاب الله تعالى[4].

الوجه الثالث عشر: أن المراد بالرحمة هنا المطر، والمطر مذكر[5]، وهذا القول يؤيده عند ابن هشام ما تقدّم الآية القرآنية من قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يُرْسِلُ ٱلرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴾[6]. وهذه الرحمة هي المطر، فهذا تأنيث معنوي[7]. ويبدو أن ابن هشام من مؤيدي هذا الرأي، إلاّ أنّه أورد ما يمكن أن يعترض به عليه، ومن أوجه ذلك[8]:

١- أن يقال: لو كانت الرحمة الثانية هي الرحمة الأولى، لم تُذْكر ظاهرة، لأن هذا موضع الضمير، فإن قيل: إنّ ذلك ليس بواجب، قلت: نعم، ولكنه مقتضى الظاهر، وبهذا القدر يصح الترجيح.

---

(١) انظر: مسألة الحكمة: ٥٩.

(٢) انظر: ديوان الأعشى: ١٥١.

(٣) انظر: مسألة الحكمة: ٦٠.

(٤) انظر: مسألة الحكمة: ٦١.

(٥) هذا القول للأخفش (معاني القرآن، ٢: ٣٠٠)، قال: "فذكر قريب وهي صفة الرحمة، وذلك كقول العرب: ريحٌ خريق، وملحفة جديدة، وشاة سديس وإن شئت قلت: تفسير الرحمة ههنا المطر ونحوه، فلذلك ذكر، كما قال: ﴿ وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ آمَنُوا ﴾ الأعراف: ٨٧، فذكر لأنه أراد الناس، وإن شئت جعلته كبعض ما يذكرون المؤنث....".

(٦) الأعراف: ٥٧.

(٧) انظر: مسألة الحكمة: ٦٢.

(٨) انظر: مسألة الحكمة: ٦٢-٦٣.

٢- أنه إذا أَمكَنَ الحمل على العام، وهو مطلق الرحمة، لا يُعْدلُ إلى الخاص، لا يقال هذا إذا لم يعارض معارضٌ يقتضي الحمل على الخاص كالتذكير هنا، لأنّا نقول هذا إذا لم يكن للتذكير وجْهٌ إلاّ الحمل على إرادة المطر، وليس الأمر هنا كذلك[١].

٣- أن الرحمة التي هي المطر، لا تختص بالمحسنين، لأن الله تعالى تكفّل برزق العباد طائعهم وعاصيهم، وأما التي هي الغفران والتّجاور، فإنها تختص في خطاب الشرع بالمحسنين المطيعين، وإن كانت غير موقوفة عليهم لا شرعاً ولا عقلاً عند أهل الحق، إلاّ أن ذلك يذكر على سبيل التنشيط للمطيعين، والتخويف للعاصين، وهذا فيه لطف وقلّما يتنبّهُ له إلاّ الأفراد[٢]. وذهب ابن هشام إلى أنه يمكن الجواب على هذا الاعتراض بأنه: كما جاز تخصيص الخطاب بالغفران للمسلمين على سبيل الترغيب، كذلك يجوز تخصيص المطر الذي هو سبب الأرزاق بهم ترغيباً في الإحسان[٣].

٤- أنك لو قلت: إن مطر الله قريبٌ، لوجدت هذه الإضافة تَمُجُّها الأسماع، فتنبو عنها الطباع، بخلاف: إن رحمة الله قريب، فيدل ذلك على أنّه ليس بمنزلته في المعنى[٤]، وقد أجاب ابن هشام على هذا الاعتراض بأمرين: أحدهما: أن يقال: لا ندعي أن الرحمة بمعنى المطر، بل إنّ مجموع رحمة الله استعمل مراداً به المطر، والثاني: أن المطر معلوم أنه من جهة الله، فإضافته إليه كأنها غير مفيدة، بخلاف قولك: رحمة الله، فإن الرحمة عامة، فإن للعباد رحمة خلقها الله سبحانه، يتراحمون بها بينهم، فإذا أضيفت الرحمة إليه سبحانه، أفاد أنه ليس المقصود الرحمة المضافة إلى العباد. ونظيره أنك تقول: كلام الله، لأن الكلام عام ولا نقول: قرآن الله، لأنه خاص بكلام الله سبحانه[٥].

---

(١) انظر: مسألة الحكمة: ٦٢-٦٣.
(٢) انظر: مسألة الحكمة: ٦٣-٦٤.
(٣) انظر: مسألة الحكمة: ٦٤.
(٤) انظر: مسألة الحكمة: ٦٤.
(٥) انظر: مسألة الحكمة: ٦٤.

الوجه الرابع عشر(١): أنّ (قريب) مصدر من باب المصادر التي جاءت على فعيل، نحو: النقيق، والصهيل، وغيرهما، والمصدر يصح أن يخبر به عن المذكر والمؤنث ومُثنَّييهما وجمعيهما، وقيل: إنّ تأنيث المصدر غير حقيقي إلاّ مع تقديم الفعل، أمّا إذا تأخر، فالتأنيث واجبٌ، نحو الشمس طالعةٌ، فلا يصح أن يقال: (طالع) في مثل هذا(٢).

ويظهر مما سبق أن ابن هشام في هذه المسألة قد أنكر أغلب التأويلات، فكثيراً ما يطالعنا بوسم هذا الوجه بالفساد أو القبح أو البعد أو بأنّه ليس بشيء، ولم يَسْلَم من التصحيح أو الإبطال وجه من الوجوه التي دوّنها في هذه المسألة، بيد أن ثمة وجهين أجاز الحمل عليهما كما يظهر من الوجوه السابقة التي عرضناها، وهما:

١- أن فعيلاً بمعنى فاعل، مشبه بفعيل الذي بمعنى مفعول، وهو قول أجازه الزمخشري، ولقد ذكر ابن هشام هذا الوجه، من غير إبطال أو توضيح، ويظهر أنه من أنصاره.

٢- أن المراد بالرحمة المطر، والمطر مذكر، وهو قول الأخفش، وذكر ابن هشام الاعتراضات على هذا الوجه والردود عليها.

وذهب ابن قيم الجوزية إلى أنّ قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾(٣) فيه تنبيه ظاهرٌ على أنّ الفعل المأمور به الناس هو الإحسان، ومطلوبهم من الله سبحانه هو رحمته، ورحمته قريبٌ من المحسنين الذين فعلوا ما أُمِروا به. وإنّما اختص أهل الإحسان بقرب الرحمة منهم، لإنها إحسان من الله أرحم الراحمين، وإحسانه تعالى أنما يكون لأهل الإحسان، لأن الجزاء من جنس العمل، فكما أحسنوا بأعمالهم، أحسن الله إليهم برحمته(٤).

---

(١) لم يرد هذا الوجه في النسخة الأصل ولا النسخة الثانية، اللتين اعتمدهما محقق "مسألة الحكمة" ولكنّه افترض أن يكون هذا الوجه هو الذي أغفلته النسختان اللتان اعتمدهما في التحقيق.

(٢) انظر هذا الوجه في: البحر المحيط، ٥: ٧١.

(٣) الأعراف: ٥٦.

(٤) انظر: بدائع الفوائد، ٣: ١٧.

وأمّا الإخبار عن الرحمة وهي مؤنثة بالتاء بقوله (قريب) وهو مذكر، فقد ذكر ابن القيم الجوزية أن فيه اثني عشر مسلكاً، نذكر أشهرها[1]:

الأول: أن فعيلاً على ضربين، أحدهما: يأتي بمعنى فاعل: كقدير وسميع وعليم، والثاني: يأتي بمعنى مفعول، كقتيل وجريح وخضيب، فإذا أتى بمعنى فاعل، فقياسه أن تلحق به التاء مع المؤنث، دون المذكر، كجميل وجميلة، وشريف وشريفة، وإذا أتى بمعنى مفعول، وصحب الموصوف، استوى فيه المذكر والمؤنث، كرجل قتيل وامرأة قتيل، وإن لم يصحب الموصوف، فإنه يؤنث، إذا جرى على المؤنث، نحو: قتيلة بني فلان.

الثاني: أن قريباً في الآية من باب تأويل المؤنث بمذكر موافق له في المعنى، ويمكن تأويل الرحمة وهي مؤنثة بالإحسان فيذكر خبرها.

الثالث: أن قريباً في الآية من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، مع الالتفات إلى المحذوف، فكأنه قال: إن مكان الرحمة قريب من المحسنين، ثم حذف المكان، وأعطى الرحمة إعرابه وتذكيره.

الرابع: أنه من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، كأنه قال: إن رحمة الله شيء قريب من المحسنين، أو لُطْف قريب، أو بِرّ قريب، ونحو ذلك.

الخامس: أن هذا من باب اكتساب المضاف حكم المضاف إليه، إذا كان صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني.

السادس: أن هذا من باب الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر؛ لكونه تبعاً له، ومعنى من معانيه، وعليه يكون الأصل في الآية: إنّ الله قريب من المحسنين، وإنْ رحمة الله قريب من المحسنين، فاستغني بخبر المحذوف عن خبر الموجود، وسوّغ ذلك ظهور المعنى.

---

[1] انظر: بدائع الفوائد، ٣: ١٨-٣٥.

السابع: إنّ قرب الله سبحانه وتعالى من المحسنين، وقرب رحمته منهم متلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر، فإذا كانت رحمته قريبة منهم، فهو أيضاً قريب منهم؛ لأن الرحمة صفة من صفات الرب تبارك وتعالى، والصفة قائمة بالموصوف لا تفارقه، فإذا كانت الرحمة قريبة من المحسنين فالموصوف تبارك وتعالى، أولى بالقرب، بل قُرْب رحمته تابع لقربه هو تبارك وتعالى من المحسنين؛ ذلك أن الإحسان يقتضي قرب الرب من عبده، كما أن العبد قَرُب من ربه بالإحسان، فالله تبارك وتعالى قريب من المحسنين، ورحمته قريبة منهم، وقربه يستلزم قرب رحمته، ولو قال: إنّ رحمة الله قريبة من المحسنين، لم يدل على قربه تعالى منهم، لأن قربه تعالى أخصّ من قرب رحمته، والأعم لا يستلزم الأخص، بخلاف قربه، فإنه لما كان أخص، استلزم الأعم وهو قرب رحمته.

والذي أميل إليه في هذه المسألة، ما ذهب إليه ابن قيم الجوزية في المسلك السابع – وهو المسلك الذي اختارَه–، فكان في بيان قربه سبحانه وتعالى من المحسنين، من التحريض على الإحسان واستدعائه من النفوس وترغيبها فيه، غايةُ حظٍّ لها، وأشرفُه وأجلّه على الإطلاق، وهو أفضل عطاء أَعْطِيَهُ العبد، فقربه سبحانه وتعالى من عبده، غاية الأماني ونهاية الآمال، وقرة العيون، وحياة القلوب، وسعادة العبد كلّها. فكان بالعدول عن "قريبة" إلى "قريب" من استدعاء الإحسان وترغيب النفوس فيه، فلا يتخلّفُ عنه إلاّ من غَلَبت عليه شقاوته.

ومما يمكن قبوله من الآراء السابقة، ما ذهب إليه الأخفش من أن المراد بالرحمة هنا المطر، وذلك لتقدم ما يقتضيه[1]، وهو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴾[2]، وقد ذهب المفسرون إلى أن هذه الرحمة هي المطر، قال الزمخشري: "(بين يدي رحمته): أمام رحمته، وهي الغيث الذي هو من أتم النعم وأجلّها

---

(١) انظر: معاني القرآن، الأخفش، ٢: ٣٠٠.

(٢) الأعراف: ٥٧.

وأحسنها أثراً"[1]. وقال الطبري: "إنّ الرياح تبشر بالمطر، وقوله تعالى: ﴿ يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً ﴾[2] كقوله: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ ﴾[3]"[4]. ويقول أيضاً: "أما قوله "بين يدي رحمته" فإنه يقول: قدام رحمته وأمامها، والعرب كذلك تقول لكل شيء حدث قدّام شيء وأمامه: جاء بين يديه...والرحمة التي ذكرها جلّ ثناؤه في هذا الموضع المطر"[5]، والله أعلم.

(1) الكشاف، ٢: ١٠٦، وانظر: البحر المحيط، ٥: ٧٦.
(2) الأعراف: ٥٧.
(3) الروم: ٤٦.
(4) تفسير الطبري، ٥: ٢٧٢.
(5) تفسير الطبري، ٥: ٢٧٢.

١٤. قال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ ﴾[1]

يظهر أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية الكريمة بتذكير الفعل (بَيَّت) مع مرفوعه المؤنث (طائفة)، وقد وردت لفظة (طائفة) في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، فكان تذكير الفعل معها في مواضع، وكان التأنيث في مواضع أخرى. فمن مواضع التذكير قوله تعالى:

- ﴿ وَإِن كَانَ طَائِفَةٌ مِّنكُمْ آمَنُوا ﴾[2]
- ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾[3]
- ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[4]

ومن مواضع التأنيث قوله تعالى:

- ﴿ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ ﴾[5]
- ﴿ إِذْ هَمَّت طَّائِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا ﴾[6]
- ﴿ لَهَمَّت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ ﴾[7]
- ﴿ وَدَّت طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾[8]
- ﴿ فَآمَنَت طَّائِفَةٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرَت طَّائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ ﴾[9]

---

(١) النساء: ٨١.
(٢) الأعراف: ٨٧.
(٣) التوبة: ١٢٢.
(٤) النور: ٢.
(٥) النساء: ١٠٢.
(٦) آل عمران: ١٢٢.
(٧) النساء: ١١٣.
(٨) آل عمران: ٦٩.
(٩) الصف: ١٤.

فلماذا كان تذكير الفعل وتأنيثه في الكلمة نفسها؟ لا بُدَّ أن ثمة حكمة جليلة وفائدة عظيمة وراء ذلك.

إنّ نظرة فاحصة في هذه الآيات، تقود إلى فهم سر عظيم من أسرار القرآن الكريم، ففي الآيات التي جاء الفعل فيها دون علامة التأنيث، كان المراد إثبات قوة الفعل وتمامه، والعكس في الآيات التي جاء الفعل فيها متصلاً بعلامة التأنيث، إذ نجد أن الفعل اكتسب معنى الضعف وعدم التمام.

ففي قوله تعالى: ﴿ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ ﴾[1] حديث عن المنافقين الذين إن أمرهم الرسول -صلى الله عليه وسلم- بشيء، قالوا: أمْرُنا طاعة. وهم في الباطن كاذبون عاصون[2]. وقد ذكر الزمخشري أن (التبييت) من البيتوتة، لأنه قضاء الأمر وتدبيره ليلاً[3]. وقال الزجاج: "التبييت: كل أمرٍ مُكِرَ فيه، أو خِيضَ بليلٍ، فقد بُيِّت"[4]. وعليه فإن المقصود من الفعل (بَيَّت) إظهار قوة وشدّة مكْر المنافقين وعصيانهم، ولَمّا كان التذكير أوجَب في استدعاء معنى القوة والشدّة من التأنيث، عُدِل بالفعل إلى التذكير، لإفادة هذا المعنى.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[5] شاهدٌ آخر على إثبات أنّ لتذكير الفعل أثراً في إفادة معنى القوّة والشدّة، ففي هذه الآية حديث عن حكم الزاني والزانية في الحد، وذلك بجلد كل واحد منهما مئة جلدة -إن لم يكونا محصنين- وزيادة في التنكيل للزانيين، أمر الله سبحانه أن يكون إقامة الحدّ عليهما بشهود طائفة من المؤمنين، فإن ذلك يكون أبلغ في زجرهما، وأبْخَع في ردعهما، يقول الزمخشري: "وأمر بشهادة الطائفة، للتشهير، فوجب أن تكون طائفة يحصل بها التشهير، والواحد والاثنان

---

(١) النساء: ٨١.
(٢) انظر: البحر المحيط، ٣: ٧٢٥.
(٣) انظر: الكشاف، ١: ٥٧١.
(٤) البحر المحيط، ٣: ٧٢٢.
(٥) النور: ٢.

ليسوا بتلك المثابة، واختصاصه بالمؤمنين لأن ذلك أفضح"[١] . فكان للعدول بتذكير الفعل (يشهد) دلالة واضحة لإفادة معنى القوة والشدة في تهويل أمر الزناة، وما يلقونه من عذاب وتقريع وتوبيخ.

أمّا في قوله تعالى: ﴿ إِذْ هَمَّت طَّائِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا ﴾[٢] ، فجاء الفعل مؤنثاً، والتأنيث فيه ضعف، أي أن الفعل لم يكن تام الحدوث. ولتوضيح الفكرة نعود إلى الآية، فنجد أن الطائفتين المتحدَّث عنهما، حَيَّان من الأنصار: بنو سلمة من الخزرج، وبنو حارثة من الأوس، وهما جناحا الجيش الذي خرج به رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يوم أحد، وكان تعداده ألف مقاتل، والمشركون ثلاثة آلاف، وكان الرسول -صلى الله عليه وسلم- قد وعدهم النصر إن صبروا، فَانْخَذَل عبد الله بن أُبي بثلث الناس، وقال: يا قوم، علام نقتل أنفسنا وأولادنا؟ فتبعهم عمرو بن حزم الأنصاري، فقال: أنشدكم الله في نبيكم وأنفسكم، فقال عبد الله: لو نعلم قتالاً لاتَّبعناكم، فَهَمَّ الحيان باتباع عبد الله، فعصمهم الله، ومضوا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. والظاهر أنها ما كانت إلاّ همة وحديث نفس، وأنّ تلك الهمة غير المأخوذ بها لم تكن عن عزيمةٍ وتصميم[٣]. فكان تأنيث الفعل في هذا الوضع لإثبات ضعف الفعل وعدم تمام حدوثه، ويؤيد ذلك ما ذكرهُ الزمخشري من أن تلك الهمة ما كانت إلاّ حديث نفس، والله أعلم.

---

(١) الكشاف، ٣: ٢١٤.

(٢) آل عمران: ١٢٢.

(٣) انظر: الكشاف، ١: ٤٣٧-٤٣٨.

١٥. قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾[1]

تتحدث الآية الكريمة عن مريم، لمّا جاءت قومها تحمل طفلها، بعد أن وهبها الله معجزة لم يؤتها لأحد من العالمين، فاتهمها قومها بفعل الفاحشة، وقد كان معروفاً عنها وأمّها الطهر والصلاح. فجاءت الآية لتنفي عن أم مريم صفة الفحش والسوء، وذلك بأسلوبين:

أحدهما: لفظي، بحرف النفي (ما)، والآخر: معنوي، بالعدول عن وصف المؤنث إلى التذكير. إذ لو طابقت الصفة الموصوف، بإلحاق علامة التأنيث، لكان ذلك أدعى إلى تقريب الصفة من الموصوف.

---

(1) مريم: ٢٨.

١٦. قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾[1]

يظهر أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية بتذكير الفعل (جاء) مع مرفوعه المؤنث (رُسُل)، وقد وردت لفظة (رُسُل) في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، فكان تذكير الفعل معها في مواضع، وكان التأنيث في مواضع أخرى، فمن مواضع التذكير قوله تعالى:

- ﴿ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾[2]
- ﴿ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ ﴾[3]
- ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ ﴾[4]

ومن مواضع التأنيث قوله تعالى:

- ﴿ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴾[5]
- ﴿ إِذْ جَاءَتْهُمُ الرُّسُلُ مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ ﴾[6]
- ﴿ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ ﴾[7]
- ﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ ﴾[8]

فلماذا كان تذكير الفعل وتأنيثه مع اللفظة نفسها؟ لا بد أن هناك حكمة عظيمة وفائدة جليلة وراء ذلك.

---

(١) آل عمران: ١٨٣.
(٢) آل عمران: ١٨٤.
(٣) الأعراف: ٣٥.
(٤) الأنعام: ١٣٠.
(٥) الأعراف: ٤٣.
(٦) فصلت: ١٤.
(٧) التغابن: ٦.
(٨) هود: ٦٩.

إن نظرة فاحصة في هذه الآيات، تقودنا إلى فهم سر عظيم من أسرار القرآن الكريم. ففي الآيات التي كان الفعل فيها متصلاً بتاء التأنيث الساكنة، جاءت التاء الساكنة لإفادة الثبات والرسوخ في حدوث الفعل، أمّا في الآيات التي كان الفعل فيها دون علامة التأنيث، فنجد أن الفعل قد اكتسب معنى التواتر والاستمرار في حدوثه.

ولبيان هذه الفائدة فلننظر في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾[١]. نزلت هذه الآية في اليهود الذين قالوا: إن الله أمرنا في التوراة ألاّ نؤمن لرسول حتى يأتينا بقربان تنزل النار من السماء فتأكله، يقول الزمخشري: "وهذه دعوى باطلة وافتراء على الله، لأن أكل النار القربان لم يوجب الإيمان للرسول الآتي به إلاّ لكونه آية ومعجزة، فهو إذن وسائر الآيات سواء، فلا يجوز أن يعينه الله تعالى من بين الآيات"[٢].

وقد ألزمهم الله أن أنبياءهم جاؤوهم بالبينات الكثيرة التي أوجبت عليهم التصديق، وجاؤوهم أيضاً بهذه الآية التي اقترحوها، فلم قتلوهم إن كانوا صادقين أن الإيمان يلزمهم بإتيانها. ففي قوله تعالى: ﴿ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي ﴾[٣] يظهر أن مجيء الفعل (جاءكم) على لسان الرسول -عليه الصلاة والسلام- دون علامة تأنيث، كان ليقول لهم -أي لليهود-: إن مجيء الرسل من عند الله بالبينات والآيات الدالة على رسالاتهم كان متوالياً عليكم ومستمراً، إلاّ أنكم كفرتم بهم وقتلتموهم.

وفي الآية التالية لها يقول عز وجل: ﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴾[٤] فجاء الفعل (كُذِّب) مسنداً إلى (رُسُل) دون علامة تأنيث، ويظهر أن العدول كان لتسلية الرسول -صلى الله عليه

---

(١) آل عمران: ١٨٣.
(٢) الكشاف: ١: ٤٧٦.
(٣) آل عمران: ١٨٣.
(٤) آل عمران: ١٨٤.

وسلم- بتكذيب قومه واليهود له؛ فقد كان مجيء الرسل متوالياً ومستمراً على اليهود وغيرهم، وكان الحاصل استمرار تكذيب هؤلاء لرسل الله الذين جاؤوهم بالآيات والمعجزات الدّالة على رسالاتهم.

أمّا في قوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِنْ غِلٍّ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ وَقَالُوا الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلاَ أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالحَقِّ ﴾(١) ففيه حديث عن أهل الجنّة الذين سلمت قلوبهم وطهرت، ولم يكن بينهم إلاّ التّواد والتّعاطف، فحمدوا الله الذي وفقهم لموجب هذا الفوز العظيم، وما كان يستقيم لهم أن يكونوا مهتدين لولا هداية الله وتوفيقه لهم. فجاء قوله سبحانه وتعالى على لسانهم: ﴿ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالحَقِّ ﴾(٢) ، وهم يقولون ذلك فيما بينهم سروراً واغتباطاً بما نالوا، وتلذذاً بالتكلم به، لا تقرباً وتعبداً، فإن الجنة ليست دار التكليف(٣).

ويظهر أن مجيء الفعل (جاء) متصلاً بتاء التأنيث الساكنة، كان لإفادة الثبات والرسوخ في حدوث الفعل. فمجيء الرسل بالحقّ كان أمراً ثابتاً لا تغيير فيه ولا تبديل، وقولهم -أي أهل الجنة- هذا كان اعترافاً منهم بقضاء الله الحق الذي وعدهم في الدنيا، يقول أبو حيان: "لقد جاءت رسل ربنا بالحق: أي بالموعود الذي وُعِدنا في الدنيا، قضوا بأن ذلك حقّ قضاء مشاهدة بالحسّ، وكانوا في الدنيا يقضون بذلك بالاستدلال، وقال الكرماني: وقع الموعود به على ما سبق به الوعد"(٤).

---

(١) الأعراف: ٤٣.
(٢) الأعراف: ٤٣.
(٣) انظر: البحر المحيط، ٥: ٥٤، غرائب القرآن، النيسابوري، ٣: ٢٣٥، الكشاف، ٢: ١٠٠.
(٤) البحر المحيط، ٥: ٥٤.

١٧. قال تعالى: ﴿ يا أيُّها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمناتُ مهاجراتٍ فامتحنوهنَّ اللهُ أعلمُ بإيمانهنَّ ﴾[١] وقال: يا أيُّها النبيُّ إذا جاءك المؤمناتُ يُبايِعنَك ...فبايعهُنّ واستغفر لهُنّ إنّ اللهَ غفورٌ رحيمٌ ﴾[٢]

يظهر أسلوب العدول الصرفي في هاتين الآيتين، بتذكير الفعل (جاء)، مع مرفوعه المؤنث (المؤمنات). ففي الآية الأولى حديثٌ عن المؤمنات اللواتي جِئْن يَطْلُبْنَ الهجرة مع الرسول عليه الصلاة والسلام، وهذا أمْرٌ يحتاج إلى قوة وصبر وثبات، لما فيه من الشدائد والمَشَقَّات التي تأباها النفوس. والمعروف عن النساء أنّهُنَّ لا يتحَمَّلْنَ المشاقَّ والمتاعب الناجمة عن السَّفَر والترحال. ولكن أولاء النساء المؤمنات اللواتي جئن مهاجرات مع الرسول صلى الله عليه وسلم وصحبه، كُنّ مؤمنات حقَّ الإيمان، وثابتات حقّ الثبات، فأراد الحقُّ سبحانه أن يزيلَ سِمَةَ الضَّعف الملازمة للنساء، وذلك بتذكير الفعل؛ لأن القادم إلى الله ورسوله يكون قوياً. وفي الآية الثانية حديث عن النساء المؤمنات اللواتي جئن يبايعنَ الرسول عليه الصلاة والسلام، فكان العدول بتذكير الفعل: لأن في المبايعة عِزَّةٌ وأَنَفَةٌ يناسبهما التذكير، والله أعلم.

---

(١) الممتحنة: ١٠.

(٢) الممتحنة: ١٢.

١٨. قال تعالى: ﴿ يا بُنَيَّ إنَّها إنْ تَكُ مِثقالَ حَبَّةٍ مِن خَردَلٍ فَتَكُن في صَخرَةٍ أو في السَّماواتِ أو في الأرضِ يأتِ بِها اللهُ إنَّ اللهَ لَطيفٌ خَبيرٌ ﴾[١]

رُوي أنّ ابن لقمان قد سأل أباه: أرأيت الحبَّةَ تَقعُ في مغاص البحر؟ أيعلمها الله؟ فقال لقمان: إنّ الله يعلم أصغر الأشياء في أخفى الأمكنة؛ لأنّ الحبة في الصخرة أخفى منها في الماء[٢].

ويظهر أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية بتأنيث (مثقال) المذكّر، وتأنيث المذكر غير مُطَّرِدٍ في العربية؛ لذا فإن الشواهد على هذا العدول قليلةٌ في القرآن والشعر وكلام العرب، على حين رأينا أن تذكير المؤنث واسعٌ وكثير، وفي هذا يقول ابن جني: "وتذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه ردُّ فرعٍ إلى أصل. لكنّ تأنيث المذكر أذْهَبُ في التناكُر والإغراب"[٣].

وذَكرَ من تأنيث المذكر[٤]، قول الشاعر[٥]:

يا أيُّها الرّاكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَه   سَائِلْ بَني أَسَدٍ ما هذه الصوتُ

وقول أعرابيّ من اليمن: فلانٌ لغوبٌ، جاءَتْهُ كِتابي فاحتقرها. وفي تخريج أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية الكريمة، قال الزمخشري: "وإنّما أنث المثقال لإضافته إلى الحبة"[٦]. وتابع أبو حيان الزمخشري بقوله: "وأخبر عن (مثقال) وهو مذكر، إخبار المؤنث؛ لإضافته إلى مؤنث"[٧].

---

(١) لقمان: ١٦.
(٢) انظر: الكشاف، ٤: ٥٠٣، والبحر المحيط، ٨: ٤١٤.
(٣) الخصائص، ٢: ٤١٥.
(٤) انظر: الخصائص، ٢: ٤١٦.
(٥) انظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، شاهد رقم (٣٩٦)، والقائل هو رويشد بن كثير الطائي.
(٦) الكشاف، ٣: ٥٠٢.
(٧) البحر المحيط، ٨: ٤١٤.

وفي هذا مما لا يخفى حملٌ على ظاهر الكلام، دون إفادة المعنى الدقيق الذي أراد أن يَبُثَّه الحقُّ سبحانه وتعالى عبر هذا العدول؛ ذلك أن في تأنيث المُذَكَّر في هذه الآية تصغيرٌ وتقليلٌ لهذا المثقال، فيكون علم الله له أبلغ وأظهرُ على قدرته سبحانه، والله أعلم.

ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿ ومِنْ آياتِهِ الليلُ والنهارُ والشمسُ والقمرُ لا تَسْجُدُوا للشَّمسِ ولا للقَمَرِ واسْجُدُوا لله الذي خَلَقَهُنّ ﴾[1]، عاد بضمير المؤنث في (خلقهن) على الليل والنهار والشمس والقمر، وقيل: على الشمس والقمر[2]. وقد علَّلَ الزمخشري ذلك بقوله: "لأن حكم جماعة ما لا يعقل حكم الأنثى أو الإناث"[3]. ويرى الباحث أنّ لتأنيث الضمير، العائد على الليل والنهار والشمس والقمر، أثراً في بيان عظمة الخالق سبحانه وقدرته، فهذه الأشياء التي ذكرها مخلوقات له، وهو سبحانه أحَقُّ أن تعبدوه وتسجدوا له مِنْهُنّ، فَنَاسَب بيان ضعفها أن عاد عليها بضمير المؤنث، والله أعلم.

---

(١) فصلت: ٣٧.

(٢) انظر: البحر المحيط، ٩: ٣٠٧.

(٣) الكشاف، ٤: ٢٠٦.

الفصل الثاني
العدول الصرفي في العدد

وضع علماء العربية قواعد عامة لِصِيَغ المثنى والجمع. لكن العربية بما امتازت به من مرونة واتّساع، قد تطلق اللفظ ويراد منه معنى آخر لوجود قرينة، فتارة نجدها تعبر عن الجمع بالتثنية، وتارة أخرى نجدها تعبر عن المفرد بالجمع، وثالثة نجدها تعبر عن الجمع بالمفرد، وغير ذلك من أساليب العدول، قال السيوطي: "إنّ الأصل في كلام العرب دلالة كلّ لفظ على ما وُضِعَ له، فيدل المفرد على المفرد، والمثنى على اثنين، والجمع على جمع، وقد يخرج عن هذا الأصل قسمان: مسموع ومقيس، فالأول: ما ليس جزءاً مما أُضِيف إليه، سُمِعَ: ضَعْ رِحالَهما، يريدون اثنين، ودينـاركم مختلفة، أي دنانيركم، وعيناهُ حسنةٌ، أي حسنتان"[1]. وذكر أن من هذا القسم المسموع قول العرب: لبيّك وسعديك وحنانيك، وقولهم: شابت مفارقه، وليس له إلاّ مفرق واحد، وقالوا: رجل عظيم المناكب وغليظ الحواجب والوجنات والمرافق[2]. كلّ هذا مسموع لا يقاس عليه، وقاسه الكوفيون وابن مالك إذا أمن اللبس، وهو على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر[3]. أمّا المقيس فهو: "ما أُضيف إلى متضمّنه وهو مثنى لفظاً نحو: قطعت رؤوس الكبشين، أي رأسيهما، أو معنى نحو: كفاغري الأفواه عند عرين، أي كأسدين فاغرين أفواههما عند عرينهما، فإنّ مثل ذلك قد ورد فيه الجمع والإفراد والتثنية"[4]. هذا،

---

(١) همع الهوامع، ١: ١٧١.

(٢) انظر: همع الهوامع، ١: ١٧٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٤) همع الهوامع: ١: ١٧٣.

والعربية من اللغات القلائل التي تميز المفرد من المثنى من الجمع؛ ففي أكثر اللغات مفرد وجمع فقط.

مراحل التمييز بين المفرد والجمع:

يمكننا أن نحدد مراحل التمييز بين المفرد والجمع بمرحلتين[1]:

الأولى: كان اللفظ فيها يستعمل للدلالة على الإفراد والجمع، ولا يظهر الاختلاف في المعنى بين المفرد والجمع إلاّ من سياق الكلام. وفي العربية طائفة من الكلمات التي تدل على الإفراد والجمع، دون أن يضاف إليها شيء من زيادة أو علامة، أو تغيير في بناء لفظها. ومن هذه الكلمات (فُلْك)، فقد استعملت للدلالة على هذين المعنيين، ولا يفرق بينهما إلاّ بتقصّي سياق الكلام، فقد وردت في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾[2] دالة على الجمع، ثم عاد على الفلك بضمير المفرد في قوله تعالى: ﴿ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾[3]. ومن هذه الكلمات (الطاغوت)، فقد وردت دالة على المعنيين، وذلك في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ ﴾[4]. عاد على (الطاغوت) بضمير المفرد المذكر، فَعُدَّ بذلك مفرداً مذكراً، ثم في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾[5]. عاد على (الطاغوت) هنا بضمير الجمع للعاقلين، فَعُدَّ من جمع المذكر. ومن هذه الكلمات أيضاً (المنون) فهي بلفظ واحد دائماً، لا يثنى ولا يجمع، ولكنها ترد بمعنى

---

(1) انظر: صيغ الجموع في العربية، باكيزة حلمي، ص: ٣-٤.
(2) يونس: ٢٢.
(3) هود: ٤٠.
(4) النساء: ٥٩.
(5) البقرة: ٢٧٥.

(الدهر)، فتكون مفرداً مذكراً، وترد بمعنى (المنايا)، فتكون جمعاً مؤنثاً، قال الفرزدق[1] :

إنّ الرّزيَّـة لا رَزِيَّـةَ مثلُهـا   في الناسِ موتُ مُحَمَّدٍ ومحمد

مَلِكَان عُرِّيت المنابرُ منهما   أَخَذَ المنونُ عليهما بالمرصَدِ

ومعنى (المنون) هنا (الدّهر)، فذهب بالمنون إلى الإفراد. وقال الشاعر[2]:

مَنْ رَأَيْتَ المنُونَ عَزّيْنَ أمْ مَنْ   ذا عليه مِنْ أنْ يُضَامَ خَفِيرُ

ومعنى (المنون) هنا (المنايا)، فذهب بالمنون إلى الجمع.

ومن هذه الكلمات أيضاً (الطفل)، فقد وردت في القرآن الكريم بهذا اللفظ للدلالة على الجمع، قال عز وجل: ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾[3]، أشار إلى (الطفل) بالاسم الموصول الذي هو لجمع المذكر، وعاد على (الطفل) بضمير الجمع المذكر في الفعل الذي أسند إليه، فَعُدَّ بذلك من جمع العاقلين وهو بلفظ المفرد. والعربية اليوم تعد (الطفل) مفرداً لفظاً ومعنىً، فتثنيه وتجمعه على القياس، فتقول: طفل وطفلة للمفرد، وطفلان وطفلتان للمثنى، وأطفال بالتكسير للجمع.

وقد ذكر السيوطي طائفة من الأسماء التي يكون لفظ واحدها كلفظ جمعها بلا تغيير أو زيادة، ومنها أسماء بعض أنواع الشجر أو النبات: (الشُكاعي)، وواحدتها (شُكاعى)، وهي نبتة ذات شوك، و(الحلاوى) وواحدتها (حلاوى)، وهي مثل (الشكاعى) نبتة ذات شوك، ومنها أيضاً (الشُقارى)[4] واحدته (شقارى) أيضاً، و(الدفلى)[5]. ومن الكلمات التي ذكرها القرآن الكريم بلفظٍ واحدٍ للمفرد وللجمع (الضيف)، إذ قال تعالى: ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ

---

(1) انظر: ديوان الفرزدق، ١: ١٦١.
(2) انظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إميل يعقوب، ١: ٣٩٨، والقائل هو عدي بن زيد.
(3) النور: ٣١.
(4) الشقارى: نبت أحمر. الدفلى: نبت مُرّ.
(5) انظر: المزهر، السيوطي، ٢: ٢٠٣.

ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾[1]، وصف (الضيف) بـ (المكرمين) وهذا الوصف لجمع المذكر السالم، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونِ ﴾[2]، أشار إلى (الضيف) باسم الإشارة الخاص بالجمع.

وقد أصبح (الضيف) كـ (الطفل) مفرداً لفظاً ومعنىً، فثني وجمع على القياس، إذ يقال: ضيف وضيفة للمفرد، وضيفان وضيفتان للمثنى، وضيوف وأضياف للجمع.

وذكر السيوطي أنّ ما كان على وزن (فَعَل)، مثل (كَرَم) و (دَنَف) يكون ملازماً للفظٍ واحدٍ في الإفراد والجمع، ولكنه إذا بُنيَ على وزن (فَعِل)، دَلّ على المفرد، فيثنى ويجمع في هذه الحالة، فيقال: دنِف، ودَنِفان، ودَنَف أو دُنُف في الجمع. ومما يجريَ هذا المجرى (القُنْعان)، وهو الرجل يرضى برأيه، تقول: رجل قُنْعان، وامرأة قُنْعان، ونسوة قنعان[3].

الثانية: مرحلة التمييز بين المفرد والجمع بالقياس، أي بالشكل مع توافر المعنى، ويكون الجمع بالقياس بطريقتين:

الأولى: بزيادة الواو والنون رفعا والياء والنون نصباً وجراً في آخر لفظ العلم العاقل الخالي من تاء التأنيث، أو في آخر لفظ صفة العلم العاقل الخالية من تاء التأنيث للوصول إلى صيغة جمع المذكر السالم. ولهذا الجمع شروط عديدة ذكرها النحاة[4]. وبزيادة ألف وتاء في آخر المفرد المؤنث أو ما في حكمه لفظاً مثل (طلحة)، أو معنى كـ (حمام) عند جمعها. ويجمع بهذه اللاحقة أسماء وصفات عديدة، منها:

أ- ما كان من الأسماء منتهياً بتاء التأنيث، سواء في ذلك ما كان مؤنثاً، نحو: فاطمة-فاطمات، وعبلة-عبلات، أو مذكراً، نحو: طلحة-طلحات.

---

(1) الذاريات: ٢٤.
(2) الحجر: ٦٨.
(3) انظر: المزهر، ٢: ٢٢٠.
(4) انظر: شرح المفصل، ٥: ٣، همع الهوامع، ١: ٤٥، شرح التصريح على التوضيح، ١: ٦٩-٧٣.

ب- ما كان صفة للمؤنث العاقل، تنتهي بتاء التأنيث، التي يفرق بين المذكر والمؤنث بها، نحو: مسلمة-مسلمات، وكاتبة-كاتبات. أمّا صفات المؤنث التي لا تنتهي بتاء التأنيث نحو، حائض وكاعب، فلا تجمع هذا الجمع[١].

جـ- ما كان صفة تصلح أن تكون للمؤنث وللمذكر، ويقصد بها المبالغة، وتنتهي بتاء، نحو: علاّمة-علاّمات، راوية-راويات[٢].

د- كل مفرد من لفظ اسم جنسه، ويفرق بينهما بالتاء، نحو: شجرة-شجرات، ثمرة-ثمرات.

الثانية: بتغيير في لفظ المفرد، وتسمى هذه الطريقة في الجمع بـ (جمع التكسير)، وهو على أربعة أضرب[٣]:

أ- أن يكون لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد، نحو: رجل-رجال، ودرهم-دراهم.

ب- أن يكون لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع، نحو: كتاب-كُتُب، وإِزَار-أُزُر.

جـ- أن يكون لفظ الواحد مثل لفظ الجمع في الحروف دون الحركات، نحو: أَسَد-أُسْد، ووَثَن-وُثْن.

د- أن يكون لفظ الواحد مثل لفظ الجمع في الحروف والحركات، نحو قوله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾[٤] فاراد به الواحد، ولو أراد الجمع لقال: المشحونة. وأمّا كونه جمعاً، فنحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾[٥] فاراد الجمع، لقوله: وجرين.

---

(١) انظر: المخصص، ١٦: ١٢٢.
(٢) انظر: همع الهوامع، ١: ٢٢.
(٣) انظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ص: ٦٣-٦٤، وشرح الأشموني، ٤: ١١٥.
(٤) يس: ٤١.
(٥) يونس: ٢٢.

وقد ذهب برجستراسر إلى أن الأصل في جمع التكسير، اسم الجنس واسم الجمع، وسمّاها "أسماء الجملة"[1].

وذهب إبراهيم السامرائي إلى القول إنّ جموع التكسير في العربية ترجع إلى مرحلة بدائية في تاريخ اللغة، بدلالة الجنس، ذلك أنها تتأرجح بين التذكير والتأنيث. وضرب أمثلة على ذلك من القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿ وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ ﴾[2] وصف السحاب بـ (الثقال) وفي هذا يكون (السحاب) جمعاً مؤنثاً، في حين وُصِفَ بـ (المسخر) في قوله: ﴿ والسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ﴾[3] فكان السحاب مفرداً مذكراً. وفي قوله تعالى: ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَّعَهُ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾[4]، وقوله ﴿ والْفُلْكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ﴾[5]، وقوله ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾[6]، وصف الفلك بوصفٍ مذكر وهو (المشحون)، ثم أنّث الفعل في الآية الثانية وفي الآية الثالثة جاء الفعل مسنداً لنون الإناث[7].

---

(1) انظر: التطور النحوي، ص: ١٠٧.
(2) الرعد: ١٢.
(3) البقرة: ١٦٤.
(4) الشعراء: ١١٩.
(5) الحج: ٦٥.
(6) يونس: ٢٢.
(7) انظر: فقه اللغة، إبراهيم السامرائي، ص ٩٧-٩٨.

التثنيــة:

الأصل في التثنية عند النحويين، ضم واحد إلى واحد من جنسه، قال ابن يعيش: "اعلم أن حد التثنية ضم اسم إلى اسم مثله"[1]. ولفظ التثنية عند الزمخشري وابن يعيش، مشتق من مادة (ثني)، يقول في شرح المفصل: "واشتقاقها من (ثني-يثني) إذا عَطَفَ، يقال: ثنى العود، إذا عطفه عليه، فكأن الثاني معطوف، وأصلها العطف، فإذا قلت: قام الزيدان، فأصله: زيد وزيد، لكنهم إذا اتّفق اللفظان، حذفوا أحد الاسمين، واكتفوا بلفظٍ واحدٍ وزادوا عليه زيادة تدل على التثنية"[2]. وذكر ابن يعيش ان سبب هذه الزيادة على أحد اللفظين عند التثنية، أنهم أرادوا الإيجاز والاختصار، فبدل أن يذكروا الاسمين، ويعطفوا أحدهما على الآخر، ثنّوا الاسم المرفوع بأن زادوا على آخره ألفاً ونوناً، وثنّوا الاسم المجرور والمنصوب بأن زادوا على آخره ياءً مفتوحاً ما قبلها ونوناً مكسورة، فيكون لفظ المجرور كلفظ المنصوب، والزائد الأول وهو الألف أو الياء، يكون عوضاً عن الاسم المحذوف، ودالاً على التثنية[3].

وفي العربية الكثير من الأسماء التي لا يمكن أن نردها إلى لفظ مفرد من جنسها، ولكنها موجودة في اللغة بصيغة المثنى، ومنها تلك التي سمّاها النحويون بـ "أسماء المصادر" نحو: لبيك وسعديك وحواليك وحنانيك، وهي ألفاظ كلّها تعني المبالغة والتعظيم، واشتق لفظها من مصدر يناسب معناها مكرراً في صيغة تثنية مضافة، فسعديك من السعد، وحنانيك من التحنن ودواليك بمعنى مداولة، أو كرّة بعد كرّة، ويرى بعض النحويين أن لبيك وحنانيك وأمثالهما، أسماء مفردة، بمنزلة "عليك"[4].

وفي العربية أسماء جاءت على صيغة المثنى، للجمع بين الشيئين المتشابهين أو المتضادين اللذين لا مثيل لكل منهما من نوعه أو لفظه، وكأنهما مثنيان حقيقة، نحو[5]:

---

(1) شرح المفصل، ٤: ١٣٧.

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(3) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(4) انظر: المزهر، ٢: ١٩٥، والمخصص، ١٣: ٢٣٢.

(5) انظر: المزهر، ٢: ١٧٣، والمخصص، ١٣: ٢٢٣، وارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ١: ٢٥٥.

الملوان: الليل والنهار، وهما أيضاً: الجديدان والدائبان والطريدان والعصران والأحدثان. والقمران: الشمس والقمر، والبردان: الغنى والعافية، والأمرّان: الفقر والعُرى، وقال في ذلك أعرابيٌّ -يدعو الله- لرجل: "أذاقك الله البردين وجنبك الأمَرَّين". والأبيضان: الشحم والشباب، وقيل: الخبز والماء، وقيل: اللبن والماء. والقريتان: مكة والطائف، والرافدان: دجلة والفرات. وألفاظ أخرى كثيرة ليست في شهرة ما ذكرنا، كلّها واردة بصيغة المثنى، وليس لها مفرد من جنسها.

ومما ألحق بالمثنى أسماء الأعلام التي ثنيت؛ لوجود صلة ما بين العلمين ويُغَلَّبُ أحدهما بضابط الشهرة أو الشرف أو الخفة نحو: (العُمَرَان): عمر وأبو بكر، و (المُصْعَبَان): مُصعب بن الزبير وأخوه عبد الله، و (الطُّليحتان): طُليحَة بن خويلد الأسدي وأخوه حبَال[1].

وذهب النحويون إلى أن القياس يأبى تثنيه الجمع؛ ذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، والتثنية تدل على القلة، فهما معنيان مندفعان، لا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة. إلاّ أننا نجد في كلام العرب شيئاً من ذلك، كقولهم: إبلان وغنمان وجمالان، فذهب النحويون في ذلك إلى تأويل الإفراد، أي القطيع الواحد، فضمّوا إليه مثله وثنّوه[2]. كل ذلك يدل على أن التثنية لم تقتصر على التثنية القياسية التي يقصد بها ضم الشيء أو الاسم إلى مثله.

---

(1) انظر: المزهر، ٢: ١٨٦، والمخصص، ١٣: ٢٢٧.
(2) انظر: شرح المفصل، ٤: ١٣٨.

التثنية بالجمـع:

في العربية الكثير من الألفاظ التي جاءت بصيغة الجمع وهي للمثنى، وُضعت بقصد التعظيم أو التحقير، وغير ذلك من أغراضٍ بلاغية، نحو قولنا: فلان عظيم المناكب، وليس للمرء إلا منكبان، ورجل غليظ الحواجب، والحاجبان اثنان، وهي فتاة مُوردَّة الوجنات، ولها وجنتان[١]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[٢]، ذكر (قلوبكما) بلفظ الجمع، ولهما قلبان. وقوله: ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾[٣]، فكلمة (طائفتان) مثنى (طائفة)، ولكن الفعل (اقتتلوا)، جاء مسنداً إلى ضمير الجمع المذكر. وفي هذا يقول ابن يعيش: "اعلم أن كل ما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل، كالرأس والأنف واللسان والبطن والقلب، فإنك إذا ضممت إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه"[٤]. وهذه الأوجه الثلاثة هي:

أولاً: الجمع، وهو الأكثر، نحو قولك: ما أحسن رؤوسهما!، وإنّما عبَّروا بالجمع والمراد التثنية؛ من حيث إن التثنية جمع في الحقيقة، ولأنّه مما لا يلبس ولا يشكل، فقد عُلِم أن الواحد، لا يكون له إلاّ رأس واحد، فأرادوا الفصل بين النوعين، فشبهوا هذا النوع بقولهم: نحن فعلنا، وإن كانا اثنين، في التعبير عنهما بلفظ الجمع[٥].

وقد ذكر السيوطي أن الجمع فُضِّل على التثنية؛ لأن المتضايفين كالشيء الواحد، فكرهوا الجمع بين تثنيتهما، وفُضِّل الجمع على الإفراد؛ لأن المثنى جمع في المعنى والإفراد ليس كذلك[٦]. وكان الفراء يقول: إنّما خُصَّ هذا النوع بالجمع، نظراً إلى

---

(١) انظر: المزهر، ٢: ١٩١، وشرح المفصل، ٤: ١٥٥.
(٢) التحريم: ٤.
(٣) الحجرات: ٩.
(٤) شرح المفصل، ٤: ١٥٥.
(٥) انظر: شرح المفصل، ٤: ١٥٥.
(٦) انظر: همع الهوامع، ١: ١٧٣.

المعنى؛ لأن كل ما في الجسد منه شيء واحد، فإنه يقوم مقام شيئين، فإذا ضم إلى ذلك مثله، فقد صارا في الحكم أربعة، والأربعة جمع[١].

ثانياً: التثنية على الأصل وظاهر اللفظ، نحو قولك: ما أحسن رأسيهما، وأسلم قلبيهما[٢].

ثالثاً: الإفراد، نحو قولك: ما أحسن رأسهما، وضربت ظهر الزيدين؛ وذلك لوضوح المعنى إذ كل واحد له شيء واحد من هذا النوع، فلا يشكل، فأتي بلفظ الإفراد؛ لأنه أخف[٣]. فإن كان مما في الجسد منه أكثر من واحد، نحو: اليد والرجل، فإنك إذا ضمته إلى مثله، لم يكن فيه إلاّ التثنية، نحو: ما أبسط يديهما، وأخفّ رجليهما، ولا يجوز غير ذلك[٤]. ولكننا نجد خلاف ذلك في قوله تعالى: ﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيهِمَا ﴾[٥]، فجاءت التثنية بلفظ الجمع، واليد من أعضاء الجسد الزوجيّة.

ذهب إبراهيم السامرائي إلى أن المثنى في العربية، لم يكن ثابت القواعد محدود الصورة؛ فثمة تردد وعدول في صيغة المثنى نفسه، وفي صيغة الفعل الذي أسند إليه، فلم يتحمل هذا الفعل ضمير المسند إليه على هيئة التثنية[٦]. ولبيان ذلك عرض السامرائي لطائفة من أي القرآن الكريم التي يظهر فيها التردد والعدول في صيغ المثنى[٧] .

وخلص السامرائي من ذلك إلى أن العربية القديمة، حتى زمن القرآن، وما بعد ذلك بقليل، لم تكن تراعي المثنى من حيث ما يسمى في نظام تأليف الجمل، وأنها حافظت على المثنى بصيغه القياسية، في الفترة التي تبعت الفترة الإسلامية، حين تقدم النثر العربي، ونشأ ما اصطلح عليه النقاد والمحدثون بالنثر الفني. ومن أجل ذلك قلّ أن نجد هذا التردد والعدول في الأساليب الكلامية في هذه الفترة بين التثنية والجمع، وقد علل

---

(١) انظر: شرح المفصل، ٤: ١٥٥.
(٢) انظر: المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٣) انظر: المرجع السابق، ٤: ١٥٦.
(٤) انظر: المرجع السابق، ٤: ١٥٦.
(٥) المائدة: ٣٧.
(٦) انظر: فقه اللغة، السامرائي، ص: ٨١.
(٧) انظر: المرجع السابق، ص: ٨١-٨٣.

السامرائي هذا التردد والعدول بما ذهب إليه النحاة من أن التثنية جمع في الحقيقة. فقال: "وعدم المراعاة ربما جاءت من أن المثنى داخل في حيز الجمع، وبذلك عومل في أمثلة كثيرة من القرآن الكريم"(١). وهذا يعني أن السامرائي يذهب إلى أن التردد والعدول في صيغ المثنى يشير إلى مراحل تاريخية مرت بها العربية، لم تكن تفرق فيها بين صيغ المثنى والجمع. ويرى الباحث أن لهذا العدول قيماً بلاغياً، وسيأتي بيانها عند عرض الآيات التي تتضمن أساليب العدول هذه إن شاء الله.

---

(١) فقه اللغة، ص: ٨٣.

جمع المصادر:

اختلف النحاة في مسألة جمع المصدر، وتباينت آراؤهم فيها. قال سيبويه: "واعلم أنه ليس كل جمع يجمع، كما أنّه ليس كل مصدر يجمع كالأشغَال والعُقول والحُلوم والألباب. ألا ترى أنك لا تجمع الفِكْرَ والعِلْمَ والنّظَرَ"[١]. وعليه فإن سيبويه يجيز جمع المصادر في أمثلة مُحَدَّدة، لكنه لم يُبَيِّن الأسباب التي تُسَوِّغُ جمعها، وتلك التي تَحُولُ دون جمعها.

وقد مَنَعَ الفَرَّاءُ جمع المصادر مطلقاً، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ لا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُوراً وَاحِداً وادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً ﴾[٢]: "الثبور: مصدر، فلذلك قال: "ثُبُوراً كثيراً"؛ لأنّ المصادر لا تجمع، ألا ترى أنك تقول: قعدتُ قُعُوداً طويلاً، وضَرَبْتُه ضَرْباً كثيراً؛ فلا تجمع"[٣].

وذهب الزجاجي مذهب سيبويه في منع جمع المصادر، وتجويزه في أمثلة مُعَيَّنة، فقال: "وقد جُمِعَتْ من المصادر أحرف قليلة، وليس يَطَّرِدُ على الباب، إلاّ أنّه قد قيل: أمراضٌ وأشعارٌ وعقولٌ وألبابٌ وأوجاعٌ وآلامٌ. فلا يَحْمِلَنَّكَ هذا على أن تَقِيسَ فتجمع المصادر، فتقول: ضَرَبْتُه ضَرْباً كثيراً، ولا تقول: ضروباً كثيرةً، ولو قلت ذلك لصارت أصنافاً من الضَّرْبِ"[٤]. ويظهر أنّ الزجاجي يفسر ما جاء مجموعاً من الأمثلة المصدرية بأنها قد دلَّتْ على أنواع مختلفة لحدث واحد، لذا فإنه منع أنْ تقول: ضَرَبْتُه ضُرُوباً كثيرةً، لأن ذلك يُعَيِّنُ أصنافاً متنوعة من الضّرْب، وأنت تقصد نوعاً واحداً منه.

ويرى ابو الحسن الأشعري أن المصادر لا تجمع إلاّ إذا تعدَّدت أنواعها، يقول: "فقد قالوا: سَقَمْ وأسْقام، والسَّقَمُ مصدر (سَقِمَ)، فهذا جُمِعَ لاختلاف الأنواع"[٥]. ولكن ابن القيّم الجوزية يرفض رأيه بقوله: "هذه غفلةٌ، أليس قد قالوا: سُقْم، بضم السين، فهو

[١] الكتاب، ٣: ٦١٩.
[٢] الفرقان: ١٤.
[٣] معاني القرآن، الفراء، ٢: ٢٦٣.
[٤] مجالس العلماء، الزجاجي، ص: ١٧٥.
[٥] بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، ٢: ٨٩.

عبارة عن الداء الذي يُسقِمُ الإنسان، فصار كالدُهْن والشُغْل، وهو في ذاته مختلف الأنـواع فجُمِعَ"[١]. فمذهب ابن القيم أن المصدر الدال على حدث لا يُجْمَعُ، وإنّما يُجْمَعُ الاسم الدَّال على ذات، ولكنه يستثني من المصادر ما كان مختوماً بالتاء، فهذه تجمع عنده، يقول: "ولولا هاء التأنيث في الحركة، ما ساغ جمعها"[٢].

ويمكننا أن نلخص آراء العلماء في "جمع المصادر" بما يلي:

١- القول بعدم جمعها، وهو رأي الفراء.

٢- القول بعدم جمعها، مع جواز بعض الأمثلة، وهو رأي سيبويه.

٣- القول بعدم جمعها، وما جاء مجموعاً فهو اسم ذات وليس مصدراً، وهو رأي ابن القيم.

٤- القول بعدم جمعها إلاّ إذا تَعَدَّدَت أنواعها، وهو الرأي الشائع عند العلماء، ويمثله الزجاجي وأبو الحسن الأشعري.

٥- القول بصحة جمع المصادر المختومة بتاء التأنيث، وهو رأي ابن القيم.

وقد انتهى محمد عبد المجيد إلى أن المصادر التي وردت جمعاً في القرآن العظيم، جاءت على النحو التالي[٣]:

أولاً: مصادر جمعت جمعاً سالماً، وكانت على أوزان منها:

- فُعُلات: كظُلُمات[٤]، وقُرُبات[٥].

(١) بدائع الفوائد، ٢: ٨٤.
(٢) بدائع الفوائد، ٢: ٨٤.
(٣) انظر: المصدر في القرآن الكريم، أبو سعيد محمد عبد المجيد، ص: ٢٢٩-٢٣١.
(٤) البقرة: ١٧.
(٥) التوبة: ٩٩.

- فَعَلات: كدَرَجات[١]، وشَهَوات[٢].
- فَعِلات: كنَحِسَات[٣].
- فَعَالات: كشَهَادات[٤].
- مُفَعَّلات: كمُسَخَّرات[٥].

ثانياً: مصادر جمعت جمعاً مكسراً، وكانت على أوزان منها:

- أَفْعَال: كأحلام[٦]، وأسْفار[٧].
- فُعُول: كعُقُود[٨].
- فُعُل: كنُذُر[٩].
- فُعَل: كالنُهَى[١٠].
- فِعَال: كظِلال[١١].

مَفَاعِل: كمآرب[١٢]. ويُعَقِّبُ قائلاً: "وتبين لي من خلال القرآن الكريم أن المصدر لا يجمع إلاّ إذا كان في آخره تاء التأنيث أو تعددت أنواعه"[١٣].

---

(١) الأنعام: ١٦٥.
(٢) آل عمران: ١٤.
(٣) فصلت: ١٦.
(٤) النور: ١
(٥) الأعراف: ٥٤.
(٦) يوسف: ٤٤.
(٧) سبأ: ١٩.
(٨) المائدة: ١.
(٩) الأحزاب: ١٠.
(١٠) البقرة: ٢١٠.
(١١) النجم: ٥.
(١٢) البقرة: ٢٨٣.
(١٣) المصدر في القرآن الكريم، ص: ٢٣٥.

وذهبت وسمية المنصور إلى هذه النتيجة من دراستها للشعر الجاهلي، فقالت: "إنّ المصدر يجمع إذا تعدّدت أنواعه، أو أريد به المبالغة والتكثير في الحدث"[1].

وقد جاء المصدر مفرداً غير مجموع في آيات كثيرة من القرآن الكريم، مع أن القياس يقتضي جمعه، ومن ذلك قوله سبحانه:

- ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وعلى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [2].
- ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا ﴾[3].
- ﴿ فَاعْتَرَفُوا بِذَنْبِهِمْ ﴾[4].

ويمكن توضيح أسلوب العدول عن الجمع إلى المفرد في الآيات السابقة على النحو التالي:

المفرد "المعدول إليه"	الجمع "المعدول عنه"
سَمْعِهِم	أسْمَاعِهِم
جُنُباً	جُنُوباً أو أجْنَاباً
ذَنْبِهِم	ذُنُوبِهِم

فكان الأصل أن تتم المطابقة الصرفية في الآيات السابقة بمجيء هذه الألفاظ على صيغة الجمع فلماذا كان العدول إلى صيغة المفرد؟.

علل النحويون والمفسرون أسلوب العدول في هذه الآيات، بأن قرروا أن المعدول إليه المفرد جاء على صيغة "المصدر"، والمصدر بإطلاقه دال على الجنس والإفراد والتثنية والجمع، فلا حاجة لجمعه. ولكنّهم لم يبيّنوا المعاني البلاغية والقيم الدلالية وراء هذا العدول. وهذا ما يحاول الباحثُ بيانه فيما هو آت.

---

(١) ابنية المصدر في الشعر الجاهلي، وسمية المنصور، ص: ٣٩٨.
(٢) البقرة: ٧.
(٣) المائدة: ٦.
(٤) الملك: ١١.

نماذج قرآنية من العدول في العدد:

١. قال تعالى: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ ﴾[1].

يَتَّضِحُ أسلوب العدول الصَّرفي في هذه الآية الكريمة، بمجيء كلمة "سَمْع" مفردةً، وهي في موطن يقتضي أن تكون فيه مجموعة، وذلك لإضافتها إلى ضمير الجمع "هم"، ولوقوعها معطوفة على جمعٍ ولكون جمع آخر معطوفاً عليها.

وباستقراء كلمة "السمع" في القرآن الكريم، نجد أنها تشكل ظاهرة لافتة للنظر من حيث:

أ- إنها وردت في القرآن بصيغة المفرد في كل الآيات، ومقرونة بكلمة "الأبصار" مجموعة، إلاّ في آية واحدة فقط، وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾[2].

ب- تَقَدَّمت على "البصر" في كل الآيات التي جمعت بينهما، ومن أمثلة ذلك قوله عز وجل: ﴿ مَا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾[3]، وقوله: ﴿ قُلْ هُوَ الَّذِي أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ﴾[4]، وقوله: ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾[5]، وقوله: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ﴾[6].

فلماذا وَرَدَ "السمع" بصيغة المفرد، و "البصر" بصيغة الجمع في هذه الآيات التي جمعت بينهما؟. يقول أبو جعفر النّحاس موضحاً ذلك: "فيه ثلاثة أجوبة: منها أن "السَّمْعَ" مصدر فلم يُجْمَعْ، وقيل: هو واحدٌ يؤدي عن الجميع، وقيل: التقدير: وعلى

(١) البقرة: ٧.
(٢) الإسراء: ٣٦.
(٣) لقمان: ٢٨.
(٤) الملك: ٢٣.
(٥) البقرة: ٢٠.
(٦) الانعام، ٤٦.

مواضع سمعهم"(١) . وأضاف أبو حيان أنه اكْتُفِيَ بالمفرد عن الجمع؛ لأن ما قبله وما بعده يدل على أنه أُرِيدَ به الجَمْعُ(٢) . وقال الزمخشري: "وَحَّدَ السَّمْعَ" كما وَحَّدَ "البَطْنَ" في قوله(٣) : كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا، يفعلون ذلك إذا أمن اللبس، فإذا لم يؤمن، كقولك: فرسهم وثوبهم، وأنت تريد الجمع رفضوه. ولك أن تقول: "السَّمْعُ" مصدر في أصله، والمصادر لا تُجمع. فَلَمْحُ الأصل يدل عليه جمع "الأذن" في قوله: ﴿ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ ﴾(٤)، وأن تُقَدِّر مضافاً محذوفاً، أي: وعلى حواس سمعهم"(٥) . ويحاول القرطبي أن يزيد الأمر وضوحاً، فيقول: "إنّه لما أضاف "السَّمْعَ" إلى الجماعة، دَلَّ على أنَّه يراد به "أسْمَاع" الجماعة كما قال الشاعر(٦) :

بِهَا جِيَفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُها   فَبِيضٌ وأَمّا جِلْدُها فَصَلِيبُ

إنّما يريد "جلودها"، فَوَحَّدَ لأنه قد عُلِمَ أنه لا يكون للجماعة "جلد" واحد"(٧) .

ويظهر من أقوال المفسرين أنّ تخريجهم لأسلوب العدول بإفراد "السَّمْع" كان من وجهين: أحدهما: تقدير محذوف مجموع، والثاني، تثبيت القاعدة النحوية التي تقول: إنّ المصادر لا تجمع؛ ذلك أنها دالَّةٌ على الجمع.

إن لأسلوب العدول في الآيات التي وردت فيها كلمة "السمع" مفردة مقرونة بكلمة "البصر" مجموعة، وجهاً بلاغياً عظيماً، بيَّنه الدكتور عودة أبو عودة على النحو الآتي:

إنّ "السَّمْع" هو الحاسة الأساسية في تكوين الإنسان الفكري والعلمي؛ فالإنسان الذي يولد صحيح السَمع والبَصَر، هو الإنسان الذي يعيش حياة متوازنة، وينشأ نشأة اجتماعية طبيعية. وإن الإنسان الذي يولد صحيح السَّمْع، فاقد البصر وهو "الأكمه"، فإنه أيضاً

(١) إعراب القرآن، النّحاس، ١: ١٨٦.
(٢) انظر: البحر المحيط، ١: ٨١.
(٣) هذا صدر بيت شعري، وعجزه: فَإِنّ زَمَانَكُم زَمَنٌ خَمِيصُ، انظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، شاهد رقم (١٤٦٠)، والقائل مجهول.
(٤) فصلت: ٥.
(٥) الكشاف، ١: ٩٢.
(٦) انظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، شاهد رقم (١١٠)، والقائل هو علقمة بن عبدة.
(٧) تفسير القرطبي، ١: ١٨٥.

يستطيع أن يعيش حياة متوازنة، يسمع ويتكلم ويتعلم. أما الإنسان الذي يولد فاقداً السَّمْع فهو الإنسان "المعوق" حقيقة، وإنْ كان مبصراً فهو لا يستطيع أن يتكلم؛ لأن التكلم ملكة تتحقق نتيجة السَّمْع، وهو لا يستطيع أن يتعلم، لأن التعلم طريقهُ الاستماع في المقام الأول. إضافة إلى ذلك فإن السمع حاسة تسعف الإنسان في كل الأوقات، في الليل والنهار، والضوء والظلام، وليس كذلك البصر؛ فإن المرء لا يرى في الظلام، وإنه ليسمع من وراء جدار، أو من خلف الحجب. فالسَّمْعُ حاسةٌ واسعةُ، والبصر حاسةٌ ضيِّقَةٌ؛ لذا فإنه من الخير للمرء -إذا كان لا بد من الموازنة- أن يسمع دون أن يرى، من أن يرى دون أن يسمع، ولذا قدّم الله عز وجل "السّمْعَ" على "البَصَر" في كل الآيات التي جمعت بينهما[١] .

أمّا لماذا ورد "السَّمْع" مفرداً و "البَصَر" جمعاً في آيات القرآن الكريم؟. فيرى الدكتور أبو عودة أنّه لربما كان ذلك لأن السمع ثابت والأبصار تتحرك يميناً ويساراً، لتلتقط المُبْصَرات من كل الجهات، وربما يتعلق ذلك بشيء يعلمه الله عز وجل في تكوين جهاز السمع وجهاز الإبصار[٢] .

ويرى أستاذنا الدكتور سمير ستيتية أنّ "السَّمع" يتم بطريقة واحدة، حتى وإن كان السامعون متعددين، فالجميع يسمعون بنفس الطريقة، ولا يختلف إنسان عن آخر في عملية السمع، فجهازنا السمعي يستقبل الأصوات بطريقة واحدة؛ لذا فقد وردت كلمة "السمع" في الآيات السابقة مفردة. أما الإبصار فكل إنسان منا يبصر أشياء كثيرة، فكلما وقع تحت محور بصره شيء أبصره، وهكذا فقد تعددت الأبصار، فناسب أن تكون في الآيات مجموعة[٣].

وأميل إلى ما ذهب إليه الدكتور عودة أبو عودة والدكتور سمير ستيتية من أن إفراد السمع في الآيات السابقة كان لأن السمع ثابت يتم بطريقة واحدة دون اختلاف بين السامعين، وأن جمع "البصر" كان لأن المبصرات كثيرة ومتعددة.

---

(١) انظر: شواهد في الإعجاز القرآني، عودة أبو عودة، ص: ١٢٧-١٣٠.
(٢) انظر: شواهد في الإعجاز القرآني، ص: ١٣٠.
(٣) رأي للأستاذ الدكتور سمير ستيتية في جلسة خاصة معه.

٢. قال تعالى: ﴿ يا أيها الناس إن كنتم في ريب من البعث فإنا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة لنبين لكم ونقر في الأرحام ما نشاء إلى أجل مسمى ثم نخرجكم طفلا ﴾ [١].

يظهر أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية الكريمة بالتعبير عن الجمع بصيغة الإفراد، وذلك في قوله تعالى: (طفلاً)، ويقتضي القياس أن يقول "أطفالاً"؛ ليطابق الحال صاحبه. وقد وردت كلمة "الطفل" في القرآن الكريم في موضعين آخرين، في قوله تعالى: ﴿ أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ﴾[٢] وقوله ﴿ وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم ﴾[٣] فجاءت كلمة "الطفل" مفردة في الآية الأولى، وجاءت جمعاً في الآية الثانية. فلماذا كان العدول بإفراد "الطفل"، وهي في سياق الجمع؟

قال الزجاج: "وقوله عز وجل: ﴿ ثم نخرجكم طفلاً ﴾[٤] في معنى "أطفال"، ودَلَّ عليه ذِكْرُ الجماعة. وكأن "طفلاً" يَدُلُّ على معنى: ويُخرِجُ كُلَّ واحدٍ منكم طفلاً"[٥]. وقال أبو جعفر النحاس: "و "طفل" هنا بمعنى "أطفال"، ودَلَّ على ذلك لفظ الجميع"[٦]. وقال أيضاً: "وفيه معنى: ويخرج كل واحدٍ منكم طفلاً"[٧].

وقال أبو حيان: "وَوَحَّد "طفلاً" لأنه مصدر في الأصل، قاله المُبرّد والطبري، أو لأن الغرض الدلالة على الجنس، أو لأن معنى يخرجكم يعني: يُخْرِجُ كُلَّ واحدٍ، كقولك:

---

(١) الحج: ٥.
(٢) النور: ٣١.
(٣) النور: ٥٩.
(٤) الحج: ٥.
(٥) معاني القرآن، الزجاج، ٤: ٤١٢.
(٦) إعراب القرآن، النحاس، ٣: ٨٧.
(٧) إعراب القرآن، النحاس، ٣: ٨٧.

الرجال يُشْبِعُهُم رغيفٌ، أي: يُشْبِعُ كل واحدٍ"[1]. وذكر النيسابوري أنّ الغرض الدلالة على الجنس فاكْتُفِيَ بالواحد[2].

ويرى الباحث أنّ العدول بإفراد "طفلاً" في الآية السابقة، كان لحكمة مقصودة، وهي بيان أنّ الله سبحانه وتعالى قد خلق النّاس دون تفاوت أو تمييز؛ فكلُّهم يكونون عند خَلْقِهِم "طفلاً" في مرحلة واحدة. ولو قال: نخرجكم أطفالاً، لاحتمل أن يكون في الجمع معنى التفاوت والتمييز. لذا فإننا نقول في وصف من كانوا متحدين كأنهم فرد واحد: هم يدٌ على من سواهم. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ والمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظهير ﴾[3]، فقد أخبر عن الجمع "الملائكة" بمفرد "ظهير"، وأراد الحق سبحانه من ذلك أنّ الملائكة يدٌ واحدةٌ في النُصرَةِ، فكأنهم على قلب ملك واحد، ولو قال "ظهراء"، لاحتمل أن يكونوا متساوين أو غير متساوين في النُصرَةِ، فيدخل معنى التفاوت.

ومن ذلك أيضاً قوله سبحانه: ﴿ قَالَ إِنَّ هَـؤُلاء ضَيْفِي فَلا تَفْضَحُونِ ﴾[4] وقوله: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾[5]. فقد وردت كلمة "ضَيْف" بلفظ المفرد، وهي في موضع التعبير عن الجمع. فأراد الحق سبحانه في الآية الأولى أن يؤكد على لسان لوط –عليه السلام– أنّ هؤلاء الضيوف –وهم الملائكة– مرتبتهم عنده واحدة، فلا فرق ولا أفضلية لواحد منهم على سواه. وفي الآية الثانية كان إفراد الضيف لإثبات المعنى نفسه: أي أنّ ضيوف إبراهيم عليه السلام –وهم الملائكة أيضاً– كانوا متساوين ومرتبتهم عنده واحدة، دون تفاوت أو تمييز، والله أعلم.

---

(1) البحر المحيط، ٧: ٤٨٦.
(2) انظر: غرائب القرآن، النيسابوري، ٥: ٦٥.
(3) التحريم: ٤.
(4) الحجر: ٦٨.
(5) الذاريات: ٢٤.

٣. قال تعالى: ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ (١).

دعا إبراهيم عليه السلام قومه إلى التوحيد، لكنهم أصَرُّوا على الشرك وعبادة الأصنام. فيُخْبِر إبراهيم عليه السلام، أنّ هؤلاء المشركين المعاندين من قومه عَدُوٌ له؛ ذلك أنهم كفروا بما دعاهم إليه من الابتعاد عن عبادة الأصنام، والتوجه إلى عبادة الله وحده لا شريك له.

ويبدو أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية بالإخبار عن ضمير الجماعة "هم" -العائد على المشركين من قوم إبراهيم عليه السلام- بمفرد "عَدُوّ". وقد وردت كلمة "عَدُوٌّ" في القرآن الكريم، بنفس اسلوب العدول هذا، في قوله تعالى: ﴿ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾(٢)، وقوله: ﴿ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾(٣). ووردت مطابقة في قوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ ﴾(٤). وعن سبب العدول في قوله عز وجل: ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي ﴾(٥)، يقول أبو حيان: "و "عدو" يكون للمفرد والجمع... وقيل: شُبِّهَ بالمصدر، كالقبول والولوع"(٦). وقال الزمخشري: "والعدو والصديق يجيئان في معنى الوحدة والجماعة ...شَبَهاً بالمصادر للموازنة"(٧). وقال الطبري: و "عدو" مفرد، وجاء وصفاً للجمع (فإنهم عدو لي) لأنه مصدر. والمعنى: أفرأيتم كل معبود لكم ولآبائكم، فإني بريء منه، لا أعبده، إلاّ رب العالمين"(٨).

ويظهر أن المفسرين لأسلوب العدول الصرفي في هذه الآية تابع بعضهم بعضاً في أن كلمة "عدو" تأتي للمفرد والجمع؛ ذلك أنها شبيهة بالمصدر، اعتماداً على ما أثبته النحاةُ

---

(١) الشعراء: ٧٧.
(٢) المنافقون: ٤.
(٣) النساء: ١٠١.
(٤) آل عمران: ١٠٣.
(٥) الشعراء: ٧٧.
(٦) البحر المحيط، ٨: ١٦٤.
(٧) الكشاف، ٣: ٣٢٤.
(٨) تفسير الطبري، ٥: ٦٥٧.

من أنّ المصدر دَالٌّ على الجمع، وهذا -برأيهم- مُسَوِّغ كافٍ للعدول، وهو قول مرجوح؛ إذ إنّ كلمة "عدو" ليست مصدراً، وليس ثَمَّةَ شَبَهٌ بينها وبين المصدر، ثم إنهم لم يذكروا لنا المُسَوِّغَ الذي جعل "عدو" شبيهاً بالمصدر.

وفي تعاملهم مع المذكر والمؤنث، قرَّر النحاةُ والمفسرون أن صيغة "فَعُول" مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلك أن تقول: رجل عَدُوّ، وامرأةٌ عَدُوّ، دون أن يذكروا شيئاً عن شَبَهِ "عدو" بالمصدر.

ويرى الباحث أن لأسلوب العدول في الآيات التي جاءت فيها كلمة "عدو" معدولة إلى الإفراد للتعبير عن الجمع معنىً بلاغياً عظيماً، أراد أن يثبته الحق سبحانه وتعالى، وهو أنّ مِلَّةَ الكُفْرِ واحدةٌ؛ ذلك أن هؤلاء الكفار الذين عَصَوا وعاندوا الحقَّ، فأصَرّوا على الطغيان والجور، يشتركون في صفةٍ واحدةٍ، هي أنهم "عَدُوٌّ" لله ورسله والمؤمنين، فهم متساوون -دون تفاوت- في كفرهم وعدائهم للحق، فناسب ذلك أن تكون كلمة "عَدُوّ" بلفظ الإفراد، والله أعلم.

أمّا قوله سبحانه: ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ ﴾[1]، ففيه أمر من الله سبحانه للمسلمين، أن يشكروا الله على نِعَمِهِ العديدة، ومنها أنه جمع بينهم، بعد أن كانوا متفرقين في الجاهلية، بينهم الإِحَنُ والعداوات والحروب المتواصلة، فألف الله بين قلوبهم بالإسلام، وقذف فيها المحبة، فَتَحَابُّوا وتَوَافَقُوا، وصاروا إخواناً متراحمين. فكانت المطابقة بجمع "عدو"؛ لأنهم لم يكونوا متساوين في صفة واحدة، بل كانوا قبائل كثيرة متفرقة، يحمل بعضها لبعض العداوة، فناسب هذا التفاوت والتنوع أن تكون "عدو" مجموعة على "أعداء"، والله أعلم.

---

(1) آل عمران: ١٠٣.

٤. قال تعالى: ﴿ فَاعْتَرَفُوا بِذَنْبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾[١].

يقول الله تعالى مخبراً عن الكافرين، وأحوالهم يوم القيامة: إنّهم قد اعترفوا بكفرهم، وتكذيبهم الرسل، فاستحقوا عذاب جهنم، ذلك أنّه عز وجل لا يُعَذِّبُ أحداً إلاّ بعد قيام الحجة عليه، وإرسال الرسول إليه، كما قال: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾[٢].

وقد جاء أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية بتعدية الفعل "أعترف" بحرف الجر إلى الاسم المفرد المضاف إلى ضمير الجمع، وحق المضاف هنا أن يكون مجموعاً مطابقاً للمضاف إليه.

وباستقراء كلمة "ذنب" في القرآن الكريم، نجد أنها وردت معدولة عن الجمع إلى الإفراد، ومضافة إلى الضمير "هم" في قوله تعالى: ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذَنْبِهِمْ فَسَوَّاهَا ﴾[٣]، ونجدها وردت مطابقة للضمير "هم" في الجمع في مواضع، منها قوله تعالى: ﴿ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ﴾[٤]، وقوله: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ ﴾[٥]. فما وجه الحكمة في العدول عن التعبير بالجمع إلى الإفراد، في الآيات التي وردت فيها كلمة "ذنب" مضافة إلى ضمير الجمع "هم"، وما وجه الحكمة في المطابقة بجمع الكلمة نفسها عند إضافتها إلى ضمير الجمع نفسه؟.

حاول المفسرون أن يعللوا أسلوب العدول هذا، قال أبو جعفر النحاس: "ولم يقل "بذنوبهم" لأنه مصدر يؤدي عن الجنس"[٦]، وقال أبو البركات الأنباري: "أراد" بذنوبهم"

---

(١) الملك: ١١.
(٢) الإسراء: ١٥.
(٣) الشمس: ١٤.
(٤) آل عمران: ١١.
(٥) آل عمران: ١٣٥.
(٦) إعراب القرآن، النحاس، ٤: ٤٦٩.

إلاّ أنه وَحّد لوجهين: أحدهما: أنه إضافة إلى جماعة؛ لأن الإضافة إلى الجميع تغني عن جمع المضاف، كما أن الإضافة إلى التثنية تغني عن تثنية المضاف. والثاني: أنّ "ذنب" مصدر، والمصدر يصلح للواحد والجميع"[1]. وذكر القرطبي أن "الذنب" ههنا بمعنى الجمع لأن فيه معنى الفعل[2].

ويرى الباحثُ أنّ العدول بإفراد "الذنب" كان ليُؤَكِّد الحقّ سبحانه أن "ذنب" من استحق عذاب جهنم واحدٌ، وهو الكفر، فناسب ذلك أن يأتي بكلمة "ذنب" مفردة. ولو قال: "ذنوبهم" لاحتمل أن تكون الذنوب كثيرة ومختلفة، والذنوب إذا اختلفت وتنوعت، اختلف وتنوع جزاؤها.

أما الآيات التي جاءت فيها كلمة "ذنب" مجموعة، فيظهر أنّ الجمع كان لإفادة أن الذنوب كثيرة ومتنوعة، لذا فالجمع أولى بإبانة هذا التعدد، والله أعلم.

---

(1) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ٢: ٤٥.
(2) انظر: تفسير القرطبي، ٩: ١٩٧.

٥. قال تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (١).

يظهر أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية الكريمة، بالتعبير عن المثنى بصيغة الجمع، وذلك عند إضافة "أيدي" إلى ضمير التثنية "هما" الذي يعود على السارق والسارقة. وكان القياس أن يقول: "يديهما"؛ لأن حدَّ السرقة يكون بقطع اليد اليمنى لكل من السارق والسارقة. ثم إنّ قاعدة النحاة تفرض التثنية هنا، ذلك أن أعضاء الجسم المزدوجة إذا أردت تثنيتها فليس لك فيها إلاّ التثنية على الأصل، بخلاف الأعضاء المفردة فإن فيها أحكاماً(٢)، قال ابن يعيش: "فإن كان مما في الجسد منه أكثر من واحد، نحو: اليد والرجل، فإنك إذا ضَمَمْتَهُ إلى مثله لم يكن فيه إلاّ التثنية"(٣).

وقد علل الزمخشري أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية بقوله: "اكتفى بتثنية المضاف إليه عن تثنية المضاف"(٤). وذكر أنّ من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾(٥). واحترز أبو حيان في تفسير أسلوب العدول هذا مما ذهب إليه الزمخشري؛ لأن باب "صَغَتْ قُلُوبُكُما" يطَّرد فيه وضع الجمع موضع التثنية، وهو ما كان اثنين من شيئين: كالقلب والوجه والأنف والظهر، وأمّا إن كان في كل شيء منهما اثنان كاليدين والأذنين، فإن وضع الجمع موضع التثنية لا يطّرد(٦). ذلك أنّ ما يتبادر إلى الذهن -إذا أطلق الجمع- مدلول لفظه، فلو قيل: قطعت آذان الزيدين، فظاهره قَطْعُ أربعة الآذان، وهو استعمال اللفظ في مدلوله. وقال ابن عطية: "جَمَعَ "الأيدي" من حيث كان

---

(١) المائدة: ٣٨.
(٢) انظر: هذا البحث، ص: ٧٦، ٧٧.
(٣) شرح المفصل، ٤: ١٥٧.
(٤) الكشاف، ١: ٦٦٤.
(٥) التحريم: ٤.
(٦) انظر، البحر المحيط، ٤: ٢٥٤.

لكل سارق يمين واحدة، وهي المُعَرَّضَة للقطع في السَّرِقة، وللسُّرَّاق أيد، وللسارقات أيد، كأنه قال: اقطعوا أيْمَان النوعين، فالتثنية للضمير إنّما هي للنوعين"[1].

وأميل إلى ما ذهب إليه ابن عطية من أنّ العدول بالجمع عن التثنية في هذه الآية، كان للحث على إقامة حَدّ السّرقة بتمامه على السارقين عموماً بكلا جنسيهما، فكانت تثنية الضمير في "أيديهما" لمطابقة كلا الجنسين. كما أنّ في الجمع، مما لا يخفى، تهديد ووعيد باستمرار إقامة الحَدّ على كل من تُسَوّلُ له نفسه أَخْذَ مال غيره دون حق، والله أعلم.

(1) البحر المحيط، ٤: ٢٥٤.

٦. قال تعالى: ﴿ إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [(١)].

خطاب من الله سبحانه وتعالى لعائشة وحفصة -رضي الله عنهما- فقد روي أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- خلا في يوم لعائشة مع جاريته أم إبراهيم، وكان يقال لها مارية القبطية، فوقفت حفصة على ذلك، فقال لها الرسول -صلى الله عليه وسلم-: لا تعلمي عائشة ذلك، فقالت له: لست أفعل، وحَرّم مارية على نفسه، وقيل إنه حلف مع ذلك أيضاً، فأعلمت حفصة عائشة الخبر واستكتمتها إياه، فأطلع الله نبيه على ذلك، فقال: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا ﴾[(٢)]. وروي أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- كان يأتي زينب بنت جحش، فيشرب عندها العسل، فتواطأت عائشة وحفصة، فقالتا له: إنّما نَشُمُّ منك ريح المغافير[(٣)]، فَحَرّم على نفسه العسل[(٤)]. فجاء العتاب من الحق سبحانه لعائشة وحفصة على ما فعلتاه بقوله: ﴿ إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[(٥)].

يظهر أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية الكريمة، بالتعبير عن صيغة التثنية بالجمع، وذلك في قوله :(قلوبكما)، فقد تقدم الحديث في سياق الآية عن اثنين، ويظهر ذلك باسناد الفعل إلى ألف التثنية "تتوبا". وفي تخريج أسلوب العدول في هذه الآية، قال أبو حيان: "وأتى بالجمع في قوله: (قلوبكما)، وَحَسَّن ذلك إضافته إلى مثنى، وهو ضميراهما، والجمع في مثل هذا أكثر استعمالاً من المثنى ...وكان القياس أن يعبر عن المثنى بالمثنى، لكن كرهوا اجتماع تثنيتين، فعدلوا إلى الجمع؛ لأن التثنية جمع في المعنى، والإفراد لا يجوز عند أصحابنا إلاّ في الشعر"[(٦)]. ويظهر أن أبا حيان يتابع ما ذهب إليه

---

(١) التحريم: ٤.
(٢) التحريم: ٣.
(٣) المغافير: صمغ متغير الرائحة، وقيل: إنه حلو يؤكل وله ريح كريهة.
(٤) انظر: معاني القرآن، الزجاج، ٥: ١٩١، البحر المحيط، ١٠: ٢٠٨-٢١٠، غرائب القرآن، النيسابوري، ٦: ٣١٩.
(٥) التحريم: ٤.
(٦) البحر المحيط، ١٠: ٢١٠.

النحاة من أن كل ما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل، كالرأس والأنف واللسان والظهر والبطن، تكون تثنيته على ثلاثة أوجه، أحدها الجمع وهو الأكثر[١].

ويرى الباحث أن في هذه الآية الكريمة مجازاً مرسلاً علاقته المحلية، فقد أطلق المحل وأراد الحال؛ فما قصدت الآية الكريمة القلب موضعاً بل قصدت ما تحويه القلوب من مشاعر وأحاسيس متغيرة، وما سُمِّيَ القلب قلباً إلاّ لتقلب المشاعر والأحاسيس فيه. ولما كانت هذه المشاعر والأحاسيس التي في قلبي عائشة وحفصة -رضي الله عنهما- كثيرة ومتبدلة، جاء التعبير عنها في الآية الكريمة بصيغة الجمع، والله أعلم.

---

[١] انظر: شرح المفصل، ٤: ١٥٥.

٧. قال تعالى: ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ (١).

يخبر الله سبحانه وتعالى أنه بعد تمام خلق الأرض وما فيها، قصد إلى خلق السماء، والظاهر أن المادّة التي خلقت منها السماء كانت دخاناً. فقد روي أنه جاء في أول توراة اليهود، أنّ عرش الله قبل خلق السماوات والأرض كان على الماء، فأحدث في ذلك الماء سخونة، فارتفع زَبَدٌ ودخان. فأما الزبد فبقي على وجه الماء، فخلق الله منه الأرض، وأما الدخان فارتفع وعلا، فخلق الله منه السماء، وبعد أن أوجدها وأتقنها وأكمل أمورها، أراد الحق سبحانه أن يظهر أثر قدرته في المخلوقات، فأمر السماء والأرض أن تخضعا وتتذلّلا لأمره سبحانه، وإظهاراً لكمال قدرته ونفوذه سبحانه، قال: ﴿ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾(٢) والتقدير: أبيتما أو شئتما، كما يقول الجبار لمن تحت يده: لَتَفْعَلَنَّ هذا شئت أو أبيت(٣).

ويبدو في هذه الآية الكريمة أسلوبان للعدول الصرفي: أحدهما: أنّ ما تقدم ذكره من السماء والأرض مؤنّثٌ، لكنه ذكّرَهما بقوله: (طائعين)، والثاني: أنه عَبّر عن المثنى "السماء والأرض" بصيغة جمع العاقل. وفي هذا يقول الزمخشري: "هلا قيل: "طائعتين" على اللفظ؟ أو "طائعات" على المعنى؟ لأنها سماوات وأرضون، قلت: لَمّا جُعِلْنَ مخاطبات ومجيبات، ووُصِفنَ بالطوع والكره، قيل: "طائعين" في موضع "طائعات نحو قوله: (ساجدين)(٤)"(٥). واعترض الإمام أحمد المالكي (٦٨٣هـ) على الزمخشري بقوله: إنّ في الآية سؤالين: أحدهما: لِمَ ذكرها وهي مؤنثة؟ وهذا هو السؤال الذي أورده الزمخشري،

(١) فصلت: ١١.
(٢) فصلت: ١١.
(٣) انظر: الكشاف: ٤: ١٩٣-١٩٤، البحر المحيط، ٩: ٢٨٨-٢٩٠، غرائب القرآن، ٥: ٥٠-٥١.
(٤) يوسف: ٤.
(٥) الكشاف: ٤: ١٩٥.

والثاني أتى بها على جمع العقلاء وهي لا تعقل، وهذا السؤال لم يذكره الزمخشري، والجواب الذي ذكره مختص بالسؤال الذي لم يذكره، ولهذا نَظَّره بقوله: (ساجدين)[1] ، فإن هذه الآية ليس فيها سوى السؤال عن كونها جمعت جمع العقلاء[2]. وأما السؤال الآخر، وهو: لم ذكرها وهي مؤنثة؟، فيجيب الإمام أحمد بقوله: "تمت الفائدة بذلك على تأويل السماوات والأرض بالأفلاك مثلاً، وما في معناه من المذكر، ثم يغلب المذكر على المؤنث، ولا يعدم مثل هذا التأويل في الأرضين أيضاً"[3]. ولم يورد أبو حيان في تفسير أسلوب العدول في هذه الآية غير الذي ذكره الزمخشري، ويبدو أنه يتابعه في قوله ؛ إذ لم يعترض عليه[4] . وقال الزجاج: "إنما قيل: "طائعين" دون "طائعات"؛ لأنهن جرين مجرى ما يعقل ويميز، كما قيل في النجوم ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾[5]، وقد قيل: قالتا أتينا: أي نحن ومن فينا طائعين"[6]. وفي هذا يجيب الزجاج عن العدول بالتعبير عن المؤنث بجمع المذكر العاقل، ذلك أن في المحاورة التي أجراها سبحانه بينه وبين السماء والأرض، بياناً لإدراكهما وفهمهما، فكان ذكْرُهما بوصف جماعة العاقلين أوجب من ذِكْرَهما بوصف جماعة الإناث؛ لأن جمع الإناث مختص بغير العاقلين.

ويرى الباحث أن العدول عن التثنية إلى الجمع كان لما ذكره الزجاج من أن المقصود بقوله: (أتينا طائعين)، أي: نحن ومن فينا، إذ إن العدول كان للتعبير عن الطاعة الكلية التي تشمل الأرض ومن عليها والسماء ومن فيها، فالأصل في المخلوقات الطاعة، والعصيان خروج عن الأصل، فجاء الأصل عاماً شاملاً لمجموع المخلوقات كلها.

---

(1) يوسف: ٤.
(2) انظر: كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، الإمام أحمد المالكي، حاشية الكشاف، ٤: ١٩٥.
(3) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، حاشية الكشاف، ٤: ١٩٥.
(4) انظر: البحر المحيط، ٩: ٢٨٩-٢٩٠.
(5) يس: ٤٠.
(6) معاني القرآن، الزجاج، ٤: ٣٨١.

وفي العدول عن التأنيث إلى التذكير، يرى الباحث أن الحق سبحانه وتعالى لما أظهر كمال قدرته ونفوذه بخلق السماء والأرض، أراد أن يظهر أثر هذه القدرة في مخلوقاته، وهي الخضوع، والتذلل والطاعة المطلقة للخالق سبحانه، ولبيان قوة هذا الخضوع وشدته، كان العدول إلى التذكير؛ لأن في التذكير من معاني القوة والشدة ما ليس في التأنيث، والله أعلم.

٨. قال تعالى: ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ (١)

يروى أنه دخل رجلان على داود -عليه السلام- أحدهما: صاحب زرع، والآخر: صاحب غنم، فقال صاحب الزرع: إنّ غنم هذا دخلت زرعي، وأكلت منه شيئاً، فقال داود -عليه السلام-: اذهب فإن الغنم لك. فخرجا فَمَرَّا على سليمان -عليه السلام- وهو ابن إحدى عشرة سنة، فقال: كيف قضى بينكما؟ فأخبراه. فقال: لو كنت أنا القاضي لقضيت بغير هذا، فَأُخبِر بذلك أبوه، فدعاه، وقال: كيف كنت تقضي بينهما؟ قال: أن يأخذ صاحب الغنم الزرع يقوم عليه ويصلحه، حتى يعود كما كان، ويأخذ صاحب الزرع الغنم في تلك المدَّة، ينتفع بمرافقها من لبن وصوف ونسل، فإذا عاد الزرع إلى حاله، صُرِفَ كل مال إلى صاحبه، فرجعت الغنم إلى صاحبها، والزرع إلى صاحبه، فقال داود -عليه السلام-: وُفِّقْتَ يا بني، وقضى بينهما بذلك(٢).

ويظهر أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية، بعودة ضمير الجمع في قوله: (لحكمهم) على المثنى "داود وسليمان". وفي هذا يقول الزمخشري: " وجَمَعَ الضمير؛ لأنه أرادهما والمتحاكِمَيْن إليهما"(٣). أي أن المقصود بـ "حكمهم": الحاكِمَيْن، داود وسليمان، والمُتَحَاكِمَيْن، صاحب الزرع وصاحب الغنم، فناسب ذلك أن يُجْمَع الضمير. وقد تابع أبو حيان الزمخشري فقال: "والضمير في "لحكمهم" عائد على الحاكمين والمحكوم لهما وعليهما، وليس المصدر هنا مضافاً إلى فاعل ولا مفعول، ولا هو عامل في التقدير، فلا ينحل بحرف مصدري. والفعل به هو مثل: له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء، وذهنٌ ذهنُ الأذكياء. وكان المعنى: وكنا للحكم الذي صدر في هذه القضية شاهدين، فالمصدر هنا لا يراد به العلاج بل يراد به وجود الحقيقة"(٤). وقد احترز أبو حيان من أن المصدر

(١) الأنبياء: ٧٨.
(٢) انظر: الكشاف، ٣: ١٢٩، البحر المحيط، ٧: ٤٥٤، غرائب القرآن، ٥: ٣٦.
(٣) الكشاف، ٣: ١٢٩.
(٤) البحر المحيط، ٧: ٤٥٥.

هنا غير مضاف إلى الفاعل -الحاكمين- ولا إلى المفعول -المتحاكمين- لأنه لو كان الأمر كذلك، لَلَزِمَ أن يكون المصدر مضافاً إلى فاعله ومفعوله دفعة واحدة، وهو إنّما يضاف لأحدهما فقط.

وأميل إلى ما ذهب إليه الزمخشري وأبو حيان في تفسير هذا العدول؛ ذلك أن الحكم ليس لسليمان وداود -عليهما السلام- فقط، بل ومعهما المتحاكمين أيضاً، لأنهما قبلا بالحكم، فاشتركا مع داود وسليمان في نسبة الحكم إليهما أيضاً.

وفي الاحتراز الذي قدّمه أبو حيان من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله دفعةً واحدة، يرى الباحث أنّ فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز، فالحقيقة إضافة المصدر لفاعله، والمجاز إضافته لمفعوله، والله أعلم.

٩. قال تعالى: ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾(١)

نزلت هذه الآية الكريمة بسبب ما جرى بين الأوس والخزرج، حين أساء عبد الله بن أبي بن سلول الأدب مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو متوجه إلى زيارة سعد ابن عبادة في موضعه، فَرَدّ عبد الله بن رواحة على ابن أُبيّ، وجاء قوماهما -وهما الأوس الخزرج- فتجالدوا بالعصي، وقيل بالأيدي والسعف ، فرجع إليهم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأصلح بينهما(٢).

وقد جاء أسلوب العدول في هذه الآية الكريمة، بإسناد الفعل "اقتتلوا" إلى ضمير الجمع المذكر، والقياس يقتضي أن يقول: "اقتتلتا" لمناسبة ما تقدم في سياق الآية من حديث عن المثنى "طائفتان". وفي تفسير هذا العدول قال الزمخشري: "فإن قلت: ما وجه قوله: "اقتتلوا"، والقياس "اقتتلتا" كما قرأ ابن أبي عبلة؟ ... قلت: هو مما حمل على المعنى دون اللفظ؛ لأن الطائفتين في معنى القوم والناس"(٣). وتابع أبو حيان الزمخشري، فقال: "وقرأ الجمهور "اقتتلوا" جمعاً، حملاً على المعنى؛ لأن الطائفتين في معنى القوم والناس"(٤).

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الزمخشري وأبو حيان في تفسير أسلوب العدول في هذه الآية مرجوح؛ فلماذا حمل على المعنى في قوله: "اقتتلوا" ولم يحمل على المعنى في قوله: ﴿ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾(٥)، فلم يقل: "بينهم"؟.

إنّ نظرة فاحصة في هذه الآية الكريمة، تقودنا إلى فهم سر عظيم من أسرار القرآن الكريم؛ ذلك أن اقتتال الطائفتين يكون بمشاركة كل واحد منهما في القتال، وعندها فإن

---

(١) الحجرات: ٩.
(٢) انظر: الكشاف، ٤: ٣٦٧، البحر المحيط، ٩: ٥١٥.
(٣) الكشاف، ٤: ٣٦٧.
(٤) البحر المحيط، ٩: ٥١٥.
(٥) الحجرات: ٩.

لكلٍّ فِعْلَه الذي يقوم بـه برأسـه دون غـيره، فناسـب ذلـك أن يجمـع. أمـا عنـد العـود إلـى الصلح، فإنه تتفق كلمة كل طائفة، وإلاّ لم يتحقق الصلح، فكان كـل مـن الطـائفتين كنفس واحدة، فكانت التثنية أوجب.

ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾[1]، وقولـه: ﴿ هَـٰذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾[2]، فقد أسند كلاًّ من الفعلين "يختصمون، اختصموا" إلى ضمير الجماعة الذي يعود على مثنى "فريقان، خصمان" ؛ لبيان أن كل واحد من الطرفين عند القتال يكون له فعلٌ يختلف فيـه عـن غـيره، فكـثرة الاختـلاف والاختـلاط هذه التـي تحصل في القتال يناسبها الجمع، والله أعلم.

---

(1) النمل: ٤٥.

(2) الحج: ١٩.

١٠. قال تعالى: ﴿ قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾ [١]

يخاطب الله سبحانه وتعالى سيدنا موسى -عليه السلام- آمراً إياه أن يذهب وأخوه هارون إلى فرعون وقومه؛ فيدعوانه إلى عبادة الله سبحانه.

وقد جاء أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية الكريمة، بعودة ضمير الجماعة في "معكم" على المثنى "موسى وهارون"، فكان القياس أن يقول: "معكما".

وفي تفسير أسلوب العدول هذا، قال الزمخشري: "وقوله: ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾[٢] من مجاز الكلام، يريد إنا لكما ولعدوّ كما كالناصر الظهير لكما عليه إذا حضروا استمع ما يجري بينكما وبينه. فأُظْهِرُكُما وأُغَلِّبُكُما، وأكسر شوكته عنكما وأنكسه"[٣]. أي أن ضمير الجماعة لا يعود على "موسى وهارون" فقط، بل عليهما، وعلى من أرسلا إليهم. وقال أبو حيان: "و "معكم" قيل: من وضع الجمع موضع المثنى، أي "معكما"، وقيل: هو على ظاهره من الجمع، والمراد موسى وهارون ومن أرسلا إليه، وكان شيخنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير، يرجح أن يكون أريد بصورة الجمع المثنى، والخطاب لموسى وهارون فقط، قال: لأن لفظة "مع" تباين من يكون كافراً، فإنه لا يقال الله معه، وعلى أنه أريد بالجمع التثنية، حمله سيبويه -رحمه الله- وكأنهما لشرفهما عند الله، عاملهما في الخطاب معاملة الجمع، إذ كان ذلك جائزاً أن يعامل به الواحد، لشرفه وعظمته"[٤].

ويرى الباحث أن الآية الكريمة بدأت بإسناد فعل الذهاب إلى اثنين: موسى وهارون، فأراد الحق سبحانه أن يؤيدهما بآيات عظيمة تساندهما؛ ليكونا نِدّاً قوياً لخصم عنيد، لذا فقد انتهت الآية إلى صيغة الجمع "معكم" فيكون ضمير الجمع عائداً على موسى وهارون والآيات العظيمة المساندة لهما، والله أعلم.

---

(١) الشعراء: ١٥.
(٢) الشعراء: ١٥.
(٣) الكشاف، ٣: ٣١٠.
(٤) البحر المحيط، ٨: ١٤٤-١٤٥.

١١. قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا ﴾[١]

يخبر الله سبحانه أن المؤمن الذي اختار الآخرة، بما فيها من النعيم والسرور، ينال جزاءه العظيم من ربه فيشكر الله له طاعته، وشكره تعالى يكون بالثواب العظيم الذي أعدّه لهذا المؤمن في الآخرة. وقد اشترط الله سبحانه لهذا الجزاء العظيم ثلاث شرائط: إرادة الآخرة، والسعي فيما كُلِّفَ من الفعل، والإيمان الصحيح الثابت.

ويظهر أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية الكريمة في جواب الشرط، فالأصل في هذه الآية أن يكون المبتدأ "أولئك" –في جملة جواب الشرط– مفرداً مطابقاً لما تقدم في اسم الشرط وفعله "من أراد". فقال أبو حيان: " "أولئك" إشارة إلى من اتَّصَفَ بهذه الأوصاف، وراعي معنى "مَنْ"، فلذلك كان بلفظ الجمع"[٢] . ويظهر من قول أبي حيان أنّ "مَنْ" كانت تدل في الآية على الجمع، فلذلك قال: "أولئك" مراعاة لمعناها. وهذا رأي مرجوح، فالمقصود بـ "مَنْ" في هذه الآية المفرد، بدليل إسناد الفعل "أراد" إلى ضمير الغائب المستتر المفرد "هو"، وبدليل قوله: ﴿ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾[٣].

ويرى الباحث أن الحق سبحانه، أراد أن يُقَدِّم لنا نموذجاً للمؤمن العامل، فكان الحديث عنه بالإفراد، وقد جاء العدول بصيغة الجمع؛ لأن المقصود ليس المفرد، بل المجموع الذين هم الغاية التي يسعى إليها الخطاب القرآني، وذلك بترغيبهم بأن يتأسَّوا بذلك النموذج المفرد، فينالوا الجزاء ذاته والثواب نفسه.

---

(١) الإسراء: ١٩.
(٢) البحر المحيط، ٧: ٢٩.
(٣) الإسراء: ١٩.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[1]، فقد جاء أسلوب العدول في هذه الآية في شبه الجملة "عليهم" المتعلقة بخبر "لا" النافية للجنس؛ إذ جاء المجرور ضمير جمع لا ضمير مفرد. وحق المجرور في شبه الجملة في هذه الآية أن يكون مفرداً مطابقاً لما تقدم في سياق الآية من حديث عن مفرد. وقد كان العدول عن الإفراد إلى الجمع؛ ليُطَمْئِن الله سبحانه وتعالى عباده الذين ساروا على نهج النموذج المفرد المتقدم بأنه لا خوف عليهم إن هم أحسنوا الاقتداء به، والله أعلم.

---

(1) البقرة: ١١٢.

١٢. قال تعالى: ﴿ وَكَمْ مِّنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ ﴾[١]

يقرر الحق سبحانه وتعالى في هذه الآية، أنّ أمر الشفاعة ضيقٌ، حتى أن الملائكة لو شفعوا بأجمعهم لأحد، لم تغن شفاعتهم عنه شيئاً قط ولم تنفع، إلاّ إذا شفعوا من بعد أن يأذن الله لهم في الشفاعة، لمن يشاء الشفاعة له، ويراه أهلاً لأن يُشَفَع له.

وقد جاء أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية، بإضافة المسند إليه "شفاعة" إلى ضمير الجمع "هم"، والحق أن يطابق هذا الضمير تمييز "كم" المجرور المفرد. وفي هذا يقول أبو حيان: " و"كم" لفظها مفرد، ومعناها جمع، وقرأ الجمهور "شفاعتهم" بإفراد الشفاعة، وجمع الضمير، وزيد بن علي "شفاعته" بإفراد الشفاعة والضمير، وابن مقسم "شفاعاتهم" بجمعهما .... وأُفرِدَت الشفاعة في قراءة الجمهور لأنها مصدر، ولأنهم لو شفع جميعهم لواحد، لم تغن شفاعتهم عنه شيئاً"[٢]. وقال الزجاج: "جاء "شفاعتهم" واللفظ لفظ واحد، ولو قيل: "شفاعته" لجاز، ولكن المعنى معنى جماعة؛ لأن "كم" سؤال عدد، وإخبار بعدد كثير، لأن "رُبَّ" للقلة، و "كم" للكثرة"[٣].

وأميل إلى ما ذهب إليه الزجاج وأبو حيان من أن العدول كان لمناسبة كم الخبرية الدالة على الكثرة، والله أعلم.

---

(١) النجم: ٢٦.
(٢) البحر المحيط، ١٠: ١٩.
(٣) معاني القرآن، الزجاج، ٥: ٧٣-٧٤.

١٣. قال تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾[١]

يخبر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية أنّ الكافر إذا أدركه المـوت، وعـاين الملائكـة، وقع في الحسرة على ما فرّط، فسأل ربّه الرجعة، وقال: ﴿ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً ﴾[٢].

ويظهر في هذه الآية أسلوب العدول الصرفي بمخاطبة المفرد خطـاب الجمـع، وذلـك فـي قولـه تعـالى: ﴿ ارجعـون ﴾. وفـي تفسـيرهذا العـدول، قـال الزجـاج: "وقولـه: ﴿ارجعون﴾، وهـو يريد اللـه عز وجل وحده، فجـاء الخطـاب فـي المسألة علـى لفظ الإخبار؛ لأن اللـه عـز وجل قـال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ ﴾[٣]، وهـو وحـده يحـي ويميت، وهذا اللفظ تعرفه العرب للجليل الشأن، يخبر عن نفسه بمـا يخبـر عـن الجماعـة، فكذلك جاء الخطاب في ﴿ ارجعون ﴾ "[٤]. وقد تـابع الزمخشري الزجـاج فـي رأيـه، فقال: "خطاب الله بلفظ الجمع للتعظيم"[٥]. وتوسع أبو حيان فـي تفسير العـدول فـي هـذه الآية، فقال: "وجَمْعُ الضمير فـي ﴿ ارجعون ﴾ إمّا مخاطبـة لـه تعـالى مخاطبـة الجمـع تعظيماً، كما أخبر عن نفسه بنون الجماعـة فـي غيـر موضـع...وإمـا اسـتغاث أولاً بربـه وخاطب ملائكة العذاب"[٦]. وذكر النيسابوري أن وجه الجمع فـي قولـه: ﴿ ارجعون ﴾ مع وحدة المنادى كان "لأن الجمعية راجعة إلى الفعل، كأنه قال: ارجع مرات، ونظيـره: ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾[٧]، أي: ألق ألق. وقيل: "رَبّ" للقسم، والخطاب للملائكة القابضين للأرواح، أي: بحق الله ارجعون"[٨] .

---

(١) المؤمنون: ٩٩.
(٢) المؤمنون: ١٠٠.
(٣) ق: ٢٣.
(٤) معاني القرآن، الزجاج، ٤: ٢١-٢٢.
(٥) الكشاف، ٣: ٢٠٥.
(٦) البحر المحيط، ٧: ٥٨٤.
(٧) ق: ٢٤.
(٨) غرائب القرآن، ٥: ١٣٥.

ويمكن تلخيص الأوجه السابقة على النحو التالي:

١- الخطاب لله، والجمع للتعظيم.

٢- الخطاب لله والملائكة.

٣- الجمع راجع للفعل، كأنه قال: ارجع مرات.

٤- "رَبِّ" للقسم، والخطاب للملائكة القابضين للأرواح.

ويرى الباحث أنّ الكافر لما رأى مصيره الذي يتوعدهُ، ومنزلته التي تنتظره، تشبَّث بالحياة، ودعا الله أن يمنحه فرصة أخيرة يتوب فيها، فجاء خطابه قاصداً الذات الإلهية، وكل من يستطيع أن يمنحه الحياة؛ ذلك أن طلب الشيء من الجميع، يُتوخى منه الإجابة أكثر مما لو كان من الفرد، وهذا دلالة لهفة الكافر للعودة إلى الحياة، والله أعلم.

١٤. قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾[١]

يظهر في هذه الآية الكريمة أسلوبان للعدول الصرفي:

الأول: بالإخبار عن الجمع "السماوات والارض" إخبار المثنى، بقوله: "كانتا"، وكان القياس أن يقول: "كُنَّ".

الثاني: بمجيء خبر كان "رتْقاً" مفرداً، والقياس يقتضي أن يكون مثنى لمطابقة اسم كان المثنى.

وقد أجاب الزمخشري عن سبب العدول الأول بقوله: "وإنّما قيل: "كانتا: دون "كن"؛ لأن المراد جماعة السماوات، وجماعة الأرض، ونحوه قولهم: لقاحان سوداوان، أي: جماعتان، فعل في المضمر نحو ما فعل في المظهر"[٢]. وقال الزجاج: "قال: "كانتا"؛ لأن السماوات يعبر عنها بلفظ الواحد، وأن السماوات كانتا سماء واحدة، وكذلك الأرضون كانتا أرضاً واحدةً"[٣]. وذكر أيضاً أنّه جعل السماوات نوعاً والأرضين نوعاً، فأخبر عن النوعين كما أخبر عن اثنين[٤].

ويرى الباحث أن العدول إلى التثنية في هذه الآية، كان لبيان أنّ السماوات كُنَّ سماء واحدة، قبل أن يخلقهن الله سبع سماوات، ويؤيد ذلك قول المفسرين: "كانت السماوات والأرض مؤتلفة طبقة واحدة، ففتقها فجعلها سبع سماوات، وكذلك الأرضون كانت مرتتقة طبقة واحدة ففتقها وجعلها سبعاً"[٥]. فجرى الكلام على التثنية باعتبار ما كان، وهو سماء واحدة، ولما عطف "الأرض" عليها، أخبر عنهما إخبار المثنى، فقال: "كانتا" والله أعلم.

---

(١) الأنبياء: ٣٠.
(٢) الكشاف، ٣: ١١٤.
(٣) معاني القرآن، الزجاج، ٣: ٣٩٠.
(٤) انظر، البحر المحيط، ٧: ٤٢٤.
(٥) البحر المحيط، ٧: ٤٢٤.

وعن مجيء خبر كان "رِتْقاً" مفرداً، يقول الزجاج: "وقيل: "رِتْقاً"، ولـم يقل: "رِتْقَيْن"؛ لأن الرتق مصدر، والمعنى: كانتا ذواتي رتق"[1]. ولم يخرج الزمخشري في تفسير هذا العدول عما قاله الزجاج، من أن "رِتقاً" مصدر، والمصدر يصلح أن يقع موقع المثنـى[2]. وتابع أبو حيان ما قاله الزجاج والزمخشري، فقال: "وقرأ الجمهـور "رِتْقـاً" بسكون التـاء، وهو مصدر يوصف به، كزور وعَدْل، فوقع خبراً للمثنى"[3].

ويرى الباحث أن العدول عن التثنية إلى الإفراد بقوله: "رِتْقاً" كان لبيان أن السماوات والأرض كانتا شيئاً واحداً، فأخبر عنهما إخبار المفـرد، ودليـل ذلـك مـا قالـه ابـن عبـاس، وهو أنّ المراد: كانتا شيئاً واحداً ملتزقتين، ففصل الله بينهما، ورفع السماء إلى حيث هـي وأَقَرَّ الأرض، وقـال فـي روايـة أخـرى: إنّ السماوات والأرض كانتـا "رِتْقـاً" بالاسـتواء والصلابة، ففتق الله السماء بالمطر، والأرض بالنبات والشجر[4]. وفـي هـذا إشـارة إلـى معرفة سر عظيم من أسرار هـذا الكـون، لعل فـي تَدبُّرِهِ، وإدراكـه مـا يسـاعد العلمـاء والباحثين الذين يسعون لمعرفة كيفية نشوء الأرض وتكوينها، والله أعلم.

---

(1) معاني القرآن، الزجاج، ٣: ٣٩٠.
(2) انظر، الكشاف، ٣: ١١٤.
(3) البحر المحيط، ٧: ٤٢٥.
(4) انظر: غرائب القرآن، ٥: ١٧.

١٥. قال تعالى: ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ [1]

يخبر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية الكريمة، أنّ من قبائح المنافقين إقدامهم على الأيْمَان الكاذبة، فقد كانوا يحلفون للرسول وللمؤمنين أنهم معهم في الدِّين وفي كل أمرٍ وحرب، وهم يبطنون النفاق، ويتربصون بالمؤمنين الدوائر، ثم يأتونهم، فيعتذرون إليهم، ويؤكدون معاذيرهم بالحلف؛ ليعذروهم ويرضوا عنهم. فقيل لهم: إنْ كنتم مؤمنين كما تزعمون، فأحَقُّ من أرضيتم الله ورسوله بالطاعة والوفاق[2].

ويظهر أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية الكريمة، بعودة الضمير المفرد في "يرضوه" على المثنى "الله ورسوله". ويقتضي القياس أن يطابق الضمير العائد عليه، فيقول: "يرضوهما". وفي هذا يقول الزجاج: "ولم يقل: "يرضوهما"؛ لأن المعنى يدل عليه، فحذف استخفافاً، والمعنى: والله أحق أن يرضوه، ورسوله أحق أن يرضوه، كما قال الشاعر[3]:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالأَمْرُ مُخْتَلِف

المعنى: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راضٍ"[4]. وقال الزمخشري: "وإنما وَحَّد الضمير؛ لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله صلى الله عليه وسلم، فكانا في حكم مرضي واحد ... أو: والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك"[5]. وتابع أبو حيان الزمخشري في رأيه، فقال: "وأفرد الضمير في "أن يرضوه"؛ لأنهما في حكم مرضي واحد، إذ رضا الله هو رضا الرسول، أو يكون في الكلام حذف"[6]. وقال ابن عطية: "مذهب سيبويه أنهما جملتان، حذفت الأولى لدلالة الثانية عليها، والتقدير عنده: والله أحق

---

(١) التوبة: ٦٢.
(٢) انظر: الكشاف، ٢: ٢٧٢، البحر المحيط، ٥: ٤٥٠.
(٣) انظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، شاهد رقم (١٧٢٥)، والقائل هو قيس بن الخطيم.
(٤) معاني القرآن، الزجاج، ٢: ٤٥٨.
(٥) الكشاف، ٢: ٢٧٢.
(٦) البحر المحيط، ٥: ٤٥٠.

أن يرضوه، ورسوله أحق أن يرضوه"[1]. وذكر النيسابوري في تخريج أسلوب العدول هذا ثلاثة أوجه[2]:

الأول: لم يقل "يرضوهما" تعظيما لله بالإفراد بالذكر.

الثاني: المراد: والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك.

الثالث: وقع الاكتفاء بذكر الله؛ لأن رضا الله ورضا رسوله شيء واحد.

وأميل إلى ما ذهب إليه الزمخشري، وتابعه فيه أبو حيان من أن إفراد الضمير في هذه الآية، كان لإثبات أن رضا الله ورضا رسوله شيء واحد، ويؤيد ذلك ما جاء في أي القرآن الكريم ونصوص الحديث الشريف من اقتران رضا وطاعة الله برضا وطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم.

---

(1) البحر المحيط، ٥: ٤٥٠.

(2) غرائب القرآن، ٣: ٤٩٦.

١٦. قال تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ [١]

روي أن أهل المدينة أصابهم جوع وغلاء شديد، فَقَدِمَ دحية بن خليفة الكلبي بتجارة من زيت الشام، والنبي -صلى الله عليه وسلم- يخطب يوم الجمعة، فقاموا إليه، خشوا أن يُسْبَقُوا إليه، وبقي مع النبي -صلى الله عليه وسلم- اثنا عشر رجلاً، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: لو لحق آخرهم أولهم لالتهب الوادي ناراً[٢].

ويبدو أسلوب العدول الصرفي ظاهراً في هذا الآية بعودة الضمير المفرد في "إليها" على المثنى "التجارة واللهو"، ويقتضي القياس أن يطابق الضمير العائد عليه في الإفراد والتثنية والجمع. وفي ذلك، قال الزجاج: "ولم يقل: "إليهما"، ويجوز من الكلام: إذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليه، وانفضوا إليها، وانفضوا إليهما، فحذف خبر أحدهما؛ لأن الخبر الثاني يدل على الخبر المحذوف، والمعنى: إذا رأوا تجارة انفضوا إليها أو لهواً انفضوا إليه"[٣]. وتابعه الزمخشري، فقال: "فإن قلت: كيف قال: "إليها" وقد ذكر شيئين؟ قلت: تقديره: إذا رأوا تجارة انفضوا إليها أو لهواً انفضوا إليه، فحذف أحدهما لدلالة المذكور عليه"[٤]. وفي هذا الذي ذكره الزجاج والزمخشري مما لا يخفى إسراف في التقدير والتأويل؛ ذلك أن تقدير محذوف في هذه الآية يقود إلى أن يكون المعنى سطحياً خالياً من أي قيم بلاغية يمكن استنتاجها بدون ذلك التقدير أو التأويل. وقال ابن عطية محاولاً الكشف عن جانب بلاغي في هذا العدول: "قال: "إليها" ولم يقل: "إليهما" تَهَمُّماً بالأهم؛ إذ كانت التجارة سبب اللهو، ولم يكن اللهو سببها، وتأمَّلْ أنْ قُدِّمتْ التجارة على اللهو في الرؤية لأنها أهم"[٥].

---

(١) الجمعة: ١١.

(٢) انظر: معاني القرآن، الزجاج، ٥: ١٧٢، الكشاف، ٤: ٥٣٨-٥٣٩، البحر المحيط، ١٠: ١٧٥.

(٣) معاني القرآن، الزجاج، ٥: ١٧٢.

(٤) الكشاف، ٤: ٥٣٩.

(٥) البحر المحيط، ١٠: ١٧٦.

ويرى الباحث أن العدول في هذه الآية، بعودة ضمير المفرد على المثنى، كان لبيان أنّ التجارة إنْ صَدّت عن ذكر الله، أصبحت لهواً، لذا فقد أعاد الضمير المفرد المؤنث على "التجارة"، لاتحادها في المعنى مع "اللهو" في هذه الحالة فقط –أي الحالة التي تسبب فيها التجارة اللهو– فصار "اللهو" صفة للتجارة في هذه الآية، وعليه فإن التقدير يكون: إذا رأوا تجارةً مُلهيةً انفضوا إليها. فناسب ذلك أن يعود بالضمير المفرد المؤنث على "التجارة"، والله أعلم.

١٧. قال تعالى: ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [١]

أمر الله سبحانه وتعالى موسى وهارون –عليهما السلام– أن يذهبا إلى فرعون، ويبلّغاه رسالة الله، لعله يذّكر أو يخشى، ويروى أنهما انطلقا إلى باب فرعون، فلم يؤذن لهما سنة، حتى قال البوّاب: إنّ ههنا إنساناً يزعم أنه رسول رب العالمين. فقال فرعون: ائذن له، لعلنا نضحك منه. فأدّيا إليه الرسالة، فعرف أنه موسى[٢].

ويظهر أسلوب العدول الصرفي في هذه الآية الكريمة، بإفراد خبر إنّ "رسول" مع أن اسمها مثنى، ويقتضي القياس أن يوافق خبر إنّ اسمها في الإفراد والتثنية والجمع. وفي تفسير هذا العدول يقول الزجاج: "معناه إنّا رسالة رب العالمين، أي ذوو رسالة ربّ العالمين"[٣]. وقال الزمخشري: "الرسول يكون بمعنى المُرْسَل، وبمعنى الرِّسالة... وجعل ههنا بمعنى الرسالة فجاز التسوية فيه –إذا وصف به– بين الواحد والتثنية والجمع"[٤]. ويظهر أن الزجاج والزمخشري قد حملا لفظ "رسول" على معنى "الرسالة"، لكن الزمخشري اتّسَع في تفسير هذا العدول، فقال: "ويجوز أن يُوَحِّد؛ لأن حكمهما لتساندهما، واتفاقهما على شريعة واحدة، واتّحادهما لذلك وللأخوة كان حكماً واحداً، فكأنهما رسول واحد"[٥]. وقد تابع أبو حيان الزمخشري، فقال: "وأفرد "رسول" هنا، ولم يُثَنّ ...إمّا لأنه مصدر يعني الرسالة، فجاز أن يقع مفرداً خبر المفرد فما فوقه، وإمّا لكونهما ذوي شريعة واحدة، فكأنهما رسول واحد"[٦].

---

(١) الشعراء: ١٦.
(٢) انظر: غرائب القرآن، ٥: ٢٦٦.
(٣) معاني القرآن، الزجاج، ٤: ٨٥.
(٤) الكشاف، ٣: ٣١٠.
(٥) الكشاف، ٣: ٣١١.
(٦) البحر المحيط، ٨: ١٤٥.

وأميل إلى ما ذهب إليه الزمخشري وأبو حيان، من أنّ إفراد "رسول" في هذه الآية، كان لأن حكمهما لتساندهما واتّفاقهما حكماً واحداً، فكأنهما رسول واحد؛ ذلك أنّ الرسالة أصلها واحد، وأسلوبها واحد، وغايتها واحدة، ومن ثم فإن موسى وهارون -عليهما السلام- وإن كانا شخصين إلاّ أن وظيفتهما واحدة وهي الرسالة والتبليغ، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى ﴾[1] فقد خاطب الاثنين، ووجه النداء إلى أحدهما، وهو موسى -عليه السلام- لأنّه الأصل في النبوة، وهارون -عليه السلام- وزيره وتابعه، والله أعلم.

---

[1] طه: ٤٩.

الملاحـــــــق

أولاً: الآيات التي فيها عدول في الجنس:

- **تذكير الفعل مع مرفوعه المجازي التأنيث:**

قال تعالى:

- ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ البقرة: ١٥٠.
- ﴿ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ ﴾ البقرة: ٢٧٥.
- ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ ﴾ هود: ٦٧.
- ﴿ قَدْ جَاءَكُم بَصَائِرُ مِن رَّبِّكُمْ ﴾ الأنعام: ١٠٤.
- ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ ﴾ الأنفال: ٥٠.
- ﴿ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ النساء: ٧٩.
- ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾ البقرة: ٤٨.
- ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾ البقرة: ٢١٢.
- ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ﴾ آل عمران: ١٣.
- ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ النساء: ١٦٥.
- ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ ﴾ المائدة: ١٠٠.
- ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾ الأنعام: ٣٧.
- ﴿ فَقَدْ جَاءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ الأنعام: ١٥٧.

- ﴿ وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ الأعراف: ٣٠.
- ﴿ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ ﴾ الأعراف: ٦١.
- ﴿ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ ﴾ الأعراف: ٦٧.
- ﴿ قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ والسَّرَّاءُ ﴾ الأعراف: ٩٥.
- ﴿ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ مِّئَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفاً ﴾ الأنفال: ٦٥.
- ﴿ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِئَتَيْنِ ﴾ الأنفال: ٦٦.
- ﴿ لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾ يونس: ٢٠.
- ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ ﴾ يوسف: ١١١.
- ﴿ لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ ﴾ الرعد: ٧.
- ﴿ وَلَكِن يَنَالُهُ التَّقْوَى ﴾ الحج: ٣٧.
- ﴿ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾ القصص: ٦٨.
- ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْذِرَتُهُم ﴾ الروم: ٥٧.
- ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ الأحزاب: ٢١.
- ﴿ أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾ الأحزاب: ٣٦.
- ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ ﴾ سبا: ١٥.
- ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ ﴾ الزمر: ١٩.

- ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾ غافر: ٥٢.
- ﴿ فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ ﴾ الحديد: ١٥.
- ﴿ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ الحشر: ٩.
- ﴿ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ ﴾ الممتحنة: ٤.
- ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ الممتحنة: ٦.
- ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ الحاقة: ١٣.
- ﴿ لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾ القلم: ٤٩.
- ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا ﴾ الأنعام: ١٥٨.
- ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُمْ مِّمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ النحل: ٦٦.
- ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً ﴾ الأنفال: ٣٥.
- ﴿ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ آل عمران: ٨٦.
- ﴿ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ ﴾ المائدة: ٤.
- ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ ﴾ المائدة: ٥.
- ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ ﴾ يوسف: ٧.
- ﴿ فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا ﴾ النحل: ٣٤.
- ﴿ يُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ القصص: ٥٧.

- ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَاكَسَبُوا ﴾ الزمر: ٤٨.
- ﴿ سَيُصِيبُهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا ﴾ الزمر: ٥١.
- ﴿ لَمَّا جَاءَنِي الْبَيِّنَاتُ مِن رَّبِّي ﴾ غافر: ٦٦.
- ﴿ وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا ﴾ الجاثية: ٣٣.
- ﴿ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ ﴾ النساء: ٨١.
- ﴿وَطَائِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُوا ﴾ الأعراف: ٨٧.
- ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾ التوبة: ١٢٢.
- ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ النور: ٢.
- ﴿ وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ ﴾ هود: ٧٨.
- ﴿ فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ ﴾ التوبة: ٥.
- ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ التوبة: ١١٧.
- ﴿ فَأَصْبَحُوا لا يُرَى إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ ﴾ الأحقاف: ٢٥.
- ﴿ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِن قَبْلِي ﴾ آل عمران: ١٨٣.
- ﴿ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ آل عمران: ١٨٤.
- ﴿ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ ﴾ الأنعام: ١٢٤.
- ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنكُمْ ﴾ الأعراف: ٣٥.

- ﴿ حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ ﴾ يوسف: ١١٠.
- ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ ﴾ الزمر: ٧١.
- ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوفى الَّذِينَ كَفَرُوا الملائِكَةُ ﴾ الأنفال: ٥٠.
- ﴿ لَوْ كَانَ فِي الأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يمشُونَ مُطْمَئِنِّينَ ﴾ الإسراء: ٩٥.
- ﴿ لولا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الملائِكَةُ ﴾ الفرقان: ٢١.
- ﴿ فَسَجَدَ الملائِكَةُ كُلُّهم أَجْمَعُونَ ﴾ ص: ٧٣.
- ﴿ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الملائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ ﴾ الزخرف: ٥٣.
- ﴿ وإِنْ تُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ العنكبوت: ١٨.
- **تذكير الفعل مع مرفوعه الحقيقي التأنيث:**

قال تعالى:

- ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ ﴾ الممتحنة: ١٠.
- ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ ﴾ الممتحنة: ١٢.
- **تذكير وصف المؤنث:**

قال تعالى:

- ﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم مِّدْرَاراً ﴾ الأنعام: ٦.
- ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْماً يَجْعَلُ الوِلْدَانَ شِيباً السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ المزمل: ١٧، ١٨.
- ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ الأعراف: ٥٦.

- ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيّاً ﴾ مريم: ٢٨.

- ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ القمر: ٢٠.

- ﴿ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً ﴾ ق: ١١.

- ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ الشورى: ١٧.

- ﴿ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾ الحاقة: ٦.

- ﴿ مَن يُحيِي العِظَامَ وهِيَ رَمِيمٌ ﴾ يس: ٧٨.

- ﴿ إِنْ نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُم لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ الشعراء: ٤.

- **تذكير الفعل مع لفظة (عاقبة):**

قال تعالى:

- ﴿ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴾ آل عمران: ١٣٧.

- ﴿ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴾ الأنعام: ١١.

- ﴿ فانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ المجْرِمِينَ ﴾ الأعراف: ٨٤.

- ﴿ وانظروا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ المُفْسِدِينَ ﴾ الأعراف: ٨٦.

- ﴿ فانْظرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ المفْسِدِينَ ﴾ الأعراف: ١٠٣.

- ﴿ فانْظرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ﴾ يونس: ٣٩.

- ﴿فانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ المنْذَرِينَ ﴾ يونس: ٧٣.

- ﴿ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِم ﴾ يوسف: ١٠٩.
- ﴿ فانظرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴾ النمل: ٣٦.
- ﴿ فانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾ النمل: ١٤.
- ﴿فانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾ النمل: ٥١.
- ﴿ فانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ النمل: ٦٩.
- ﴿ فانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ﴾ القصص: ٤٠.
- ﴿ فينظروا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ الروم: ٩.
- ﴿ فانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ كَان أَكْثَرُهُم مُشْرِكِين ﴾ الروم: ٤٢.
- ﴿ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ فاطر: ٤٤.
- ﴿ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذَرِينَ ﴾ الصافات: ٧٣.
- ﴿ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ غافر: ٢١.
- ﴿ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ غافر: ٨٢.
- ﴿ فانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴾ الزخرف: ٢٥.
- ﴿ فَينظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ محمد: ١٠.
- ﴿ وَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْراً ﴾ الطلاق: ٩.

- الإشارة إلى المؤنث باسم الإشارة المذكر:

قال تعالى:

- ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بازِغَةً قال: هَذَا رَبِّي ﴾ الأنعام: ٧٨.

- ﴿ هذا رَحْمَةٌ مِّنْ رَبِّي ﴾ الكهف: ٩٨.

- تأنيث المذكر:

قال تعالى:

- ﴿ يا بُنيَّ إنَّهَا إنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ لقمان: ١٦.

- ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بالسَّاعَةِ وأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بالسَّاعَةِ سَعِيراً ﴾ الفرقان: ١١.

- ﴿ إذَا رَأَتْهم مِنْ مَّكانٍ بعيدٍ سَمِعُوا لها تَغَيُّظاً وَزَفِيراً ﴾ الفرقان: ١٢.

- ﴿ لا تَسْجُدوا للشَّمسِ ولا للقمرِ واسْجُدُوا للّه الّذي خَلَقَهُنَّ ﴾ فصلت: ٣٧.

ثانياً: الآيات التي فيها عدول في العدد

- الجمع بالإفراد:

قال تعالى:

- ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ الذاريات: ٢٤.
- ﴿ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونِ ﴾ الحجر: ٦٨.
- ﴿ والملائكة بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ التحريم: ٤.
- ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ النور: ٣١.
- ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ غافر: ٦٧.
- ﴿ وَإِنْ كُنتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا ﴾ المائدة: ٦.
- ﴿ وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً ﴾ النجم: ٢٦.
- ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ الشعراء: ٧٧.
- ﴿ فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقاً لِّأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ الملك: ١١.
- ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ البقرة: ٧.
- ﴿ أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾ الأنبياء: ٣٠.
- ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ النحل: ٦٦.

- **الإفراد بالجمع:**

قال تعالى:

- ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ المؤمنون: ٩٩.
- ﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَا يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ....ارْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لا قِبَلَ لَهُم بِهَا ﴾ النمل: ٣٥-٣٧.
- ﴿ وَمَنْ أَرَادَ الآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُوراً ﴾ الإسراء: ١٩.
- ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ البقرة: ١١٢.
- ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ الطلاق: ١.
- التثنية بالجمع:

قال تعالى:

- ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ المائدة: ٣٨.
- ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ التحريم: ٤.
- ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ الأنبياء: ٧٨.
- ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ فصلت: ١١.
- ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ الحجرات: ٩.
- ﴿ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ النمل: ٤٥.

- ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ الحج: ١٩.
- ﴿ قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾ الشعراء: ١٥.
- التثنية بالإفراد:

قال تعالى:

- ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ الشعراء: ١٦.
- ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ الجمعة: ١١.
- ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ التوبة: ٦٢.
- الإفراد بالتثنية:

قال تعالى:

- ﴿ قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى ﴾ طه: ٤٩

فهرس الشواهد الشعرية

مرتبة على القوافي مع نسبتها إلى قائليها

الشـــاهد	الصفحة	الشاعـر
بِها جِيَفُ الحَسْرى فَأمَّا عِظَامُها فَبِيْضٌ وَأمَّا جِلْدُها فَصَلِيبُ	٨٤	علقمة الفحل
أرَى رجلاً مِنْهُمْ أسِيفاً كَأنَّما يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كفاً مُخَضَّبا	٥٢	الأعشى
يا أيُّها الراكِبُ المُزْجي مَطِيَّتَهُ سائِل بَني أسَدٍ ما هَذِه الصَّوتُ	٦٦	رويشد بن كثير الطائي
إنَّ الرَّزِيَّة لا رَزِيَّة مِثْلُها في النَّاس موتُ محمدٍ ومحمدِ مَلِكان عُرِّيت المنابرُ منهما أخَذَ المنونُ عليهما بالمرصَدِ	٧٠	الفرزدق
مَنْ رَأيْت المَنُونَ عَزَّيْنَ أمْ مَن ذَا عَلَيه مِنْ أنْ يُضَام خفيرُ	٧٠	عدي بن زيد
يا جعفرٌ يا جعفرٌ يا جعفرُ إنْ أكُ دَحْداحاً فَأنْتِ أقصرُ	٢٢	مجهول القائل
إنَارَةُ العقلِ مَكْسوفٌ بِطَوْعِ هوىً وعَقْلُ عاصي الهَوَى يَزْدادُ تنويرا	٤٩	أحد المولدين
كُلُوا في بعضِ بَطْنِكُم تَعِفُّوا فإنَّ زَمَانَكُم زَمَنٌ خميصُ	٨٤	مجهول القائل

الشـــاهد	الصفحة	الشاعـر
نَحْنُ بِما عِنْدنا وأنْتَ بِما عِنْدَك رَاضٍ والأمْرُ مختلفُ	١١	قيس بن الخطيم
تَجَاوَزْتُ هِنْداً رَغْبَةً عنْ قِتَالِهِ إلى مَالِكٍ أعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ	٢٢	أبو جندل الطعان
في كُلِّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَه يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وتَنْتِجُونَه	٢٨	قيس بن حصين

المصادر والمراجع:

- أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، وسمية المنصور، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق محمد مصطفى النماس، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.
- الأشباه والنظائر، السيوطي، دار الكتب العلمية-بيروت، دون تاريخ. وطبعة ثانية بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة -مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق د. زهير زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية-بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
- الأمالي الشجرية، ضياء الدين ابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر-بيروت) دون تاريخ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية-بيروت، دون تاريخ.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، طبعة جديدة بعناية صدقي محمد جميل، دار الفكر-بيروت، ١٩٩٢م.
- بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزية، دار الكتاب العربي-بيروت، دون تاريخ.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، خرج حديثه وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٧٠م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر- القاهرة، ١٩٦٩م.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، دار المعارف- القاهرة، ١٩٧٥م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل-بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

- تدميث التذكير في التأنيث والتذكير، منظومة الشيخ إبراهيم الجعبري، شرحها وحققها د. محمد عامر أحمد حسن، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

- التطور النحوي، برجشتراسر، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة ١٩٢٩، أخرجها وصححها وعلق عليها رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي-القاهرة، ١٩٨٢م.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، دار الفكر-بيروت، ١٩٩٥م. وطبعة بتحقيق د. صلاح الخالدي، دار القلم-دمشق، الدار الشامية-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الفكر، ١٩٩٣م. والطبعة الثالثة عن طبعة دار الكتب المصرية-دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م.

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر-بيروت، دون تاريخ.

- دراسات لأسلوب القرآن، محمد عبد الخالق عضيمة، دون تاريخ.

- درة التنزيل وغرة التأويل، الخطيب الإسكافي، برواية ابن أبي الفرج الأردستاني، طبعة مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة، منشورات-دار الآفاق الجديدة-بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

- ديوان الأعشى، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية-القاهرة، ١٩٥٠م.

- ديوان الفرزدق، دار صادر-بيروت، ١٩٦٦م.

- روح المعاني، الألوسي، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي-بيروت، دون تاريخ.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

- شرح الأشموني، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، دون تاريخ.

- شرح بانت سعاد، ابن هشام، طبعة الحلبي، ١٣٤٥هـ.

- شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، دون تاريخ.

- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب-بيروت، دون تاريخ.

- شواهد في الإعجاز القرآني، د. عودة أبو عودة، دار آفاق للنشر والتوزيع-عمان-الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

- صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية، د. باكيزة حلمي، مطبعة الأديب البغدادية، دون تاريخ.

- ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، د. إسماعيل عمايرة، دار حنين-عمان-الأردن، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين النيسابوري، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة د.رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، ١٩٧٧م.

- فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين-بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م.

- في شعاب العربية، د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

- في لغة القرآن الكريم، رشيدة عبد الحميد، دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية، ١٩٩٤م.

- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية-بيروت، مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم الزمخشري، وفي حاشيته كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، للإمام ناصر الدين أحمد المالكي، طبعة جديدة حققها عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي-مؤسسة التاريخ العربي-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

- الكلّيات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه د. عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي-دمشق، ١٩٧٤م.

- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر-بيروت، دون تاريخ.
- مجاز القرآن، صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى، عارض بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٤م.
- مجالس العلماء، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م.
- المخصص، ابن سيده الأندلسي، بولاق ١٣١٦-١٣٢١هـ.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي-القاهرة، ١٩٨٢م.
- المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث-مصر، ١٩٨١م.
- المذكر والمؤنث، ابن التستري، تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي، القاهرة، ١٩٨٣م.
- المذكر والمؤنث، ابن جني، تحقيق د. طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي - جدة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- المذكر والمؤنث، أبو حاتم السجستاني، تحقيق إبراهيم السامرائي، مجلة رسالة الإسلام، بغداد، العددان ٧، ٨، ١٩٦٩م.
- المذكر والمؤنث، ابن فارس، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.
- المذكر والمؤنث، الفراء، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الهادي، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.
- المذكر والمؤنث، أبو موسى الحامض، تحقيق رمضان عبد التواب، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٦٧م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، شرحه وضبطه محمد أحمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية-بيروت، ١٩٨٦م.
- مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾، ابن هشام، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار-عمان-الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

- المصدر في القرآن الكريم، أبو سعيد محمد عبد المجيد، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢م.

- معاني القرآن، الأخفش، تحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتاب-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

- معاني القرآن، الفراء، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، بيروت، وطبعة عالم الكتب-بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

- معجم شواهد النحو الشعرية، د. حنا حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

- المقتضب، المبرِّد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب-بيروت، دون تاريخ.

- المقرَّب، ابن عصفور، تحقيق، أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني-بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.

- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥م.

- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم، تحقيق د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون و د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٧.

Abstract:

This research studies the morphological variations in the Holy Koran. This variation is presented (appears) in many and various forms, such as:

1- In gender: that is giving male sex for which is supposed to be female and vice versa.

2- In numerals (numbers) addressing the plural or the singular in the plural form. Or using the plural to replace duality and the singular instead of the duality.

The importance of this research is in the attempt to explain some of the linguistic wondrous nature of the Koran in the morphological variations in gender and numeral to be aware of some of the rhetoric meanings and the suggestive inspiration that Allah wanted. This was achieved by referring to what linguists and interpretators who dealt with this aspect and tried to reveal some of the secrets of the wondrous nature of Koran.

Since there is not enough studies and researches available in this field, the scholar tried to investigate this himself trying to introduce a linguistic research that helps finding a new concept in understanding the styles and patterns of the morphological variation in gender and number.

This research is divided into an introduction, two chapter and two appendices; in the introduction, the scholar introduced the idiomatic and lingual concept of morphological variation and explained the importance of studying the lingual wondrous aspects of the Holy Koran in both gender and number.

In the first chapter the scholar dealt with the gender variation starting with a review about the gender phenomenon relafed to male and female in

Arabic. Since this phenomenon is one of the most linguistic difficulty which had been dealt with by many scientists in the past and the present due to the many problems raised presented in The figurative male and female, the various cases of the verbs in association with sex (male-female) and the subjective case with the figurative female, whether the "Ta" for female is original. The scholar, then, gives verses from the Holy Koran and discussed the scientists views. The scholar tried to give his modest point of view, otherwise, he adapted any of the scientists views nearest in meaning to the given example.

The second chapter discusses the morphological variations related to number and explained what modern linguists meant about numbers; that is, a number which shows singular, duality or plural. The scholar dealt with some cases that cover the morphological variation in number such as:

a- Singular and plural and the distinguishing stages.

b- Duality using plural forms.

c- Infinitive pluralisation.

The scholar gives verses from the holy Koran that show this kind of morphological variation and discussed the scientists views in them.

Finally, the scholar attached two appendices. One of them includes the Holy verses that reveal the morphological variations in gender. The other includes the Holy verses showing the morphological variation in numbers.

The scholar concluded the following:

1- Male and female is one of the linguistic matters which need effort in finding the rules that control the difference between them.

2- The morphological variation using male replacing female is more common in the Holy Koran than using femal replacing male.

3- In distinguishing between singular and plural in Arabic could be limited to two stages:

Stage one: In which the word is used to indicate singular and plural without any addition such as: طِفل-ضَيْف-فُلك-المنون these words are used to indicate, the two meanings (singular/plural).

Stage two: In this stage there is a distinction between singular and plural by analogy-such as male correct plural, female correct plural and incorrect plural.

4- The morphological variations in gender and one of the numeral is one of the obvious evidence of the lingual and figurative wondrous of the Holy Koran.

5- The morphological variations in gender and numeral indicates the variety of Arabic and the capacity of the Arabic language in lingual and figurative indication.